



مصرف ليبيا المركزي



التقرير السنوي الثاني والخمسون

السنة المالية

1376 وفاة الرسول / 2008 مسيحي



مَصْرَفا لِبَنِي اِمْرِكْرِي

التقرير السنوي
الثاني والخمسون

السنة المالية

1376 وفاة الرسول / 2008 مسيحي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السلطة والثروة والسلاح بيد الشعب

مجلس الإدارة

رئيساً	المحافظ	الأخ / أ. فرحات عمر بن قداره
نائباً للرئيس	نائب المحافظ	الأخ / أ. محمد عبد السلام الشكري
أعضاء	}	الأخ / عاشور خليفة تريبل
		الأخ / د. بلقاسم عمر الطبولي
		الأخ / د. إدريس عبد السلام الشتيوي
		الأخ / د. بشير على التويرقي
		الأخ / د. عمر إبراهيم حسين

مدراء الإدارات

مدير إدارة الاحتياطات	عبد الله عبد الله الطربان
مدير إدارة الإصدار	محمد البهلول ارحومة
مدير إدارة البحوث والإحصاء	على رمضان شنيبيش
مدير إدارة الحسابات	عبد الناصر خليفة قندي
مدير إدارة الرقابة على المصارف والنقد	د. محمد عبد الجليل أبوسنية
مدير إدارة الشؤون الإدارية والموظفين	بشير الهمالى الزنتوتي
مدير إدارة العمليات المصرفية	محمد شنشان صمود
مدير إدارة المراجعة	د. خالد على كاجيجي
مدير الإدارة القانونية	د. مصطفى مصباح دبارة
مدير إدارة تقنية المعلومات	عبد العظيم بن صوفيا
مدير عام معهد الدراسات المصرفية والمالية	د. عمر المبروك أبو شعالة

مدراء الفروع

مدير فرع بنغازي	الكيلاني منصور الزوبي
مدير فرع سبها	عبد السلام وادي معروف
مدير فرع سرت	جمعة يونس ناجي

مصرف ليبيا المركزي

الإدارة العامة / طرابلس

هاتف : 9 / 21-3333591 (218) + بريد مصور (فاكس) : 4441488 - 21 (218) +
السويفت: CBLJLYLXXXX الموقع الإلكتروني : www.cbl.gov.ly

الفروع

فرع بنغازي : فرع سبها :
هاتف : 8 / 61 - 9091161 (218) + هاتف : 3 / 71 - 627771 (218) +
بريد مصور (فاكس) : 61 - 9091169 (218) + بريد مصور (فاكس) : 71 - 621800 (218) +
فرع سرت :
هاتف : 4 / 54 - 63750 (218) +
بريد مصور (فاكس) : 54 - 3605695 (218) +

إدارة البحوث والإحصاء

هاتف : 21- 4773901 (218) + بريد مصور (فاكس) : 21 - 4773903 (218) +
بريد إلكتروني : ecoostat@ cbl.gov.ly

المحتويات

14 تقديم

الجزء الأول

التطورات الاقتصادية العربية والدولية

- 18 أولاً : التطورات الاقتصادية الدولية
- 18 ● نظرة عامة
- 18 ● النمو الاقتصادي
- 18 ● البطالة
- 20 ● التضخم
- 20 ● المديونية الخارجية
- 20 ● التجارة العالمية
- 22 ● أسعار الصرف
- 23 ● أسعار بعض السلع الغذائية والمعادن
- 25 ● التطورات النفطية الدولية
- 26 - العرض
- 26 - الطلب
- 29 - الأسعار
- 30 ثانياً : التطورات الاقتصادية العربية

الجزء الثاني

التطورات الاقتصادية المحلية

أولاً : القطاع الحقيقي

- 38 ● الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
- 42 ● الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
- 45 ● المستوى العام للأسعار
- 47 ● التطورات النفطية المحلية
- 47 - الإنتاج المحلي من النفط الخام

49 صادرات النفط الخام ..
50 أسعار النفط الخام
51 إنتاج الغاز الطبيعي
52 صادرات الغاز الطبيعي
52 الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية
53 الإنتاج المحلي من البتروكيماويات
54 صادرات المنتجات النفطية والبتروكيماوية
54 الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية

ثانياً : المالية العامة

56 ● تنفيذ الميزانية العامة لعام 2008
57 - الميزانية التسييرية
57 الإيرادات
57 المصروفات
58 - ميزانية التحويل
58 - توزيع الثروة
62 ● الميزانية العامة للسنة المالية 2009

ثالثاً : القطاع الخارجي

66 ● التجارة الخارجية
66 أولاً - الصادرات
67 ثانياً - الواردات
69 ● حجم التجارة البينية بين ليبيا والدول العربية
70 ● ميزان المدفوعات
70 - الحساب الجاري
70 - الحساب الرأسمالي والمالي

رابعاً : القطاع المصرفي والنقدي

73 ● التطورات المصرفية
73 - قرارات مجلس الإدارة لعام 2008
75 - الرقابة المصرفية

76	- معهد الدراسات المصرفية والمالية
77	- نظام المدفوعات
81	● التطورات النقدية
81	- القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها
83	- السيولة المحلية والعوامل المؤثرة فيها
85	- مقاصة الصكوك
86	- سعر صرف الدينار الليبي
88	● مصرف ليبيا المركزي
88	- جانب الأصول
89	- جانب الخصوم
92	● المصارف التجارية
92	- مصادر الأموال
94	- استخدامات الأموال
99	- وضع السيولة والاحتياطي النقدي الإلزامي
100	● المصرف الليبي الخارجي
104	● المصارف المتخصصة
104	- مصرف التنمية
105	- مصرف الزراعي
105	- مصرف الادخار والاستثمار العقاري
106	- المصرف الريفي

خامساً : المؤسسات المالية غير المصرفية

107	● المؤسسة الليبية للاستثمار
109	- المحفظة الاستثمارية طويلة المدى
110	- الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية
110	● سوق الأوراق المالية الليبي
112	● صندوق الانماء الاقتصادي والاجتماعي
113	● صندوق التقاعد
114	● شركات التأمين

تقديم

يسر مصرف ليبيا المركزي أن يقدم تقريره السنوي الثاني والخمسون ، متضمناً أهم التطورات الاقتصادية على الصعيد الدولي والعربي والمحلي ، فعلى الصعيد الدولي سجل الاقتصاد العالمي تراجعاً ، حيث انخفض معدل النمو به من 5.2% عام 2007 إلى 3.2% عام 2008 ، وذلك بسبب العديد من العوامل أهمها أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية ، وهي الأزمة التي جعلت الاستثمارات والمضاربات في أسواق العالم تتجه إلى النفط وأسواق السلع الغذائية وخاصة الحبوب ، فكانت أزمة الغذاء وأزمة الطاقة ثم أزمة انهيار المصارف والمؤسسات المالية العالمية فأزمة شح السيولة وتقييد الائتمان وأزمة الركود التي تطورت إلى أزمة انكماش اقتصادي . وقد صاحب هذا الانكماش الاقتصادي ، ارتفاع معدلات البطالة خلال عام 2008 في دول منطقة اليورو حيث بلغ 7.6% وفي الولايات المتحدة الأمريكية 5.8% ، وفي المملكة المتحدة واليابان إلى 5.5% وإلى 4.0% على التوالي .

أما فيما يتعلق بالمدىونية الخارجية للدول النامية والأسواق الناشئة ، فقد ارتفع إجمالي الدين الخارجي بنسبة 8.3% ، ليصل في العام قيد التقرير إلى 4472.3 مليار دولار ، مقابل 4130.3 مليار دولار في عام 2007 . كما شهدت حركة التجارة العالمية في السلع والخدمات خلال عام 2008 انخفاضاً ، حيث تراجع معدل نمو التجارة العالمية في العام قيد التقرير ليصل إلى 3.3% ، مقابل 7.2% في العام السابق .

وعلى الصعيد العربي ، أظهرت التقديرات الأولية وفق المصادر الدولية ، ثبات معدل النمو الاقتصادي للدول العربية لعام 2008 ليبليغ نسبة 6.0% ، محافظاً على نفس مستواه المحقق عام 2007 ، ومتجاوزاً معدل نمو الاقتصاد العالمي للعام التاسع على التوالي .

أما على المستوى المحلي ، أظهرت التقديرات الأولية تحسناً ملحوظاً ، وذلك من خلال معدلات النمو المتحققة التي وصلت نسبتها إلى 6.1% ، مقارنة بنسبة 5.6% و 5.9% خلال عامي 2007 و 2006 على التوالي ، حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (أسعار سنة 2003) نحو 51.7 مليار دينار ، مقابل 48.7 مليار دينار خلال عام 2007 .

وفيما يخص التطورات النقدية ، فقد شهد عرض النقود نمواً بلغت نسبته 47.8% ليصل في نهاية عام 2008 نحو 37.2 مليار دينار ، مقابل 25.1 مليار دينار في نهاية عام 2007 ، وقد ساهمت الزيادة في عرض النقود خلال العام قيد التقرير والناجمة عن التوسع في الإنفاق العام والائتمان المصرفي الممنوح ، خاصة من المصارف المتخصصة في ارتفاع المستوى العام للأسعار ، ليبلغ معدل التضخم 10.4% ، مقابل 6.2% في عام 2007 .

أما فيما يتعلق بالتطورات المالية ، فقد بلغ حجم الإنفاق الفعلي بالميزانية العامة للباين الأول والثاني خلال عام 2008 نحو 9722.4 مليون دينار من إجمالي المبلغ المخصص والمعتمد البالغ 10923.5 مليون دينار ، أي بوفر دفترتي قدره 1201.1 مليون دينار أو بنسبة 11.0% ، وقد خصص للباب الأول الذي يتضمن المهايا والمرتبات وما في حكمها مبلغ 6729.4 مليون دينار ، في حين بلغ الإنفاق الفعلي لهذا البند 6192.7 مليون دينار بوفر قدره 536.7 مليون دينار أو بنسبة 8.0% ، وفي الباب الذي يتضمن المصروفات التشغيلية والنفقات الأخرى ، فقد خصص له مبلغ 4194.1 مليون دينار ، وقد بلغت المصروفات الفعلية للتسيير والنفقات الأخرى نحو 3529.7 مليون دينار أي بوفر قدره 664.4 مليون دينار أو بنسبة 16.0% ، أما الباب الثالث وهو باب التحول فقد بلغت مخصصاته من الميزانية العامة المعتمدة بموجب قانون الميزانية العامة لسنة 2008 مبلغ 33950.0 مليون دينار ، خصص منها مبلغ 3800.0 مليون دينار للمؤسسة الوطنية للنفط ، ومبلغ 1000.0 مليون دينار للجنة الشعبية العامة المؤقتة للدفاع ، ومبلغ 1000.0 مليون دينار لجهاز النهر الصناعي .

هذا وقد بلغت التفويضات المالية الصادرة حتى 2008.12.31 نحو 28903.3 مليون دينار وهي تمثل نسبة 85.0% من إجمالي المخصصات المعتمدة بموجب القانون ، في حين بلغت قيمة التفويضات المالية المسيلة والتي تمثل الأرصدة التي لم يتم صرفها خلال العام المالي 2007 نحو 1425.8 مليون دينار .

أما التفويضات التي لم يتم التفويض بتسييلها وتمثل قيمة المبالغ المتبقية من مخصصات ميزانية عام 2007 ، فقد بلغت نحو 421.3 مليون دينار . وبلغ الرصيد من مخصصات التحول والذي لم يتم التفويض به حتى نهاية عام 2008 نحو 5046.8 مليون دينار . أما باب توزيع الثروة فقد بلغت مخصصاته المعتمدة بالميزانية العامة نحو 4622.1 مليون دينار .

وفيما يخص أداء القطاع الخارجي ، فقد حقق ميزان المدفوعات فائضاً في الميزان الكلي بلغ 18.5 مليار دينار خلال عام 2008 ، مقابل فائضاً قدره 20.7 مليار دينار عام 2007، ويعود هذا الفائض إلى فائض الحساب الجاري البالغ 44.1 مليار دينار في

عام 2008 ، مقابل 35.8 مليار دينار عام 2007 ، وقد ساهم الفائض في الميزان الكلي بميزان المدفوعات في زيادة تغطية الاحتياطيات من النقد الأجنبي للواردات الشهرية لتصل إلى نحو 43.5 شهراً .

وعلى صعيد التطورات المصرفية ، واصل مصرف ليبيا المركزي خلال عام 2008 ، بذل جهوده لتفعيل دور السياسة النقدية التي ينتهجها ورفع قدرة المصارف التجارية ومساهمتها في النشاط الاقتصادي ، كما اصدر مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي خلال عام 2008 العديد من القرارات ، منها قرار الشروع في إصدار شهادات مصرف ليبيا المركزي بمعدلات فائدة 2.25% ، كما تم إنشاء شركة خدمات مالية لتحصيل الديون ، وذلك في إطار إعادة هيكلة للمؤسسات الأهلية المصرفية المندمجة في المؤسسة الأهلية المصرفية ومعالجة ديونها المتعثرة ، كما تم الإذن بشأن إنشاء مكتب المعلومات الائتمانية ، تنظيم السياسة الائتمانية للمصارف التجارية ، وبيع نسبة من الأسهم المملوكة لمصرف ليبيا المركزي في رأس مال مصرف الجمهورية والتجاري الوطني .

أما فيما يتعلق بأنشطة المؤسسات المالية غير المصرفية ، فقد تضمن التقرير جزء خاص عن نشاط بعض المؤسسات المالية غير المصرفية والتي تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني ، وتمارس أنشطة استثمارية واسعة ، سواء في الداخل أو في الخارج ومن هذه المؤسسات المالية الشركات العاملة في قطاع التأمين ، وصندوق التقاعد والمؤسسة الليبية للاستثمار والمؤسسات التابعة لها ، وصندوق الانماء الاقتصادي والاجتماعي ، كما تضمن هذا التقرير أيضاً المؤشرات المهمة في أداء سوق الأوراق المالية الليبي .

وينتهدز مصرف ليبيا المركزي هذه الفرصة ، ليعرب عن شكره وامتنانه لكافة الأمانات والمؤسسات والأجهزة العامة ذات العلاقة ، لتوفيرها وتزويدها له بالبيانات والإحصاءات اللازمة التي مكنته من إعداد هذا التقرير .

والله ولي التوفيق

فرحات عمر بن قدارة
المحافظ

الجزء الأول
التطورات الاقتصادية العربية والدولية

أولاً : التطورات الاقتصادية الدولية

● نظرة عامة :

مع بداية عام 2008 ، سادت كافة دول العالم موجة من التفاؤل باستمرار النمو الاقتصادي الذي بدأ منذ عام 2003 ، ولم تكن بداية عام 2008 تشير إلى إنه سيشهد أسوأ أزمة مالية عرفها العالم منذ ثلاثينات القرن الماضي ، حيث انطلقت شرارتها الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية بانفجار أزمة الرهن العقاري التي جعلت الاستثمارات والمضاربات في أسواق العالم تتجه إلى النفط والسلع الأساسية وتحولت الاستثمارات بالتدريج إلى المضاربات في أسواق النفط وأسواق السلع الغذائية وخاصة الحبوب ، فكانت أزمة الغذاء وأزمة الطاقة حيث ارتفعت أسعار السلع الغذائية وسجلت أسعار النفط أرقاماً قياسية عندما بلغ سعر برميل النفط 147.72 دولاراً للبرميل في منتصف شهر ناصر (يوليو) 2008 ، ثم كانت أزمة انهيار المصارف والمؤسسات المالية العالمية ، بداية من منتصف شهر الفاتح (سبتمبر) 2008 الذي شهد إفلاس مصرف (ليمان براذرز) وكان ذلك بداية سقوط الكبار تبعاً ، ثم عزفت المصارف عن إقراض بعضها البعض فكانت أزمة شح السيولة وتقييد الائتمان ، فأزمة انهيار أسواق المال وأزمة الركود التي تطورت إلى أزمة انكماش اقتصادي ، بدأت بوادره بارتفاع معدلات البطالة بوتيرة سريعة في معظم دول العالم .

● النمو الاقتصادي :

انخفض معدل نمو الاقتصاد العالمي خلال عام 2008 ، مقابل عام 2007 ليبلغ نحو 3.2% عام 2008 ، مقابل 5.2% في العام السابق ، وقد تراجعت معدلات النمو في كل مناطق العالم لتسجل نحو 0.9% مقابل 2.7% في الدول الصناعية المتقدمة ، وقد انخفضت معدلات النمو في الولايات المتحدة لتصل إلى 1.1% ، مقابل 2.0% كما انخفضت في اليابان لتصل إلى -0.6% ، مقابل 2.4% عام 2007 ، أما في الدول النامية والأسواق الناشئة فقد بلغ معدل النمو 6.1% مقابل 8.3% في حين بلغ 2.9% مقابل 5.4% في دول وسط وشرق أوروبا ، وشهدت إفريقيا ودول الشرق الأوسط نمواً بلغ 5.2% و 4.2% عام 2008 مقابل 6.2% و 5.7% عام 2007 على التوالي .

● البطالة :

شهدت معدلات البطالة في الدول الصناعية عام 2008 ارتفاعاً نسبياً ، حيث بلغت 5.8% ، مقابل 5.4% عام 2007 ، وارتفعت في دول منطقة اليورو من 7.5% إلى 7.6% ، كما ارتفعت في اليابان من 3.8% إلى 4.0% ، وارتفع معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة من 4.6% إلى 5.8% ومن 5.4% إلى 5.5% لكل منهما على التوالي .

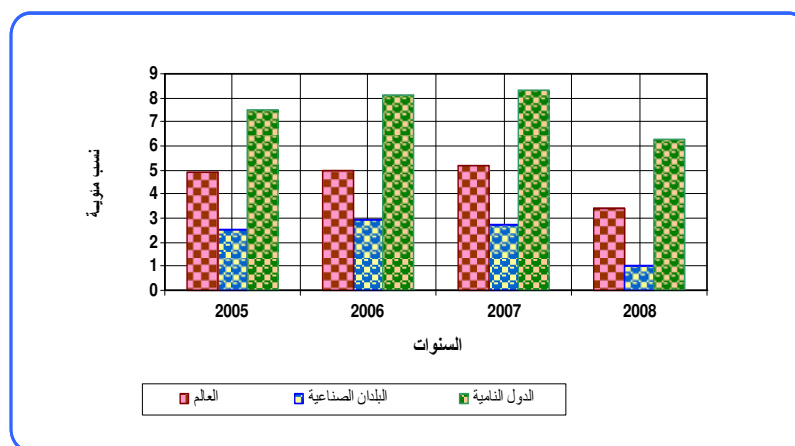
جدول رقم (1) : معدلات النمو الحقيقي في العالم

"نسب مئوية"

2008	2007	مجموعة الدول
3.2	5.2	العالم :
0.9	2.7	الدول الصناعية:
1.1	2.0	الولايات المتحدة الأمريكية
0.9	2.7	دول منطقة اليورو
0.6-	2.4	اليابان
1.2	4.0	دول صناعية أخرى
6.1	8.3	الدول النامية وأسواق ناشئة أخرى (*):
5.2	6.2	أفريقيا
2.9	5.4	دول وسط وشرق أوروبا
5.5	8.6	دول الكومنولث المستقلة
7.7	10.6	آسيا
5.9	6.3	الشرق الأوسط
4.2	5.7	نصف الكرة الغربي (**)

المصدر : صندوق النقد الدولي ، آفاق اقتصادية - الطير (ابريل) 2009 .
 * الأسواق الناشئة تشمل : البرازيل ، بولندا ، تشيلي ، جنوب افريقيا ، جمهورية التشيك ، كوريا الجنوبية ، كولومبيا ، المجر ، المكسيك .
 ** تشمل : المكسيك وامريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي وامريكا الجنوبية .

شكل (1) : معدلات النمو الحقيقي في العالم



جدول رقم (2) : معدلات البطالة في الدول الصناعية

"نسب مئوية"

2008	2007	مجموعة الدول
5.8	5.4	الدول الصناعية
5.8	4.6	الولايات المتحدة الأمريكية
7.6	7.5	دول منطقة اليورو
5.5	5.4	المملكة المتحدة
4.0	3.8	اليابان

المصدر : صندوق النقد الدولي ، المصدر السابق .

● التضخم :

ارتفع معدل التضخم خلال العام قيد التقرير في كل مناطق العالم ، ففي الدول الصناعية بلغ 3.4% مقابل 2.2% عام 2007 وفي منطقة اليورو بلغ 3.3% ، مقابل 2.1% وفي إفريقيا بلغ 10.1% ، مقابل 6.3% وفي دول وسط وشرق أوروبا بلغ 8.0% ، مقابل 6.1% ، كما ارتفع في دول الشرق الأوسط إلى 15.6% ، مقابل 10.5% وفي آسيا من 5.4% عام 2007 إلى 7.4% في عام 2008 .

جدول رقم (3) : معدلات التضخم في العالم

" نسب مئوية "		
2008	2007	مجموعة الدول
3.4	2.2	الدول الصناعية:
3.8	2.9	الولايات المتحدة الأمريكية
3.3	2.1	دول منطقة اليورو
1.4	-	اليابان
3.8	2.1	دول صناعية أخرى
9.3	6.4	الدول النامية وأسواق ناشئة أخرى:
10.1	6.3	إفريقيا
8.0	6.1	دول وسط وشرق أوروبا
15.6	9.7	دول الكومنولث المستقلة
7.4	5.4	آسيا
15.6	10.5	الشرق الأوسط
7.9	5.4	نصف الكرة الغربي

المصدر : صندوق النقد الدولي ، المصدر السابق .

● المديونية الخارجية :

ارتفع إجمالي الدين الخارجي للدول النامية والأسواق الناشئة في عام 2008 بنسبة 8.3% عن مستواه عام 2007 ، ليصل إلى 4472.3 مليار دولار ، مقابل 4130.3 مليار دولار في عام 2007 ، أما خدمة الدين فقد ارتفعت بنحو 12.2% لتصل إلى 884.0 مليار دولار عام 2008 ، مقابل 788.0 مليار دولار عام 2007 ، في حين انخفضت خدمة الدين الخارجي كنسبة إلى الصادرات من 14.1% في عام 2007 إلى 12.9% عام 2008 .

● التجارة العالمية :

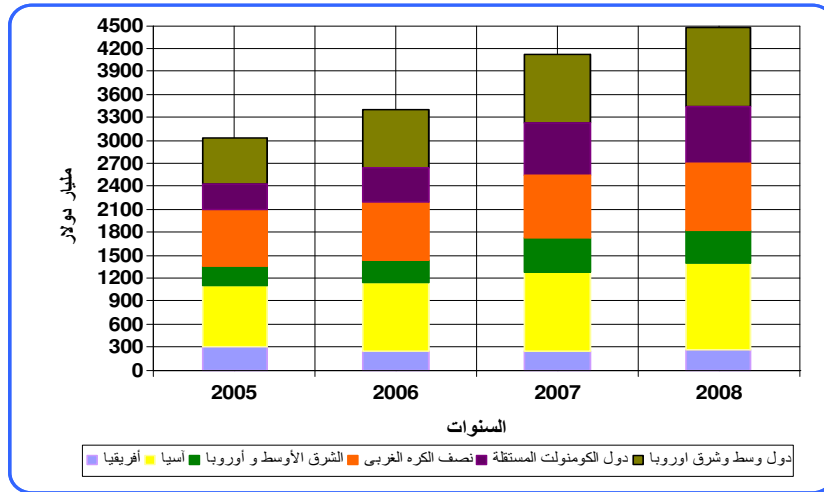
تراجع معدل نمو التجارة العالمية خلال عام 2008 ليصل إلى 3.3% ، مقابل 7.2% في العام السابق ، ويعزى ذلك إلى عمق الأزمة المالية العالمية وإلى ما ترتب عليها من الركود والكساد على المستوى العالمي ، مما أدى إلى تراجع معدلات نمو الصادرات والواردات ، حيث سجل معدل نمو الصادرات انخفاضاً في مجموعة الدول الصناعية ليصل إلى بنسبة 1.8% ، مقابل 6.1% في عام 2007. كما انخفض معدل نمو الواردات في مجموعة الدول الصناعية ليصل إلى 0.4% ، مقابل 4.7% ، وفي مجموعة الدول النامية والأسواق الناشئة 10.9% ، مقابل 14.0% .

جدول رقم (4) : حجم المديونية الخارجية للدول النامية والأسواق الناشئة الأخرى
" بالمليار دولار "

2008	2007	مجموعة الدول
4472.3	4130.3	1- مديونية الدول النامية والأسواق الناشئة الأخرى :
268.0	265.8	أفريقيا
1031.4	889.5	دول وسط وشرق أوروبا
735.5	675.7	دول الكومنولث المستقلة
1128.5	1022.5	آسيا
430.6	441.5	الشرق الأوسط
878.3	835.4	نصف الكرة الغربي
12.9	14.1	2- خدمة الدين للدول النامية والأسواق الناشئة الأخرى: (*)
5.2	7.0	أفريقيا
26.1	25.6	دول وسط وشرق أوروبا
33.9	33.4	دول الكومنولث المستقلة
6.3	6.9	آسيا
4.3	5.3	الشرق الأوسط
18.3	24.0	نصف الكرة الغربي

المصدر : صندوق النقد الدولي ، المصدر السابق .
(*) كنسبة من الصادرات .

شكل (2) : تطور المديونية الخارجية للدول النامية والأسواق الناشئة الأخرى



جدول رقم (5) : معدلات نمو التجارة العالمية

" نسب مئوية "

2008	2007	
3.3	7.2	إجمالي التجارة العالمية
		الدول الصناعية :
1.8	6.1	الصادرات
0.4	4.7	الواردات
		الدول النامية وأسواق ناشئة أخرى :
6.0	9.5	الصادرات
10.9	14.0	الواردات

المصدر : المصدر السابق .

● أسعار الصرف :

تراجع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل معظم العملات الرئيسية حيث وصل سعر صرف الدولار مقابل اليورو عام 2008 إلى 1.410 دولاراً ، مقابل 1.372 دولاراً في عام 2007 ، كما انخفض سعر صرف الدولار مقابل الين الياباني ليصل إلى 90.464 ينًا للدولار ، مقابل 117.6 ينًا للدولار في العام السابق ، في حين ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الجنيه الاسترليني ليصل في العام قيد التقرير إلى 1.449 دولاراً ، مقابل 2.004 دولاراً في عام 2007 .

جدول رقم (6) : أسعار صرف بعض العملات الدولية لعام 2008

الفرنك السويسري	الين الياباني	الجنيه الإسترليني	اليورو	الدولار الأمريكي	
0.9479	0.0111	1.4485	1.4103	-	الدولار الأمريكي
0.6722	0.0078	1.0271	-	0.7091	اليورو
0.6544	0.0076	-	0.9736	0.6904	الجنيه الاسترليني
85.754	-	131.036	127.580	90.464	الين الياباني
-	0.0117	1.5281	1.4877	1.0549	الفرنك السويسري

● أسعار بعض السلع الغذائية والمعادن :

شهدت أسعار معظم السلع الغذائية ارتفاعات متتالية خلال العام قيد التقرير ، فقد ارتفعت أسعار الشعير بنسبة 16.5% خلال عام 2008 لتصل إلى 200.5 دولاراً للطن المتري ، مقابل 172.0 دولاراً للطن عام 2007 ، وارتفعت أسعار القمح بنسبة 27.8% عام 2008 لتصل إلى 326.0 دولاراً للطن ، مقابل 255.0 دولاراً للطن عام 2007 . كما ارتفعت أسعار الأرز خلال عام 2008 بنسبة 110.9% لتصل إلى 700.2 دولاراً للطن المتري ، مقابل 332.0 دولاراً للطن عام 2007 وانخفضت أسعار زيت الزيتون بنسبة 8.6% أي من 4561.0 دولاراً للطن إلى 4167.5 دولاراً للطن في حين ارتفعت أسعار زيت الصويا وعباد الشمس بنسب 41.7% و 151.6% لتصل إلى 1133.8 دولاراً للطن و 1693.7 دولاراً للطن عام 2008 ، مقابل 800.0 دولاراً للطن و 673.0 دولاراً للطن عام 2007 على التوالي . ويعزى ارتفاع أسعار المواد الغذائية لعدة أسباب منها :

- التوسع في إنتاج الوقود الحيوي كمصدر بديل للطاقة وذلك على حساب الإنتاج الغذائي .
- النمو الاقتصادي الكبير الذي شهدته بعض الدول كالصين والهند ، مما زاد من الطلب على المواد الغذائية .
- تحول بعض التجار للمضاربة من أسواق المال إلى أسواق السلع بهدف تحقيق إرباح أعلى .

ويلاحظ في هذا السياق انخفاض معظم أسعار السلع الغذائية في الربع الأخير من العام قيد التقرير ، كنتيجة للزمة المالية العالمية التي بدأت بوادرها في الظهور منذ شهر هانبيال (أغسطس) 2007 ، وامتدت لتشمل قطاعات أخرى غير القطاع المالي . أما فيما يتعلق بأسعار بعض المعادن الأساسية فقد شهدت أسعار النحاس انخفاضاً بنسبة 2.3% خلال عام 2008 لتصل إلى 6963.5 دولاراً للطن ، مقابل 7132.0 دولاراً للطن عام 2007 ، كما شهدت أسعار الألومنيوم انخفاضاً خلال عام 2008 لتصل إلى 2577.9 دولاراً للطن مقابل 2640.0 دولاراً للطن عام 2007 أي بنسبة انخفاض بلغت 2.3% فيما شهدت أسعار الذهب ارتفاعاً خلال عام 2008 ، حيث بلغ المتوسط العام لأسعار الذهب نحو 871.7 دولاراً للأوقية ، مقابل 695.4 دولاراً للأوقية عام 2007 ، وتعتبر الأزمة المالية من أهم الأسباب التي أدت إلى ارتفاع أسعار الذهب وذلك باعتباره الملاذ الآمن للمدخرين والمستثمرين في أثناء الأزمات .

جدول رقم (7) : الأسعار العالمية لبعض السلع الغذائية والمعادن
" دولاراً للطن المتري "

معدل التغير (%)	2008	2007	البيان
			أولاً : السلع الغذائية :
16.5	200.5	172.0	الشعير
27.8	326.0	255.0	القمح
110.9	700.2	332.0	الأرز
8.6-	4167.5	4561.0	زيت الزيتون
41.7	1133.8	800.0	زيت الصويا
151.6	1693.7	673.0	زيت عباد الشمس
1.4	21.3	21.0	السكر (سنت أمريكي للرطل)
26.8	269.0	212.0	الشاي (سنت أمريكي للكيلو جرام)
			ثانياً : المعادن :
25.3	871.7	695.4	الذهب (دولاراً أمريكي للأوقية)
2.3-	2577.9	2640.0	الألومونيوم
2.3-	6963.5	7132.0	النحاس

المصدر : صندوق النقد الدولي ، الإحصاءات المالية الدولية الشهرية .

● التطورات النفطية الدولية :

يشهد العالم اليوم أزمة مالية لم يعهدها منذ الكساد العظيم في أوائل الثلاثينات من القرن العشرين ، وتلوح في الأفق بوادر تحولها إلى أزمة اقتصادية تطال اقتصاديات كل دول العالم كما تطال كافة القطاعات الاقتصادية ، حيث بدأ تأثير الأزمة المالية السلبية يطال أسواق النفط العالمية ، فالإقتصاد الأمريكي الذي يستأثر بنحو 25.0% من الاستهلاك العالمي من النفط قد اتجه نحو الركود ، ولا يختلف الوضع كثيراً بالنسبة لإقتصاد دول منطقة اليورو أو الإقتصاد الياباني وكذلك الإقتصاد الصيني الذي يعد ثاني أكبر مستهلك للنفط على مستوى العالم ، الأمر الذي ينعكس سلباً على طلب النفط ومع توقع استمرار هذا الاتجاه السلبية لنمو الطلب على النفط ، فلا ريب أن ذلك ينعكس على أسعار النفط والذي بدوره ينعكس سلباً على العوائد النفطية التي تعد المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية بالدول المنتجة للنفط ، لذا فأمام منظمة الأقطار المصدرة للنفط (الأوبك) مهمة شاقة للحفاظ على مستوى عادل لسعر برميل النفط وعلى استقرار السوق النفطية وعلى العمل لتخفيف الآثار السلبية لهذه الأزمة .

لقد حدثت تغيرات مهمة على الطلب العالمي على النفط منذ انهيار أسواق الأسهم العالمية في شهر التمور (أكتوبر) 2008 ، حيث إلى ذلك الحين ، كان الطلب على النفط في الدول الصناعية المتقدمة ، مثل الولايات المتحدة وأوروبا يتراجع تحت وطأة الأسعار القياسية للنفط التي شاهدها الأسواق العالمية خلال السنتين الماضيتين ، لكن الطلب على النفط في الصين والهند وبلدان الشرق الأوسط وخصوصاً المصدرة للنفط منها وغيرها من الإقتصادات النامية كان يزداد باطراد ، وفي الوقت الحاضر تعاني اقتصادات البلدان النامية هي الأخرى الانكماش الاقتصادي الحاد ، وكذلك حال النمو في الطلب على النفط فيها ، إضافة إلى ذلك ، فإن الطلب على النفط في البلدان الصناعية المتقدمة يتراجع بنحو سريع جداً .

ونتيجة لجميع هذه العوامل ، تراجع الطلب العالمي على النفط بنحو 300 ألف برميل إلى 400 ألف برميل يومياً في العام 2008 ، وهو أول انخفاض له منذ العام 1985 ، إضافة إلى ذلك تشير معظم الدراسات إلى أن الطلب العالمي على النفط في العام 2009 من المتوقع أن ينخفض انخفاضاً حاداً ما بين 1.0 إلى 2.0 مليون برميل يومياً عن العام السابق .

وعلى الرغم من أن الدراسات تتوقع أن يشهد نمو الطلب على الطاقة عالمياً فترة ركود مؤقت بسبب الأزمة الاقتصادية وانخفاض الإقراض ، إلا أن خبراء الإقتصاد يؤكدون أنه مع معاودة الانتعاش الاقتصادي سيعود الطلب على النفط للانتعاش مرة أخرى . وتوقع تقرير صادر عن معهد ماكينزي العالمي أن ينمو الطلب العالمي على الطاقة بنسبة 2.3% سنوياً خلال الفترة بين العامين 2010 و2020 أي بزيادة نقطة كاملة مقارنة بالفترة

بين العامين 2006 و2010 وسوف تكون الدول النامية السبب في 90% من هذه الزيادة مع تسارع وتيرة نمو الطلب إلى أقصى معدل في الشرق الأوسط . وستشهد الفترة وعلى النقيض ، سيكون الطلب على النفط في الولايات المتحدة الأمريكية خلال 2020 اقل من معدله في 2006 .

ويوضح الخبراء أنه في هذه الإثناء سوف يشهد نمو الطلب على الطاقة في اليابان ركوداً فعلياً ، بينما تشهد الصين وأوروبا تزايد الطلب بمعدل 1.0% .

- العرض :

سجل العرض العالمي من النفط الخام والغاز المسال ارتفاعاً طفيفاً خلال عام 2008 بنسبة 1.2% ، وبمقدار 1.0 مليون برميل في اليوم ، ليبلغ في المتوسط 86.6 مليون برميل في اليوم ، مقابل 85.6 مليون برميل في اليوم في العام 2007 . وقد ارتفع إنتاج منظمة الأقطار المصدرة للنفط "الأوبك" من حوالي 35.5 مليون برميل في اليوم عام 2007 إلى نحو 37.1 مليون برميل في اليوم خلال العام قيد التقرير ، أما إنتاج الدول خارج المنظمة فقد شهد انخفاضاً طفيفاً نسبته 1.0% من 27.8 مليون برميل في اليوم عام 2007 إلى 27.5 مليون برميل في اليوم عام 2008 . كما شهد إنتاج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية انخفاضاً طفيفاً بلغت نسبته 2.5% من 19.8 مليون برميل في اليوم عام 2007 إلى حوالي 19.3 مليون برميل في اليوم في العام قيد التقرير .

- الطلب :

انخفض الطلب العالمي على النفط الخام والغاز المسال بنسبة 0.2% ليبلغ في المتوسط 85.8 مليون برميل في اليوم ، مقابل 86.0 مليون برميل في اليوم عام 2007 . وقد ارتفع طلب الصين بنسبة 5.3% خلال عام 2008 ليصل إلى 7.9 مليون برميل في اليوم ، مقابل 7.5 مليون برميل في اليوم للعام السابق ، وارتفع طلب كل من دول الشرق الأوسط والاتحاد السوفيتي وأمريكا اللاتينية ومجموعة الدول الآسيوية الأخرى بنسبة 7.7% و4.9% و3.6% و1.1% على التوالي ، في حين ظل طلب إفريقيا ودول أوروبا على نفس المستوى السابق عام 2007 ، أي بنحو 3.1 مليون برميل في اليوم و0.8 مليون برميل في اليوم على التوالي .

جدول رقم (8) : العرض العالمي للنفط الخام والغاز المسال
" مليون برميل في اليوم "

معدل النمو	متوسط عام 2008	2008				2007	المنطقة
		الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول		
2.5-	19.3	19.3	18.8	19.5	19.7	19.8	1- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:
2.8-	13.9	13.9	13.6	14.1	14.2	14.3	أمريكا الشمالية
6.0-	4.7	4.7	4.5	4.8	4.9	5.0	أوروبا
0.0	0.6	0.7	0.7	0.6	0.6	0.6	دول المحيط الهادي
1.0-	27.5	27.6	27.4	27.6	27.6	27.8	2- دول خارج المنظمة منها :
0.8-	12.7	12.7	12.6	12.9	12.8	12.8	الاتحاد السوفيتي السابق
0.0	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	أوروبا
2.7	3.8	3.9	3.8	3.8	3.8	3.7	الصين
3.7-	2.6	2.7	2.6	2.6	2.7	2.7	دول آسيوية أخرى
6.9-	4.0	4.1	4.1	4.0	3.9	4.3	أمريكا اللاتينية
0.0	1.6	1.6	1.6	1.6	1.6	1.6	الشرق الأوسط
4.0	2.6	2.6	2.6	2.6	2.6	2.6	إفريقيا
4.5	37.1	36.6	37.4	37.1	37.2	35.5	3- منظمة الأوبك
4.6	32.1	31.4	32.4	32.2	32.4	30.7	نفط خام
4.2	5.0	5.1	5.0	4.9	4.8	4.8	غاز مسال
0.0	2.2	2.3	2.3	2.2	2.2	2.2	4- عائدات التكرير
1.2	86.6	86.2	86.3	86.8	87.1	85.6	مجموع العرض العالمي

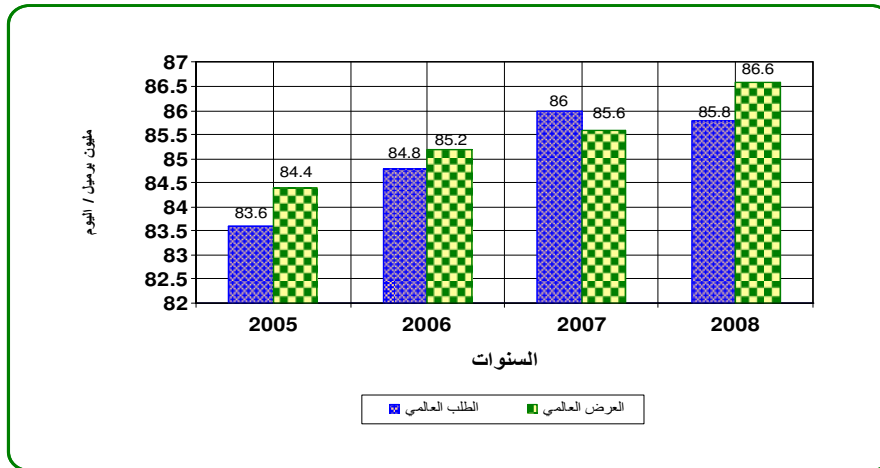
المصدر : الوكالة الدولية للطاقة - تقرير سوق النفط - فبراير 2008 .

جدول رقم (9) : الطلب العالمي على النفط الخام والغاز المسال
" مليون برميل في اليوم "

معدل النمو	متوسط عام 2008	2008				2007	المنطقة
		الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول		
3.5-	47.5	47.4	46.6	47.2	84.9	49.2	1. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية :
4.7-	24.3	24.2	23.7	24.5	24.8	25.5	أمريكا الشمالية
0.7-	15.2	15.2	15.4	14.9	15.2	15.3	أوروبا
3.6-	8.0	8.0	7.5	7.8	8.9	8.3	دول المحيط الهادي
3.5	38.2	37.9	38.6	38.5	37.9	36.9	2- دول خارج المنظمة منها :
4.9	4.3	4.4	4.4	4.1	4.1	4.1	الاتحاد السوفيتي السابق
0.0	0.8	0.8	0.7	0.8	0.8	0.8	أوروبا
5.3	7.9	7.6	8.1	8.0	7.9	7.5	الصين
1.1	9.4	9.2	9.1	9.6	9.6	9.3	دول أسبوية أخرى
3.6	5.8	5.8	6.0	5.9	5.7	5.6	أمريكا اللاتينية
7.7	7.0	6.9	7.3	7.0	6.7	6.5	الشرق الأوسط
0.0	3.1	3.2	3.0	3.2	3.1	3.1	إفريقيا
0.2-	85.8	85.3		85.7	86.9	86.0	مجموع الطلب العالمي

المصدر : المصدر السابق .

شكل (3) : العرض العالمي والطلب العالمي على النفط الخام والغاز المسال



- الأسعار:

شهد عام 2008 زيادة ملحوظة في أسعار النفط الخام ، حيث ارتفعت أسعار سلة أوبك خلال عام 2008 بنحو 25.0 دولاراً للبرميل لتصل إلى 94.1 دولاراً للبرميل ، وبذلك تجاوزت وللسنة الخامسة على التوالي النطاق السعري المحدد من قبل منظمة الأوبك وهو (22- 28 دولاراً للبرميل) ومن العوامل المساهمة في ارتفاع أسعار النفط غير عوامل قوى السوق ، تداعيات أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية حيث أدت هذه الأزمة إلى جعل الاستثمارات والمضاربات في أسواق العالم تتجه إلى أسواق النفط مما أدى إلى ارتفاع سعر البرميل من النفط ليسجل رقماً قياسياً بلغ 147.27 دولاراً للبرميل في منتصف شهر ناصر (مايو) 2008 هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى ساهمت في ارتفاع أسعار النفط منها الوضع الأمني المضطرب في العالم وخاصة منطقة الشرق الأوسط حيث مصادر النفط الرئيسية .

جدول رقم (10) : متوسط أسعار النفط الخام

" دولاراً للبرميل "

السنة	سلة أوبك
2007	69.1
:2008	
الربع الأول	92.7
الربع الثاني	117.6
الربع الثالث	113.4
الربع الرابع	52.5
متوسط العام	94.1

المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك) النشرة الشهرية - السنة 35- العدد 3 - الربع (مارس) 2009 .

ثانياً : التطورات الاقتصادية العربية

أظهرت التقديرات الأولية وفق المصادر الدولية ثبات معدل النمو الاقتصادي للدول العربية لعام 2008 محافظاً على نفس مستواه المحقق عام 2007 ، ومتجاوزاً معدل نمو الاقتصاد العالمي للعام التاسع على التوالي ، ليلعب ما نسبته 6.0% ، مع ملاحظة أن العديد من الدول العربية سجل معدلات نمو أعلى من ذلك ، تراوحت ما بين 6.0% و 19.8% . وعلى الرغم من أن معدل النمو في مجموعة الدول العربية يقل عن نظيره في مجموعة الدول النامية ، فمازالت المنطقة تعمل على مواجهة تداعيات الأزمة المالية الدولية الراهنة .

أما فيما يتعلق بمستويات الأسعار معبراً عنها بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (متوسط الفترة) ، فقد ارتفع معدل التضخم في الدول العربية بدرجة ملحوظة ليلعب 14.4% عام 2008 ، مقارنة بما نسبته 9.2% عام 2007 ، ساهم في ذلك قوة الطلب المحلي واختناقات العرض الحادة وخاصة في قطاعي الغذاء والعقارات في معظم الدول العربية وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي ، وتراجع قيمة الدولار الأمريكي معظم فترات العام 2008 ، زيادة الأجور والرواتب لموظفي القطاع الحكومي ، وعدم فعالية السياسة النقدية الانكماشية كنتيجة طبيعية لتحرير رؤوس الأموال وإتباع سياسة سعر الصرف الثابت .

كما تحسنت أوضاع الموازنات العمومية في العديد من الدول العربية ، وتحسنت مؤشرات الدين العام الخارجي في كافة الدول العربية مع تواصل تحسن أوضاع الحساب الجاري في معظم هذه الدول ، خاصة في موازين مدفوعات الدول العربية المصدرة للنفط وتلك التي حققت مستويات مرتفعة في تحويلات العاملين بالخارج ، حيث تم استخدام هذه الفوائض مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بشكل رئيسي في تعزيز مستويات الاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية لهذه الدول بمعدل نمو بلغ 31.0% لتصل إلى 974.0 مليار دولار بنهاية العام 2008 مقابل 746.0 مليار دولار بنهاية العام 2007 .

وعلى صعيد الاستثمار الأجنبي المباشر ، تشير التقديرات الأولية إلى تراجع تدفقاته المتجهة إلى الدول العربية بما نسبته 14.0% لتبلغ 62.0 مليار دولار للعام 2008 مقارنة بنحو 72.0 مليار دولار في عام 2007 . ويعزى ذلك إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة ، كأحد المصادر الأساسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية في السنوات الأخيرة اضطراب الأسواق المالية الدولية والعربية بما أسهم في أجواء عدم التيقن التي تحيط بقرارات الاستثمار طويل المدى وأدى إلى تأجيل تنفيذ عدد ليس بالقليل من المشاريع في المنطقة العربية وخاصة في مجال البنية الأساسية ، كما تسببت الأزمة في تراجع الطلب العالمي على النفط والهبوط الحاد في أسعاره العالمية خلال الربع الأخير من عام 2008 ، ومن ثم تراجع حصيلة الصادرات في الدول العربية النفطية خلال هذه الفترة .

وعلى صعيد حركة التجارة العربية ، تشير التقديرات الأولية المتوفرة إلى استمرار التحسن في نمو الصادرات العربية من السلع والخدمات خلال عام 2008 ، لتصل وفق مصادر صندوق النقد الدولي إلى 1295.0 مليار دولار ، مقارنة بما قيمته 891.0 مليار دولار ، أي بمعدل نمو بلغ 45.0% . وترجع هذه الزيادة في حصيلة الصادرات إلى تواصل ارتفاع أسعار النفط والمعادن والغاز والسلع الأساسية ، وتحسن معايير جودة الصادرات العربية السلعية والخدمية مما جعلها أكثر قدرة على غزو الأسواق الدولية . أما بالنسبة للواردات ، فيتوقع أن يبلغ معدل نمو المدفوعات عن الواردات من السلع والخدمات 31.0% لتصل إلى 843.0 مليار دولار في عام 2008 مقارنة بنحو 642.0 مليار دولار في عام 2007 ويعزى استمرار نمو هذه المدفوعات إلى عدد من العوامل أهمها تواصل معدلات النمو الاقتصادي الايجابية في كافة الدول العربية ، وما يصاحب ذلك من زيادة واردات السلع الاستثمارية والوسيطه ، وكذلك ارتفاع فاتورة الواردات النفطية إلى الدول العربية المستوردة له .

وعلى صعيد بنشاط الضمان في هيئات الضمان العربية والإقليمية ، أشارت بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات إلى تواصل نمو إجمالي عقود التأمين للعام الرابع على التوالي إلى نحو 3.9 مليار دولار خلال عام 2007 (مقابل 2.9 مليار دولار لعام 2006) ، وتشير البيانات الأولية للعام 2008 إلى تنامي حجم عقود التأمين المبرمة من قبل هذه الهيئات ليتجاوز ما قيمته 5.5 مليار دولار امريكي . هذا وقد تنامي نشاط هذه الهيئات خلال عام 2008 في مجالات التخصيم Factoring كإحدى آليات تمويل الصادرات ، وتأمين مخاطر ما قبل الشحن ، والتأجير المالي عبر الحدود ، وتحصيل الديون ، إضافة إلى العقود الجديدة مثل عقود التأمين على القروض المشتركة ما بين المؤسسات .

وفيما يتعلق بنشاط الهيئات المالية العربية ودورها في الاقتصادات العربية خلال عام 2008 ، يمكن توضيح ذلك فيما يلي :

1. صندوق النقد العربي :

واصل الصندوق خلال عام 2008 نشاطه في مجالات عمله التي حددتها اتفاقية إنشائه ، بهدف تعميق الاستقرار الاقتصادي وترسيخه وإرساء وتعزيز مقومات النمو المستدام في الدول الأعضاء .

ففي المجال الإقراضي ، قدم الصندوق أربعة قروض جديدة خلال عام 2008 في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي للقطاع المالي والمصرفي ، بالإضافة إلى قرض عادي . وبلغت القيمة الإجمالية لهذه القروض نحو 28.6 مليون دينار عربي حسابي أي ما يعادل حوالي 132.0 مليون دولار امريكي ، مقارنة مع القروض المقدمة من الصندوق خلال عام 2007 والبالغة 20.7 مليون دينار عربي حسابي أي ما يعادل حوالي 98.0 مليون دولار امريكي .

وقد بلغت القروض الممنوحة في إطار تسهيل النفط ما قيمته 18.2 مليون دينار عربي حسابي و614.0 ألف دينار عربي حسابي على التوالي ، للمساهمة في دعم جهود التكيف مع الآثار المترتبة على ارتفاع الأسعار العالمية للنفط .

وفي مجال النشاط الاستثماري ، أثبتت سياسات الصندوق الاستثمارية وتطبيقاتها المحافظة نجاعتها في حماية قيمة الأموال المستثمرة وتحقيق عوائد ايجابية على المستوى الكلي لهذه الاستثمارات خلال عام 2008 ، بالرغم من الظروف السلبية الاستثنائية الحادة التي مرت بها الأسواق المالية .

هذا ويشمل نشاط الصندوق الاستثماري ، بالإضافة إلى توظيف موارده الذاتية ، نشاط قبول الودائع من المصارف المركزية والمؤسسات النقدية والمالية العربية واستثماراتها والذي شهد تطوراً ايجابياً كبيراً خلال العام . كما واصل الصندوق نشاطه في إدارة جزء من أموال برنامج تمويل التجارة العربية والأموال المجمعة في الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة وأموال صندوق تقاعد العاملين بالصندوق ، بالإضافة إلى إدارة محافظ بالسندات لصالح الدول الأعضاء .

يعمل الصندوق على توفير المعونة الفنية لدوله الأعضاء في المجالات ذات الصلة بأنشطته مثل السياسة النقدية والمالية وسياسة سعر الصرف ، والسياسة الضريبية وإدارتها وإعداد الإحصاءات الاقتصادية وتقديم التدريب العملي للدول الأعضاء .

وفي مجال أسواق الأوراق المالية العربية ، استمر الصندوق خلال عام 2008 في جهوده الرامية إلى تعزيز دور أسواق الأوراق المالية العربية وتوفير المعلومات حول التطورات فيها . وكذلك إصدار النشرة الفصلية حول نشاط هذه الأسواق .

وفي مجال التدريب ، استمر الصندوق في توسيع وتكثيف نشاط معهد السياسات الاقتصادية لإتاحة فرص التدريب المتخصص للكوادر الفنية العاملة في الأجهزة النقدية والمالية في الدول الأعضاء . وقام في هذا الإطار خلال عام 2008 بتنظيم عشرة دورات تدريبية وأربع حلقات عمل ليرتفع بذلك عدد الدورات التدريبية وحلقات العمل التي نظمتها حتى نهاية عام 2008 إلى 190 دورة تدريبية وندوة وحلقة عمل ، استفاد منها 5907 متدرباً من الكوادر العربية .

وفي مجال اهتمامه المتواصل بتشجيع وتنمية المبادلات التجارية بين الدول العربية ، واصل الصندوق خلال عام 2008 علاقات التعاون الوثيقة التي تربطه ببرنامج تمويل التجارة العربية ، واستمر خلال العام في تقديم خدماته المتخصصة للبرنامج والمتعلقة بالشؤون القانونية والإدارية والتدقيق الداخلي بالإضافة إلى إدارة ومتابعة محافظته الاستثمارية .

2. الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي :

أسهم الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي خلال ما يربو على أربعة وثلاثين عاماً في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء ، وتمكن من تطوير نشاطه محققاً نمواً مضطرباً في برامجه حيث زاد مجمل حجم الإقراض السنوي من 37.0 مليون دينار كويتي في بداية عمله في عام 1974 إلى حوالي 367.0 مليون دينار كويتي في عام 2008 . وزاد حجم المعونات المقدمة سنوياً في شكل منح من حوالي 200.0 ألف دينار كويتي في عام 1974 إلى حوالي 11.0 مليون دينار كويتي في عام 2008 . وبذلك تمكن الصندوق العربي من الإسهام في تلبية أولويات الدول الأعضاء في إطار الخطط والبرامج الإنمائية المعتمدة ، مع الاهتمام بشكل خاص بدعم المشاريع ذات الصبغة العربية المشتركة التي تسهم في تنمية وتقوية العمل الاقتصادي العربي وتحقيق أهداف الربط العربي ، وتعزيز إمكانات التبادل التجاري وانتقال الخدمات . ولقد حظيت مشاريع البنى التحتية في قطاعات النقل والاتصالات والمياه والصرف الصحي والطاقة خلال عام 2008 بأكبر قدر من مساهمات الصندوق العربي حيث بلغت نسبة ما خصص لها حوالي 81.0 بالمائة من إجمالي التمويلات المخصصة للمرافق الأساسية بينما خصص نحو 19.0 بالمائة للقطاعات الإنتاجية والتي شملت بشكل أساسي قطاعي الزراعة والصناعة .

بلغ إجمالي القروض التي قدمها الصندوق منذ إنشائه وحتى نهاية العام 2008 نحو 536 قرضاً بقيمة إجمالية قدرها 6.2 مليار دينار كويتي استقادت منها 17 دولة عربية . وقد شكلت مساهمة الصندوق حوالي 27.0% من إجمالي تكاليف المشاريع التي تمّ تمويلها . وبلغ إجمالي السحوبات من تلك القروض حتى نهاية العام الحالي حوالي 4.1 مليار دينار كويتي ، أو ما يعادل 66% من إجمالي القروض التراكمية . وقدم الصندوق إلى جانب القروض 890 معونة في شكل منح بلغ مجموعها التراكمي حوالي 145.0 مليون دينار كويتي وبلغت السحوبات منها حوالي 107.0 مليون دينار كويتي تشكل حوالي 74% ، وقد غطت مختلف القطاعات والأنشطة فشملت الدعم المؤسسي والتدريب والدراسات إلى جانب الإسهام في تخفيف أضرار الكوارث والفيضانات .

كما واصل الصندوق العربي تقديم الدعم لمشاريع ومؤسسات القطاع الخاص من خلال النافذة التي تمّ إنشائها بقرار من مجلس محافظي الصندوق العربي ، فقد تمّ حتى الآن تمويل (7) مشاريع من خلال تقديم (9) قروض بلغ مجموعها حوالي 31.0 مليون دينار كويتي . كما ساهم في رأسمال أربع مؤسسات في القطاع الخاص وبلغ إجمالي المساهمات حوالي 19.0 مليون دينار كويتي . وبذلك بلغ إجمالي الالتزامات في هذا القطاع حتى الآن حوالي 50.0 مليون دينار كويتي ، وبلغ إجمالي السحوبات حوالي 44.0 مليون دينار كويتي تشكل حوالي 88.0% من الالتزامات القائمة . وينظر الصندوق الآن في عدد من المشاريع من أجل استكمال دراساتها وتقييمها بغرض التوصل إلى

المساهمة في تمويلها أو المشاركة في رأسمالها . ومن الجدير بالذكر أن الصندوق يتعاون في هذا المجال مع المؤسسات الدولية والإقليمية مثل مؤسسة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي ومؤسسة تمويل القطاع الخاص التابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية . لقد واصل الصندوق العربي تنفيذ البرنامج الطارئ لدعم الشعب الفلسطيني وذلك باقتطاع 10.0% من صافي دخله السنوي والذي بدأ منذ عام 2002 . وقد بلغ إجمالي ما تم تخصيصه حتى الآن حوالي 62.0 مليون دينار كويتي ، وبلغ ما تم إنفاقه من تلك المخصصات حوالي 47.0 مليون دينار كويتي تشكل 77.0% من إجمالي المخصصات . وقد اشتمل البرنامج على الإسهام في العديد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية فشمّل ، دعم الجامعات والمؤسسات التعليمية والجمعيات الخيرية ومؤسسات العمل المدني التي تضطلع بدور فاعل في توفير الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية للمواطنين ، وبناء المساكن ، وتأهيل البنى الصناعية بالإضافة إلى الإسهام في تمويل مشاريع صندوق الأقصى ذات الصلة بالاحتياجات المباشرة للمواطن الفلسطيني . وقد بلغ إجمالي مساهمات الصندوق في إطار البرنامج الطارئ المذكور والمعونات الأخرى حتى الآن حوالي 87.0 مليون دينار كويتي .

لقد تمكن الصندوق العربي على مدى سنوات نشاطه من تطوير موارده الذاتية التي مكنته من تطوير نشاطه ، وقد بلغ إجمالي حقوق الدول الأعضاء ، التي تشمل رأس المال والاحتياطيات حوالي 2.5 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2008 . وقد تمّ في عام 2008 ، تطبيقاً لقرار مجلس محافظي الصندوق العربي ، زيادة رأس المال من 663.0 مليون دينار كويتي إلى 2.0 مليار دينار كويتي وذلك بتحويل جزء من الاحتياطي الإضافي إلى رأس المال .

3. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات :

بلغت القيمة الإجمالية لعمليات الضمان المبرمة خلال عام 2008 حوالي 1.019 مليار دولار امريكي مقارنة بحوالي 505.2 مليون دولار امريكي عام 2007 ، أي بزيادة نسبتها 101.8% .

- عقود الضمان :

ابرم خلال العام (60) عقداً بقيمة 829.4 مليون دولار امريكي منها (6) عقود لضمان الاستثمار بقيمة اجمالية بلغت حوالي 379.8 مليون دولار امريكي ، و(54) عقداً لتأمين ائتمان صادرات (بالإضافة إلى 125 ملحقاُ زيدت بموجبها الحدود القصوى لعقود مبرمة سابقاً) بقيمة اجمالية بلغت حوالي 449.6 مليون دولار امريكي .

- إعادة التأمين :

بلغت قيمة العمليات المسندة إلى المؤسسة بموجب اتفاقيات إعادة التأمين النسبية والاختيارية حوالي 172.8 مليون دولار أمريكي ، منها حصة المؤسسة من اتفاقيات إعادة التأمين بالحصص النسبية المبرمة مع هيئات تأمين الصادرات العربية الوطنية بقيمة حوالي 37.1 مليون دولار أمريكي إضافة إلى (18) اتفاقية إعادة تأمين اختيارية بقيمة 135.7 مليون دولار أمريكي .

- العمليات المبرمة في إطار الحسابات الخاصة :

بلغت القيمة الإجمالية لهذه العمليات حوالي 17.5 مليون دولار أمريكي ، منها 4.0 مليون دولار أمريكي لضمان الصادرات و13.5 مليون دولار أمريكي لضمان الاستثمار . هذا وقد استفاد من ضمان المؤسسة خلال العام مستثمرون ومصدرون من (12) دولة عربية جاءت في مقدمتها دولة الكويت (42.7%) فالمملكة العربية السعودية (20.7%) والجمهورية التونسية (12.0%) ، وبلغ عدد الدول المضيفة للاستثمار أو المستوردة للسلع 73 دولة ، منها 16 دولة عربية تصدرتها الجمهورية العربية السورية (18.9%) والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى (17.3%) وجمهورية السودان (16.0%) والمملكة العربية السعودية (4.6%) ودولة الكويت (3.1%) .

الجزء الثاني التطورات الاقتصادية المحلية

التطورات الاقتصادية المحلية

نظرة عامة:

شهد الاقتصاد الوطني خلال السنوات القليلة الماضية تحولات ملحوظة اشتملت على إصلاحات اقتصادية ومراجعة وتنفيذ جملة من السياسات والإجراءات تستهدف إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، وتقوية دور القطاع الأهلي، وتوفير بيئة ومناخ استثماري مناسب لتعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية للمساهمة في تطوير بنية الاقتصاد وتنويعه. وفي هذا الإطار تم اتخاذ سلسلة من الإجراءات المتعلقة بتشجيع الاستثمار وجذب رؤوس الأموال الأجنبية بما يكفل مساهمتها في تنفيذ المشاريع الاستثمارية الإنتاجية والخدمية. كما تم إنشاء سوق للأوراق المالية لتشجيع المناخ الاستثماري وتعزيز ثقة المستثمرين في الاقتصاد الوطني. وفي هذا الخصوص أيضا جاري العمل على تطوير وتحديث الجهاز المصرفي وفتح مجال المنافسة أمامه، حيث تحتل المصارف التجارية مركزا حيويا في الاقتصاد الوطني باعتبارها مستودع للمدخرات ومصدر رئيسي لتمويل النشاط الاقتصادي.

وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من أن الاقتصاد الليبي ما يزال الأقل تنوعا بين اقتصادات بلدان المنطقة وكذلك بين البلدان المنتجة للنفط، وتعتمد الميزانية العامة فيه بصورة كبيرة على النفط الذي تقدر مساهمته بنحو 92% من إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة 2005-2008، إلا أن هذا الاقتصاد قادر على التكيف مع الصدمات المحلية والخارجية، وقادر أيضا على تحقيق النمو بمعدلات مستقرة وقابلة للاستمرار، وقد حقق في عام 2008 معدل نمو حقيقي بلغت نسبته 6.1%، في حين بلغ معدل النمو الحقيقي في القطاعات غير النفطية 7.1%.

إن الحالة المالية العامة للجماهيرية في الوقت الراهن لا تثير أي قلق في المدى المتوسط، ويرجع ذلك أساسا إلى المدخرات المالية الكبيرة التي تم تكوينها على مدى السنوات الماضية، إلا أنه وبسبب التقلبات الحادة في أسعار النفط وصعوبة التنبؤ بها وبأثرها على التدفقات المالية، فإن الجماهيرية بحاجة ماسة لادخار جزء من هذه الثروة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاستدامة المالية طويلة الأجل، والعدالة بين الأجيال. إن الأوضاع الاقتصادية المستقبلية، وخاصة فيما يتعلق بإحداث النمو بالقطاعات غير النفطية وإيجاد فرص عمل للباحثين عنه أو للدخالين الجدد لسوق العمل، ستعتمد بصورة كبيرة على كيفية إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وإدارة ثروة النفط، ومعالجة القضايا المتعلقة بمناخ الأعمال. ويمكن تحقيق معدلات نمو أفضل بمعدل إنفاق أقل، إذا تم تحسين كفاءة الاستثمار، ورفع كفاءة عنصر العمل في الاقتصاد، وتم إيجاد بيئة داعمة لنشاط القطاع الأهلي، وهو ما يتطلب وضع إستراتيجية شاملة متوسطة المدى يتم من خلالها استخدام كافة الإمكانيات الاقتصادية والمالية والبشرية المتاحة بشكل أفضل.

أولاً : القطاع الحقيقي

● الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي :

أظهرت البيانات الأولية المتوفرة من اللجنة الشعبية العامة للتخطيط أن الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية المكونة للاقتصاد الوطني خلال عام 2008 قد سجلت تحسناً ملحوظاً ، وذلك من خلال معدلات النمو المتحققة التي وصلت نسبتها إلى 6.1% ، مقارنة بنسبة 5.6% و 5.9% خلال عامي 2007 و 2006 على التوالي حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (أسعار 2003) نحو 51.7 مليار دينار ، مقابل 48.7 مليار دينار خلال عام 2007 .

وقد جاء نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة محصلة لنمو القطاعات الاقتصادية غير النفطية التي نمت بنسبة 7.1% فيما حقق قطاع الصناعات الإستخراجية والأنشطة المتعلقة به نمواً نسبته 5.2%.

وقد تركز النمو الحاصل في القطاعات الاقتصادية غير النفطية ، في قطاع الإنشاءات الذي نما بنسبة 21.0% وذلك بسبب الطفرة الكبيرة التي شهدها القطاع من خلال الشروع في تنفيذ مشاريع البنية التحتية وكذلك الاستمرار في منح القروض السكنية من قبل مصرف الادخار والاستثمار العقاري والمشروعات الإسكانية والسياحية التي يقوم بها صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، والمشروعات الإدارية التي ينفذها جهاز تطوير المراكز الإدارية ، كما تركز أيضاً في كل من قطاع إمدادات الكهرباء والغاز والمياه ، قطاع الفنادق والمطاعم ، قطاع النقل والتخزين والمواصلات التي نمت بنسبة 10.0% ، 9.5% ، 9.0% على التوالي ، ويأتي هذا الارتفاع بسبب زيادة النشاط الاقتصادي لهذه القطاعات من خلال التوسع العمراني ، ونتيجة التطور في خدمات النقل والاتصالات . بينما حقق قطاع الصناعات التحويلية نمواً بلغ 8.5% وحقق قطاع تجارة الجملة والتجزئة والسلع الشخصية والأسرية نمواً بلغ 8.0% ، فيما تراوحت معدلات النمو لباقي القطاعات ما بين 1.0% إلى 5.2% ، مع الإشارة إلى أن قطاع الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري لم يحقق أي نمو خلال العام موضوع التقرير .

فيما يتعلق بمدى مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، فقد استحوذت أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي على النصيب الأكبر إذ شكلت ما نسبته 52.5% ، في حين شكلت مساهمة باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى ما نسبته 47.5% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ، حيث يلاحظ أن الأنشطة العقارية والإيجارية والأنشطة التجارية شكلت ما نسبته 9.3% من إجمالي الناتج ، وشكلت أنشطة الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري نسبة 8.5% ، قطاع الإنشاءات نسبة 7.2% ، قطاع النقل والتخزين والاتصالات نسبة 6.6% ، وشكل نشاط تجارة الجملة والتجزئة والسلع الشخصية نسبة 5.9% ، أما مساهمة نشاط الصناعة التحويلية فقد شكل

5.3%، فيما تراوحت مساهمة باقي القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ما بين 0.1% إلى 3.3%.

مما سبق يتضح أن قطاعات الأنشطة العقارية والإيجارية والأنشطة التجارية، الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري من أهم القطاعات غير النفطية التي ساهمت في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أما قطاع الإنشاءات فيلاحظ أنه بدأ يأخذ أهمية كبيرة وذلك من خلال ارتفاع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الثلاثة الأخيرة مما يدل على التطور الذي يشهده هذا القطاع، وفي المقابل نجد أن قطاع صيد الأسماك، وقطاع أنشطة الخدمات الاجتماعية والشخصية الأخرى ظلت دون المستوى المطلوب حيث أن نسب مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لا تزال منخفضة. ونظراً للزيادة المتحققة في معدلات النمو الاقتصادي في الاقتصاد الوطني خلال عام 2008، فقد ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 8970 دينار في عام 2007 إلى 9332 دينار خلال عام 2008.

جدول رقم (11) : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار عام 2003)
" ألف دينار "

معدل النمو	*2008	*2007	2006	الأنشطة الاقتصادية
2.0	1,710,160.9	1,676,628.3	1,612,142.6	الزراعة والصيد والغابات
1.0	39,569.8	39,178.0	37,671.1	صيد الأسماك
5.2	25,586,416.3	24,321,688.5	23,912,483.0	التعدين واستغلال المحاجر
8.5	2,754,217.0	2,538,448.9	2,358,362.0	الصناعات التحويلية
10.0	1,254,715.2	1,140,650.2	1,001,657.8	إمدادات الكهرباء والغاز والمياه
21.0	3,724,603.5	3,078,184.7	2,464,518.8	الإنشاءات
8.0	3,049,506.3	2,823,617.0	2,534,557.0	تجارة الجملة والتجزئة والسلع الشخصية والأسرية
9.5	150,275.8	137,238.1	132,130.8	الفنادق والمطاعم
9.0	3,411,803.8	3,130,095.2	2,786,578.2	النقل والتخزين والاتصالات
5.0	885,632.9	843,459.9	748,561.2	الوساطة المالية
3.1	4,813,336.5	4,668,609.6	4,310,812.2	الأنشطة العقارية الإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية
0.0	4,373,783.2	4,373,783.2	4,288,022.7	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري
2.5	86,418.8	84,311.0	78,667.5	التعليم**
4.0	137,503.3	132,214.7	123,372.9	الصحة والعمل الاجتماعي**
4.0	52,086.2	50,082.9	47,073.6	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى
(4.0)	(342,095.3)	(328,937.7)	(304,572.0)	الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة
6.1	51,687,934.2	48,709,252.5	46,132,039.5	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية ويوزع بين :
5.2	27,157,540.6	25,815,152.7	25,380,820.0	أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما***
7.1	24,530,393.6	22,894,099.8	20,751,219.5	الأنشطة الاقتصادية الأخرى

المصدر : اللجنة الشعبية العامة للتخطيط .

ملاحظة : القيم بين الأقواس سالبة .

* بيانات أولية .

** تشمل القطاع الأهلي فقط في حين تظهر خدمات التعليم والصحة المقدمة من القطاع العام ضمن نشاط الإدارة العامة والدفاع .

*** تشمل المنتجات النفطية المكررة والبتروكيماوية واللدائن المصنفة ضمن الصناعات التحويلية .

جدول رقم (12) : هيكل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

نسبة من الإجمالي "

*2008	*2007	2006	الأنشطة الاقتصادية
3.3	3.4	3.5	الزراعة والصيد والغابات
0.1	0.1	0.1	صيد الأسماك
49.5	49.9	51.8	التعدين واستغلال المحاجر
5.3	5.2	5.1	الصناعات التحويلية
2.4	2.3	2.2	إمدادات الكهرباء والغاز والمياه
7.2	6.3	5.3	الإنشاءات
5.9	5.8	5.5	تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية
0.3	0.3	0.3	الفنادق والمطاعم
6.6	6.4	6.0	النقل والتخزين والاتصالات
1.7	1.7	1.6	الوساطة المالية
9.3	9.6	9.3	الأنشطة العقارية الايجارية وأنشطة المشاريع التجارية
8.5	9.0	9.3	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري
0.2	0.2	0.2	التعليم**
0.3	0.3	0.3	الصحة والعمل الاجتماعي**
0.1	0.1	0.1	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى
0.7	0.7	0.7	الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة
100.0	100.0	100.0	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية ويوزع بين :
52.5	53.0	55.0	أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما***
47.5	47.0	45.0	الأنشطة الاقتصادية الأخرى

المصدر : المصدر السابق .

* بيانات أولية .

** تشمل القطاع الأهلي فقط في حين تظهر خدمات التعليم والصحة المقدمة من القطاع العام ضمن نشاط الإدارة العامة والدفاع .

*** تشمل المنتجات النفطية المكررة والبتن وكيمياوية والدائن المصنفة ضمن الصناعات التحويلية .

جدول رقم (13) : متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي " مليون دينار "	عدد السكان " بالآلاف "	متوسط نصيب الفرد " بالدينار "
2006	46,132.0	5324	8665
2007	48,709.3	5430	8970
2008	51,687.9	5539	9332

* تقديرات .

● الناتج المحلي الإجمالي الاسمي :

سجلت بيانات الناتج المحلي الاسمي (بالأسعار الجارية) خلال عام 2008 نمواً بنسبة 18.4% ليصل إلى 105.7 مليار دينار مقارنة بنحو 89.3 مليار دينار خلال عام 2007. ويعود هذا النمو إلى الزيادة المتحققة في أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما التي وصلت نسبتها 19.9% لتصل إلى 74.1 مليار دينار مقابل 61.8 مليار دينار لعام 2007. فضلاً عن زيادة الأنشطة الاقتصادية الأخرى غير النفطية التي وصلت نسبتها 15.2% لتصل إلى 31.6 مليار دينار مقابل 27.4 مليار دينار لعام 2007 ، وقد تركز نمو هذه الأنشطة في قطاع الإنشاءات وقطاع إمدادات الكهرباء والغاز والمياه التي نمت بنسبة 42.8% و 23.2% على التوالي ، كما حققت أنشطة كل من التعدين واستغلال المحاجر ، الصناعات التحويلية ، النقل والتخزين والاتصالات ، نمواً بنسبة 19.9% ، 17.7% ، 17.7% على الترتيب وكذلك أنشطة كل من تجارة الجملة والتجزئة والسلع الشخصية والأسرية ، أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى، التعليم ، الصحة والعمل الاجتماعي ، الوساطة المالية ، التي نمت بنسبة 16.6% ، 14.4% ، 12.8% ، 12.3% ، 10.3% على التوالي فيما حققت باقي الأنشطة معدلات نمو تراوحت ما بين 2.5% إلى 9.7% . ويمكن إرجاع أسباب هذا النمو المتحقق إلى زيادة الإنفاق العام المنضم الزيادة المقررة في الرواتب والأجور بالإضافة إلى الارتفاع الكبير في أسعار النفط.

وبالنظر إلى مساهمة الأنشطة الاقتصادية المكونة للاقتصاد الوطني في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال عام 2008 نجد أن أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بها قد شكلت نسبة 70.1% من إجمالي الناتج فيما شكلت باقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى غير النفطية النسبة المتبقية البالغة 29.9% . وقد أدى النمو المتحقق في الناتج المحلي الاسمي إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من 16438 دينار خلال عام 2007 ، إلى 19088 دينار خلال عام 2008.

جدول رقم (14) : الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

" ألف دينار "

معدل النمو	*2008	*2007	2006	الأنشطة الاقتصادية
6.1	1,971,973.6	1,858,949.5	1,603,276.0	الزراعة والصيد والغابات
5.0	48,651.0	46,316.6	39,788.8	صيد الأسماك
19.9	70,681,032.4	58,963,766.1	55,649,014.2	التعدين واستغلال المحاجر
17.7	4,746,640.5	4,032,144.5	3,606,895.3	الصناعات التحويلية
23.2	1,255,556.7	1,019,120.7	972,735.7	إمدادات الكهرباء والغاز والمياه
42.8	5,994,503.7	4,198,419.7	3,129,329.5	الإنشاءات
16.6	3,761,642.1	3,225,001.8	2,724,835.8	تجارة الجملة والتجزئة والسلع الشخصية والأسرية
9.7	187,883.3	171,309.1	138,513.5	الفنادق والمطاعم
17.7	3,884,202.2	3,299,526.2	2,724,238.7	النقل والتخزين والاتصالات
10.3	1,081,289.0	980,761.0	816,472.5	الوساطة المالية
9.7	5,723,775.8	5,218,851.8	4,643,535.2	الأنشطة العقارية الإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية
2.5	6,670,679.3	6,507,344.9	4,935,140.1	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري
12.8	111,564.9	98,948.9	84,891.7	التعليم **
12.3	172,654.0	153,716.2	132,376.1	الصحة والعمل الاجتماعي **
14.4	79,420.8	69,423.8	61,869.7	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى
(10.3)	(643,083.2)	(583,295.4)	(532,993.4)	الخدمات المالية المحسوبة بصورة غير مباشرة
18.4	105,728,386.1	89,260,305.5	80,729,919.5	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ويوزع بين :
19.9	74,121,919.2	61,834,234.1	58,358,113.8	أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما ***
15.2	31,606,466.9	27,426,071.3	22,371,805.7	الأنشطة الاقتصادية الأخرى

المصدر : المصدر السابق .

ملاحظة : القيم بين الأقواس سالبة .

* بيانات أولية .

** تشمل القطاع الأهلي فقط في حين تظهر خدمات التعليم والصحة المقدمة من القطاع العام ضمن نشاط الإدارة العامة والدفاع .

*** تشمل المنتجات النفطية المكررة والبتير وكيميائية واللدائن المصنفة ضمن الصناعات التحويلية .

جدول رقم (15) : هيكل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

" نسبة من الإجمالي "

*2008	*2007	2006	الأنشطة الاقتصادية
1.9	2.1	2.0	الزراعة والصيد والغابات
0.0	0.1	0.05	صيد الأسماك
66.9	66.1	68.9	التعدين واستغلال المحاجر
4.5	4.5	4.5	الصناعات التحويلية
1.2	1.1	1.2	إمدادات الكهرباء والغاز والمياه
5.7	4.7	3.9	الإنشاءات
3.6	3.6	3.4	تجارة الجملة والتجزئة والسلع الشخصية والأسرية
0.2	0.2	0.2	الفنادق والمطاعم
3.7	3.7	3.4	النقل والتخزين والاتصالات
1.0	1.1	1.0	الوساطة المالية
5.4	5.8	5.8	الأنشطة العقارية الأيجارية وأنشطة المشاريع التجارية
6.3	7.3	6.1	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري
0.1	0.1	0.1	التعليم**
0.2	0.2	0.2	الصحة والعمل الاجتماعي**
0.1	0.1	0.1	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى
0.6	0.7	0.7	الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة
100.0	100.0	100.0	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ويوزع بين :
70.1	69.3	72.3	أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما***
29.9	30.7	27.7	الأنشطة الاقتصادية الأخرى

المصدر : المصدر السابق .

* بيانات أولية .

** تشمل القطاع الأهلي فقط في حين تظهر خدمات التعليم والصحة المقدمة من القطاع العام ضمن نشاط الإدارة العامة والدفاع .

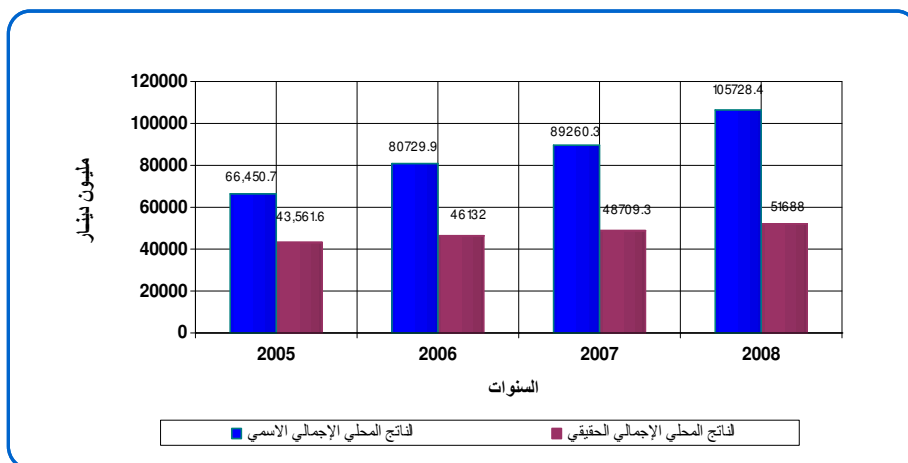
*** تشمل المنتجات النفطية المكررة والبتروكيماوية واللدائن المصنفة ضمن الصناعات التحويلية .

جدول رقم (16) : متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

متوسط نصيب الفرد " بالدينار "	عدد السكان " بالآلاف "	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية " مليون دينار "	السنوات
15163	5324	80,729.9	2006
16438	5430	89,260.3	2007
19088	5539	105,728.4	2008

*تقديرات .

شكل (4) : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاسمي



● المستوى العام للأسعار :

أما بشأن معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي، فتجدر الإشارة إلى إن الاقتصاد الوطني ليس بمعزل عن التطورات والإحداث الاقتصادية والمالية العالمية. وقد تأثر بما عانت منه جميع بلدان العالم خلال العامين الأخيرين من ارتفاع في معدلات التضخم بسبب ارتفاع أسعار الوقود وأسعار السلع الغذائية اللذان يشكلان نسبة كبيرة من سلة المستهلك في معظم الدول. ويعتبر التضخم المستورد، المتمثل في الارتفاع الكبير في أسعار السلع الغذائية وبعض مستلزمات الإنتاج المستوردة، العامل الرئيسي في ارتفاع معدل التضخم في الجماهيرية إضافة إلى بعض العوامل المحلية الأخرى خاصة ما يرتبط منها بالزيادة في معدلات الإنفاق العام والنمو السريع في الائتمان الممنوح من المصارف المتخصصة. وتشير التقديرات بأن معدل التضخم سيتراجع بشكل ملحوظ خلال العام القادم كنتيجة مباشرة لتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والركود الاقتصادي الذي يشهده العالم وتأثيره على انخفاض أسعار السلع الأولية والغذائية في الأسواق العالمية.

وتجدر الإشارة إلى إن المستوى العام للأسعار في الجماهيرية قد واصل ارتفاعه خلال عام 2008 ليصل إلى 123.7 مقابل 112.0 خلال عام 2007، حيث بلغ معدل التضخم، مقاساً بالتغير النسبي في متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك 10.4% مقابل 6.2% في عام 2007.

ويعزى ارتفاع معدل التضخم خلال عام 2008 إلى جملة من العوامل الخارجية والداخلية، وتتمثل العوامل الخارجية في الارتفاع الحاد لأسعار النفط في الأسواق الدولية الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار الواردات، أما العوامل الداخلية التي أثرت على معدل التضخم فتتمثل في تنامي عرض النقود بمعدلات مطردة من خلال زيادة الإنفاق العام والائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصارف المتخصصة.

وقد تركز الارتفاع الحاصل في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال العام موضوع التقرير في أسعار المواد الغذائية والمشروبات وأسعار سلع وخدمات متفرقة التي ارتفعت بنسبة 19.7% و 8.7% على التوالي ، كما ارتفع الرقم القياسي لأسعار كل من السكن ومستلزماته ، أثاث المسكن ، النقل والمواصلات ، التعليم والثقافة والتسليّة بنسبة 5.5% ، 3.8% ، 3.5% ، 3.3% على التوالي.

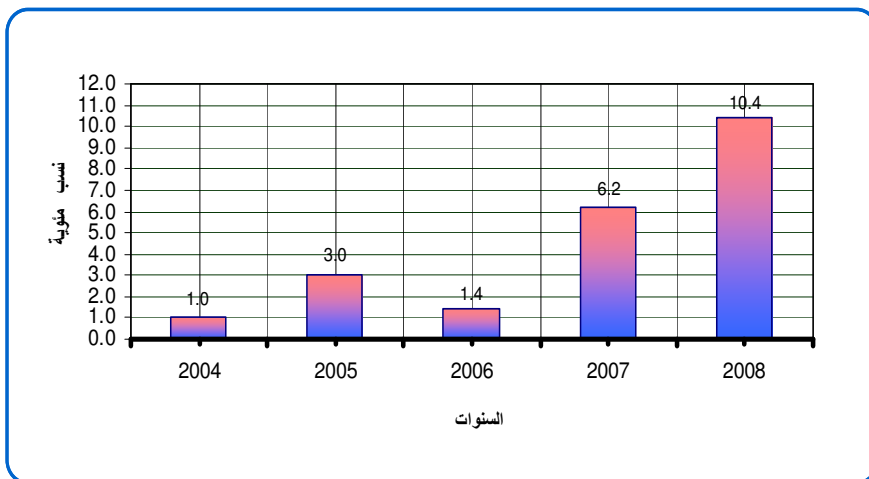
جدول رقم (17) : الرقم القياسي لأسعار المستهلك

(100=2003)

المعدل	2008	2007	الوزن	المجموعات الرئيسية
19.7	144.8	121.0	366	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ
2.4	94.7	92.5	73	الملابس والأقمشة والأحذية
5.5	109.3	103.6	233	السكن ومستلزماته
3.8	92.4	89.0	59	أثاث المسكن
0.2	134.1	133.8	40	العناية الصحية
3.5	134.3	129.7	112	النقل والمواصلات
3.3	94.1	91.1	64	التعليم والثقافة والتسليّة
8.7	120.9	111.2	53	سلع وخدمات متفرقة
	123.7	112.0	1000	الرقم القياسي العام
	%10.4	%6.2	-	معدل التضخم السنوي

المصدر : الهيئة العامة للمعلومات

شكل (5) : معدل التضخم السنوي



● التطورات النفطية المحلية :

شهد الاقتصاد الليبي خلال عام 2008 العديد من التطورات الهامة فيما يخص قطاع النفط، فعلى صعيد تطوير وتحديث المصافي النفطية الوطنية من أجل الرفع من قدرتها الإنتاجية وكفاءة أدائها للمساهمة في تغطية السوق المحلي من المنتجات النفطية، قامت المؤسسة الوطنية للنفط بتوقيع اتفاقيات مع شركات عالمية متخصصة، حيث كانت الاتفاقية الأولى مع شركة شل للاستكشاف لتحديث معمل الغاز التابع لشركة سرت، لغرض الرفع من قدرته الإنتاجية، والاتفاقية الثانية مع شركة ستار الإماراتية المكونة من شركة ترانز آسيا العالمية وستار بترو انرجي وذلك لتأسيس شركة مشتركة تهدف إلى تطوير وتحديث مصفاة رأس لانوف. كما تم تعديل عدد من عقود واتفاقيات المقاسمة النفطية لتحسين شروط التعاقد لصالح الاقتصاد الليبي، حيث قامت المؤسسة الوطنية للنفط باتخاذ إجراءات إعادة التفاوض مع الشركات النفطية على أساس منح حصة أقلية من الإنتاج للشريك الأجنبي لا تتجاوز 10% إلى 15% ويحمله كل تكاليف الاستكشاف وكذلك دفع 50% من تكاليف التطوير، مع إتاحة الفرصة الكاملة للجانب الوطني للمشاركة في إدارة العمليات بحيث تكون أغلبية الجهاز الإداري للجانب الليبي، إلى جانب تكثيف برامج التدريب والتطوير للكوادر البشرية الليبية.

كذلك قامت بعض الشركات النفطية العالمية العاملة في الاقتصاد الليبي بتغيير أسمائها بأسماء محلية مستمدة من معالم ليبيا الجغرافية أو التاريخية أو التراثية، حيث اختارت الشركة الفرنسية (توتال) اسم (المبروك للعمليات النفطية)، في حين أطلقت شركة (ريبسول) الأسبانية على نفسها اسم (أكاكوس للعمليات النفطية) نسبة إلى جبال أكاكوس التي تقع في جنوب ليبيا، أما شركة (إيني) الإيطالية فقد اختارت اسم (مليتة) نسبة للموقع الذي تعمل فيه بحيث أصبح اسم فرعها (مليتة للنفط) بدلاً من (إيني للنفط)، و(مليتة للغاز) بدلاً من (إيني غاز) ، وتحول اسم شركة (فيبا) ليصبح (الهروج للعمليات النفطية)، ويعود ذلك إلى زيادة نسبة مساهمة المؤسسة الوطنية للنفط في إنتاج تلك الشركات، حيث فاقت تلك النسبة حاجز 85% في بعض تلك الشركات، ولذلك كان من الأولى أن تسمى بأسماء ليبية وتتخذ رموزاً وطنية تعكس وضعها كشركات عاملة في الاقتصاد الليبي.

وفيما يلي ملخص تحليلي لأهم التطورات التي حدثت للأنشطة النفطية في الاقتصاد الليبي خلال عام 2008:

الإنتاج المحلي من النفط الخام:

سجل إنتاج النفط الخام خلال عام 2008 تراجعاً بمقدار 10.2 مليون برميل ونسبة انخفاض بلغت 1.6% ليصل إلى 643.6 مليون برميل، مقابل 653.8 مليون برميل خلال عام 2007، وانخفض تبعاً لذلك متوسط الإنتاج اليومي من 1.79 مليون برميل خلال عام 2007 إلى 1.76 مليون برميل خلال عام 2008، ويمكن إرجاع ذلك إلى قرار منظمة أوبك بتخفيض إنتاجها نظراً لبروز مشكلة الأزمة المالية العالمية.

أما بالنسبة لتوزيع الإنتاج حسب الشركات المنتجة كما هو مبين بالجدول رقم (18)، فإن شركة الخليج العربي ما تزال تحتل المرتبة الأولى، حيث بلغ إنتاجها السنوي حوالي 158.1 مليون برميل خلال عام 2008، أي ما يعادل 24.6% من إجمالي الكمية المنتجة، كما استمرت شركة الواحة في الحفاظ على المركز الثاني وذلك بإنتاجها 127.0 مليون برميل خلال عام 2008، أي ما يعادل 19.7% من إجمالي الكمية المنتجة، أما شركة أكاكوس (رييسول) فقد صعدت إلى المركز الثالث على حساب شركة مليئة للنفط (إيني للنفط) وذلك بإنتاجها 110.5 مليون برميل وهو ما يشكل 17.2% من إجمالي الكمية المنتجة، وتراجعت شركة مليئة للنفط (إيني للنفط) إلى المركز الرابع حيث ساهمت بنحو 16.6% من إجمالي الإنتاج أي نحو 107 مليون برميل، أما باقي الشركات فقد تراوحت مساهماتها بين 6.2% و 1.8% خلال نفس العام.

أما فيما يخص نسبة مساهمة المؤسسة الوطنية للنفط في الشركات التشغيلية الواردة بالجدول رقم (18)، فيلاحظ أن المؤسسة تملك شركتي الخليج العربي وسرت ملكية كاملة حيث بلغت النسبة التشغيلية و النسبة الرأسمالية للمؤسسة فيهما 100.0%، أما الشركات: الزويتينة، الهروج (فيبا) وأكاكوس (رييسول)، فقد بلغت النسبة التشغيلية للمؤسسة فيها 88%، أما النسبة الرأسمالية في كل واحدة منها فقد بلغت 50%، أما شركة مليئة للنفط (إيني للنفط) فقد بلغت النسبة التشغيلية للمؤسسة فيها 85.5%، فيما بلغت النسبة الرأسمالية 50%، أما باقي الشركات والمتمثلة في أم في، مليئة للغاز (إيني غاز)، الواحة والمبروك(توتال)، فقد بلغت النسبة التشغيلية للمؤسسة فيها 65%، 60%، 59.2% و 50% لكل منها على التوالي، أما النسبة الرأسمالية فقد بلغت في كل واحدة منها 50%، ما عدا شركة الواحة التي بلغت فيها تلك النسبة 59.2%.

جدول رقم (18) : توزيع إنتاج النفط الخام حسب الشركات
" مليون برميل "

2008		2007		نسبة مساهمة المؤسسة الوطنية للنفط %		الشركات المنتجة
% من الإجمالي	الكمية	% من الإجمالي	الكمية	رأسمالي	تشغيلي	
24.6	158.1	24.3	158.8	100.0	100.0	الخليج العربي
19.7	127.0	19.5	127.2	59.2	59.2	الواحة
16.6	107.0	16.6	108.4	50.0	85.5	مليتة للنفط (إيني للنفط)
17.2	110.5	15.3	99.9	50.0	88.8	أكاكوس (رييسول)
6.2	40.0	6.4	41.8	-	-	فنتسهال
5.2	33.4	5.4	35.1	100.0	100.0	سرت
5.4	34.8	5.3	34.5	50.0	88.0	الهروج (فيبا)
3.2	20.9	3.1	20.2	50.0	88.0	الزويتينة
1.8	11.6	3.2	20.7	50.0	50.0	المبروك (توتال)
0.0	-	1.1	6.9	50.0	60.0	مليتة للغاز (إيني غاز)
0.0	0.3	0.05	0.3	50.0	65.0	أو . أم . في
100.0	643.6	100.0	653.8			المجموع
	1.76		1.79			متوسط الإنتاج اليومي

المصدر : المؤسسة الوطنية للنفط .

- صادرات النفط الخام :

من خلال البيانات المتوفرة عن كمية الصادرات النفطية في الجدول رقم (19) يلاحظ أن هناك انخفاضاً في الكميات المصدرة خلال عام 2008، حيث بلغت 525.8 مليون برميل، مقابل 536.8 مليون برميل عام 2007، مسجلة بذلك انخفاضاً مقداره 11.0 مليون برميل، بنسبة 2.05%، ويعود ذلك إلى القرار الذي اتخذته منظمة أوبك بشأن تخفيض إنتاجها عند تقاوم مشكلة الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على أسواق النفط العالمية .

أما فيما يتعلق بتوزيع كمية الصادرات النفطية حسب الشركات المصدرة خلال عام 2008، فإن المؤسسة الوطنية للنفط ما تزال تصدر مجموعة الشركات المصدرة للنفط، حيث بلغت كمية صادراتها 368.3 مليون برميل، أي ما يعادل 70.0% من إجمالي الكميات المصدرة.

جدول رقم (19) : توزيع صادرات النفط حسب الشركات

" مليون برميل "

2008		2007		الشركات
% من الإجمالي	الكمية	% من الإجمالي	الكمية	
70.0	368.3	67.0	359.8	المؤسسة الوطنية للنفط
7.7	40.3	8.0	42.8	فنترسهال
2.8	14.8	4.3	23.0	مليتة للنفط (إيني للنفط)
0.0	0.0	0.0	0.0	الهروج (فيبا)
1.7	8.8	1.8	9.7	أو . ام . في
1.9	9.8	2.5	13.5	المبروك (توتال)
1.7	8.8	1.7	9.1	أكاكوس (رييسول)
0.3	1.8	0.4	2.1	ساجا
0.0	0.06	0.01	0.07	هسكي
2.0	10.5	3.1	16.9	بتروكنندا
0.1	0.7	0.1	0.7	لازمو المغرب الكبير
0.5	2.7	0.1	0.7	أ . أن . أي شمال إفريقيا
0.4	2.0	0.1	0.7	المؤسسة الوطنية للنفط الكورية
1.0	5.5	1.4	7.7	اوكسيدنتال
2.0	10.3	1.9	10.0	إميرادا
3.9	20.5	3.8	20.4	كوننتال
3.9	20.3	3.7	19.6	ماراتون
0.1	0.6	0.0	0.0	مليتة للغاز (إيني غاز)
100.0	525.8	100.0	536.8	المجموع
	1.440		1.471	متوسط الصادرات اليومي

المصدر : المصدر السابق .

- أسعار النفط الخام :

على الرغم من تعرض الاقتصاد العالمي للأزمة المالية وما أدت إليه من انخفاض في أسعار النفط الخام في السوق العالمي، إلا أن بروزها في الأشهر الأخيرة من عام 2008 لم يؤثر على متوسط أسعار النفط خلال عام 2008 الذي ارتفع مقارنة بعام 2007، حيث بلغ متوسط أسعار النفط الخام الليبي 96.4 دولاراً للبرميل ، مقابل 71.6 دولاراً للبرميل خلال عام 2007، بنسبة زيادة قدرها 34.6%، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (20):

جدول رقم (20) : متوسط الأسعار المحلية للنفط الخام حسب نوع الخام
" دولاراً لكل برميل "

نوع الخام	2006	2007	2008
البريقة	65.02	72.9	97.7
الزويتينة	64.32	72.3	97.0
سيرتكا	64.07	71.7	96.5
السدرة	63.72	71.8	96.3
ابو الطفل	64.74	73.8	97.9
السرير	63.03	70.2	94.6
أمنة	63.71	71.4	95.9
البوري	58.78	66.2	91.8
الشرارة	66.01	74.9	99.8
الجرف	-	68.3	93.8
مليتة	-	74.1	98.7
المتوسط العام	63.71	71.6	96.4

المصدر : المصدر السابق .

- إنتاج الغاز الطبيعي :

شهدت الكميات المنتجة من الغاز الطبيعي ارتفاعاً خلال عام 2008، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال بيانات الجدول رقم (21) والذي يبين أن إنتاج الغاز الطبيعي قد ارتفع بمقدار 45.7 مليار قدم مكعب، بنسبة 4.5% ليصل إلى 1070.1 مليار قدم مكعب، مقابل 1024.4 مليار قدم مكعب خلال عام 2007، ليرتفع تبعاً لذلك متوسط الإنتاج اليومي من 2.81 مليار قدم مكعب خلال عام 2007 إلى 2.92 مليار قدم مكعب خلال عام 2008 .

جدول رقم (21) : المتوسط اليومي والمتوسط السنوي لإنتاج الغاز الطبيعي

السنوات	الإنتاج (مليار قدم مكعب)	
	المتوسط اليومي	المتوسط السنوي
2003	1.352	493.4
2004	1.444	527.1
2005	2.097	765.4
2006	2.598	948.1
2007	2.807	1024.4
2008	2.932	1070.1

المصدر : المصدر السابق .

- صادرات الغاز الطبيعي :

سجلت صادرات الغاز الطبيعي المسال خلال عام 2008 انخفاضاً بلغ 180.7 ألف طن ، أي ما نسبته 30.3%، لتصل إلى 414.9 آلاف طن ، مقابل 595.6 ألف طن خلال عام 2007، لينخفض تبعاً لذلك متوسط الصادرات اليومي من 1.632 ألف طن خلال عام 2007 إلى 1.137 ألف طن خلال عام 2008 ، ويعود ذلك إلى عدم تصدير كميات من غاز النفط المسال خلال عام 2008 حسب ما ورد في بيانات المؤسسة الوطنية للنفط. كما شهد عام 2008 زيادة في صادرات الغاز الطبيعي مليئة بمقدار 596.1 مليون متر مكعب، بنسبة بلغت 6.8%، لتصل إلى 9381.1 مليون متر مكعب، مقابل 8785.0 مليون متر مكعب خلال عام 2007، ليرتفع تبعاً لذلك متوسط الصادرات اليومي من 24.068 مليون متر مكعب خلال عام 2007، إلى 25.702 مليون متر مكعب خلال عام 2008 .

ويمكن ملاحظة هذه التطورات من خلال بيانات الجدول رقم (22).

جدول رقم (22) : المتوسط اليومي والمتوسط السنوي لصادرات الغاز الطبيعي

السنوات	غاز طبيعي مسال(ألف طن متري)		غاز طبيعي مليئة(مليون متر مكعب)	
	المتوسط اليومي	المتوسط السنوي	المتوسط اليومي	المتوسط السنوي
2007	1.632	595.6	24.068	8785.0
2008	1.137	414.9	25.702	9381.1

المصدر : المصدر السابق .

الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية :

تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (23) بأن الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية قد انخفض من 16299.7 ألف طن متري خلال عام 2007 إلى 15860.3 ألف طن متري خلال عام 2008، حيث بلغ مقدار الانخفاض 439.4 ألف طن متري، بنسبة انخفاض بلغت 2.7%.

ويعود هذا الانخفاض إلى تناقص الإنتاج من جميع المشتقات النفطية ما عدا الكيروسين بنوعيه الذي ازداد إنتاجه بنسبة 2.7%، أما باقي المنتجات والتي تمثلت في زيت الوقود الثقيل، زيت الغاز(ديزل)، نافتا، بنزين 95 وغاز مسال فقد انخفض إنتاجها بالنسب 0.7%، 7.1%، 3.8%، 4.6% و 0.5% لكل منها على التوالي.

جدول رقم (23) : الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية

" ألف طن متري "

2008		2007		2006		المشتقات
من % الإجمالي	الكمية	من % الإجمالي	الكمية	من % الإجمالي	الكمية	
43.9	6956.7	43.0	7004.3	43.5	7053.1	زيت الوقود الثقيل
24.2	3845.1	25.4	4137.1	25.3	4103.7	زيت الغاز (ديزل)
16.2	2574.9	16.4	2676.5	16.8	2725.3	نافتا
9.5	1510.5	9.0	1470.4	8.6	1396.2	كيروسين بنوعيه
4.9	775.2	5.0	812.6	4.7	757.9	بنزين 95
1.2	197.9	1.2	198.8	1.2	196.4	غاز مسال (*)
100.0	15860.3	100.0	16299.7	100.0	16232.5	الإجمالي

(*) يمثل إنتاج المصافي القائمة دون احتساب إنتاج معلمي تسبيل البريقة والزويتينة .
المصدر : المصدر السابق .

- الإنتاج المحلي من البتر وكيمائيات :

حققت الكميات المنتجة محلياً من البتر وكيمائيات خلال عام 2008 انخفاضاً بلغ 126.4 ألف طن متري، بنسبة انخفاض قدرها 4.3%، لتصل إلى 2808.7 ألف طن متري، مقابل 2935.1 ألف طن خلال عام 2007 ، ويتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (24) أن سبب هذا الانخفاض يعود إلى الانخفاض في الكميات المنتجة من اليوريا والأمونيا، حيث بلغت نسب انخفاضها 22.9% و 20.3% على التوالي.

جدول رقم (24) : الإنتاج المحلي من البتر وكيمائيات

" ألف طن متري "

2008		2007		2006		المنتجات
من % الإجمالي	الكمية	من % الإجمالي	الكمية	من % الإجمالي	الكمية	
21.4	601.6	26.6	780.6	29.6	827.3	اليوريا
24.2	679.9	20.7	608.5	23.5	656.9	الميثانول
17.9	502.3	21.5	630.6	22.3	623.9	الأمونيا
11.6	324.7	9.8	288.8	11.4	319.3	الايثلين
6.7	189.3	5.7	168.4	6.7	186.9	البروبلين
11.7	329.5	10.1	296.5	10.6	330.9	الجازولين الحراري
1.8	49.7	1.6	45.6	1.8	51.6	زيت وقود حراري
4.7	131.7	4.0	116.1	4.6	128.7	خليط رباعي الكربون
100.0	2808.7	100.0	2935.1	100.0	3125.7	الإجمالي

المصدر : المصدر السابق .

- صادرات المنتجات النفطية والبتروكيماوية :

بلغ إجمالي الصادرات من المنتجات النفطية والبتروكيماوية خلال عام 2008 حوالي 12693.3 ألف طن متري، شكلت منها المنتجات النفطية ما قيمته 10300.1 ألف طن متري، أي بنسبة 81.1%، فيما شكلت البتروكيماويات ما قيمته 2393.2 ألف طن متري، أي بنسبة 18.9% من الإجمالي.

وعند تتبع بيانات الجدول رقم (25) يلاحظ أن إجمالي الصادرات من المنتجات النفطية والبتروكيماوية قد انخفضت خلال عام 2008، مقارنة بعام 2007 بمقدار 970.8 ألف طن متري بنسبة انخفاض بلغت 7.1% لتصل إلى 12693.3 ألف طن متري، مقابل 13664.1 ألف طن متري خلال عام 2007، ويعود هذا الانخفاض إلى تناقص الصادرات من المنتجات النفطية، حيث انخفضت بمقدار 1055.3 ألف طن متري، بنسبة انخفاض قدرها 9.3%.

جدول رقم (25) : الصادرات من المنتجات النفطية والبتروكيماوية
" ألف طن متري "

2008		2007		الصادرات
الكمية	% من الإجمالي	الكمية	% من الإجمالي	
10300.1	81.1	11355.4	83.1	المنتجات النفطية
2393.2	18.9	2308.7	16.9	البتروكيماويات
12693.3	100.0	13664.1	100.0	المجموع

المصدر : المصدر السابق .

- الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية :

حقق الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية زيادة ملحوظة خلال عام 2008، حيث بلغ 10244.8 ألف طن متري، مقابل 8606.3 ألف طن متري خلال عام 2007، بمقدار زيادة بلغ 1638.5 ألف طن متري، أي بنسبة 19.0%.

ويمكن إرجاع هذه الزيادة إلى الارتفاع الذي حصل في استهلاك جميع المشتقات النفطية ما عدا الكيروسين بنوعيه الذي انخفض استهلاكه بنسبة 1.9%، أما باقي المشتقات والتي تمثلت في وقود الديزل، زيت الوقود الثقيل، بنزين 95 والغاز المسال، فقد ازدادت بالنسبة 24.2%، 17.7%، و 17.7% و 15.5% بكل منها على التوالي ، ويمكن ملاحظة ذلك من البيانات الواردة بالجدول رقم (26).

جدول رقم (26) : الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية

" ألف طن متري "

2008		2007		2006		المشتقات
من % الإجمالي	الكمية	من % الإجمالي	الكمية	من % الإجمالي	الكمية	
42.3	4334.7	40.5	3489.0	39.5	3705.4	وقود الديزل
22.2	2276.8	22.5	1934.3	25.2	2368.6	زيت الوقود الثقيل
27.2	2787.7	27.5	2367.9	26.1	2450.6	بنزين 95
5.3	538.6	6.4	549.2	6.0	567.7	كيروسين بنوعيه
3.0	307.0	3.1	265.9	3.1	292.3	غاز مسال
100.0	10244.8	100.0	8606.5	100.0	9384.6	المجموع

المصدر : المصدر السابق .

ثانياً : المالية العامة

تم اعتماد الميزانية العامة لعام 2009 والتي تعكس زيادة طفيفة في الإنفاق العام عما كان عليه الإنفاق العام الفعلي في عام 2008، مقارنة بالزيادات الكبيرة في السنوات الأخيرة ، ويعد ذلك إجراء مناسب بشأن عدم ربط الانخفاض الحاد في الإيرادات النفطية بانخفاض مفاجئ في الإنفاق العام لما لذلك من آثار عكسية على النشاط الاقتصادي المحلي، وبرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمشروعات التي بدأ تنفيذها وترتب عليها استثمارات كبيرة .

وسيكون من المهم الاستمرار في المرحلة المقبلة في تحسين الإطار القانوني والإداري الذي ينظم الميزانية العامة للدولة، بما يساعد على تقوية مضاعف الاستثمار وتطوير مناخ الأعمال من أجل تحقيق معدلات نمو اقتصادي أفضل لا يعتمد على النفط كمصدر وحيد للدخل .

ولتفادي المخاطر التي قد تصاحب إحداث أي زيادات كبيرة في الإنفاق العام وتؤثر في جودته من ناحية، وقد تساهم في رفع معدلات التضخم من ناحية أخرى، فإنه ينبغي وضع قائمة بأولويات المشروعات الاستثمارية المقترحة في ضوء احتياجات البنية التحتية وترتيبها وفقاً للأهمية، مع العمل على التنفيذ الكامل لخطة لتقليص الوظائف بالجهاز الإداري للدولة.

إن الجهود المبذولة لتقوية إدارة المالية العامة من خلال توحيد الميزانية العامة، ينبغي أن تستمر، خاصة بعد دمج اللجنتين الشعبيتين العامتين لكل من التخطيط والمالية، حيث ستسهم هذه الخطوة في تعزيز عملية تخطيط ومتابعة المصروفات العامة، والرقابة عليها، وتبسيط وتحديث الإجراءات.

• تنفيذ الميزانية العامة لعام 2008 :

صدر مؤتمر الشعب العام القانون رقم (1) بشأن اعتماد الميزانية العامة للسنة المالية 2008 ، وأجاز إنفاق مبلغ 49,470.6 مليون دينار ، وذلك على الأغراض التالية :

الباب الأول : المرتبات وما في حكمها	6,729.4	مليون دينار
الباب الثاني : النفقات التسييرية	4,194.1	مليون دينار
الباب الثالث : نفقات التحول	33,925.0	مليون دينار
الباب الرابع : توزيع الثروة	4,622.1	مليون دينار

كما نص القانون في مادته الثانية بأن تغطي النفقات المشار إليها أعلاه من الإيرادات المتوقع تحصيلها خلال عام 2008 على النحو الآتي :

1. الباب الأول والثاني :

8,574.4 مليون دينار	- من الإيرادات غير النفطية
2,349.1 مليون دينار	- من الإيرادات النفطية

2. الباب الثالث (التحول) :

33,925.0 مليون دينار	- من الإيرادات النفطية
----------------------	------------------------

3. الباب الرابع (توزيع الثروة) :

4,622.1 مليون دينار	- من الإيرادات النفطية
---------------------	------------------------

ومن خلال متابعة تنفيذ الميزانية تبين الآتي :-

أولاً - الميزانية التسييرية :**أ- الإيرادات :**

- بلغت الإيرادات النفطية المخصصة للميزانية التسييرية عن عام 2008 نحو 2,349.1 مليون دينار ، أي تمّ تحصيل ما هو مقدر عن الفترة بالكامل .

- بلغت حصيلة الإيرادات غير النفطية المخصصة للميزانية التسييرية عن عام 2008

نحو 8,324.2 مليون دينار ، أي بانخفاض قدره 250.3 مليون دينار أي بنسبة تحصيل 97.0% من المبلغ المقدر تحصيله خلال الفترة والبالغ 8,574.4 مليون دينار ، إلا أن الانخفاض الفعلي للإيرادات بلغ 1,141.4 مليون دينار أي بنسبة 13.0% حيث تمّ تغطية هذا الانخفاض بالفوائض الموردة من كل من (مصلحة الضرائب - الشركة العامة للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية - فائض إيرادات البابين الأول والثاني من الميزانية العامة لعام 2007) .

ب- المصروفات :

بلغ حجم الإنفاق الفعلي بالميزانية العامة للباين الأول والثاني خلال عام 2008 نحو 9,722.4 مليون دينار من إجمالي المبلغ المخصص والمعتمد البالغ 10,923.5 مليون دينار ، أي بوفر قدره 1,201.1 مليون دينار أو بنسبة 11.0% . وتجدر الإشارة إلى أن هذا الوفر دفترتي ناتج عن التأخير في وصول بعض الحوالات المالية لبعض الجهات مع ترشيد الإنفاق في معظم مخصصات الباب الثاني والتركيز على صرف ما يتعلق بالأدوية ودعم السلع وبعض البنود الأساسية والضرورية .

♦ الباب الأول - المهيا والمرتببات وما في حكمها :

خصص لبند المهيا والمرتببات وما في حكمها مبلغ 6,729.4 مليون دينار ، في حين بلغ الإنفاق الفعلي لهذا البند 6,192.7 مليون دينار أي بوفر قدره 536.7 مليون دينار ، أو بنسبة 8.0% ، مع ملاحظة أن هذا الوفر دفترتي ناتج عن تأخر بعض الجهات في صرف مرتباتها عن الفترة وتحميلها على الشهر التالي .

♦ الباب الثاني - المصروفات التسييرية والنفقات الأخرى :

خصص لبند المصروفات التسييرية والنفقات الأخرى مبلغ 4,194.1 مليون دينار ، في حين بلغت المصروفات الفعلية للتسيير والنفقات الأخرى نحو 3,529.7 مليون دينار ، أي بوفر قدره 664.4 مليون دينار ، أو بنسبة 16.0% وهذا الوفر هو الآخر وفر دفترى ، مع مراعاة أن هناك تباطؤ وترشيد الإنفاق في مخصصات الباب الثاني وفقاً للقرارات المتكررة بالخصوص والتركيز على صرف الضروري منها فقط ، مثل الإعاشة ومنح الطلبة ومصروفات المستشفيات والالتزامات الخارجية .

ثانياً - الباب الثالث (التحول) :

1: بلغت مخصصات الباب الثالث من الميزانية العامة المعتمدة بموجب قانون الميزانية العامة لسنة 2008 مبلغ 33,950.0 مليون دينار ، خصص منها مبلغ 3,800.0 مليون دينار للمؤسسة الوطنية للنفط ، ومبلغ 1,000.0 مليون دينار للجنة العامة المؤقتة للدفاع ، ومبلغ 1,000.0 مليون دينار لجهاز النهر الصناعي .

2: بلغت قيمة التفويضات المالية الصادرة حتى تاريخ 2008.12.31 نحو 28,903.3 مليون دينار وهي تمثل نسبة 85.0% من إجمالي المخصصات المعتمدة بموجب القانون .

كما بلغت قيمة التفويضات المالية المسيلة نحو 1,425.8 مليون دينار (مرحلة من ميزانية عام 2007) وهي تمثل الأرصدة التي لم يتم صرفها خلال العام المالي 2007 .

أما التفويضات التي لم يتم التفويض بتسييلها فقد بلغت نحو 421.3 مليون دينار تمثل قيمة المبالغ المتبقية من مخصصات ميزانية عام 2007 .

3: بلغ الرصيد المتبقي من مخصصات الباب الثالث (التحول) والذي لم يتم التفويض به حتى نهاية عام 2008 نحو 5,046.8 مليون دينار .

ثالثاً - الباب الرابع (توزيع الثروة) :

بلغت المخصصات المعتمدة للباب الرابع بالميزانية العامة نحو 4,622.1 مليون دينار وقد تمّ تخصيص مبلغ سنوي وفقاً لكتابي اللجنة الشعبية العامة رقم (2881) و(3487) لعام 2008 وقدره 178.5 مليون دينار لتسوية فروقات مرتبات أصحاب المعاشات الأساسية ومبلغ 83.2 مليون دينار لصالح صندوق التقاعد مقابل رفع الحد الأدنى للمعاشات التقاعدية ، ومبلغ 1,183.2 مليون دينار لصندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومبلغ 3.5 مليون دينار لمركز الدراسات الاجتماعية مقابل برنامج المسح الاجتماعي ، وقد تمّ تسهيل مبلغ 1,889.0 مليون دينار للمركز الوطني للتأهيل والتطوير المهني لتسوية مرتبات المحالين من فائض الملاكات .

جدول رقم (27) : المخصصات المعتمدة والمصروفات الفعلية للميزانية العامة 2008
على مستوى البابين الأول والثاني

" القيمة بالمليون دينار "

البيان	المعتمد	الفعلي
أولاً - الإيرادات :		
- الإيرادات غير النفطية	8,574.4	8,324.2
- الإيرادات النفطية	2,349.0	2,349.0
إجمالي الإيرادات	10,923.5	10,673.2
ثانياً - المصروفات :		
- المهايا والمرتببات وما في حكمها	6,729.4	6,192.7
- المصروفات التسييرية والنفقات الأخرى	4,194.1	3,529.7
إجمالي المصروفات	10,923.5	9,722.4

المصدر : اللجنة الشعبية العامة للمالية .

جدول رقم (28) : بيان بالإيرادات التسييرية عام 2008

" مليون دينار "

البيان	المعتمد	الفعلي
الضرائب على دخل الأنشطة الاقتصادية وضريبة الدمغة	1960.0	2581.5
الضرائب على مرتبات العاملين بالجهاز الإداري	209.0	209.0
رسوم الخدمات وضريبة الإنتاج والاستهلاك على الواردات	600.0	499.2
رسوم الخدمات العامة	250.7	213.1
الأموال العامة	81.2	68.6
تمليك الوحدات الاقتصادية العامة	481.8	481.8
مساهمة المضمونين في تغطية نفقات الرعاية الصحية الأولية	150.0	150.0
توزيع أرباح مصرف ليبيا المركزي	250.0	250.0
الشركة العامة للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية	95.0	152.5
المؤسسة الليبية للاستثمار	3000.0	2020.8
خصم الدينار	14.4	3.2
عوائد الأموال المجنبة ما قبل 2006.12.31 (مصرف ليبيا المركزي)	800.0	800.0
إيرادات القروض الخارجية	75.0	75.0
فائض إيرادات البابين الأول والثاني لعام 2007	607.4	819.5
إجمالي الإيرادات غير النفطية	8574.4	8324.2
الإيرادات النفطية بعد خصم مخصص الدين العام (5%)	2349.0	2349.0
إجمالي الإيرادات	10923.5	10673.2

المصدر : اللجنة الشعبية العامة للمالية .

جدول رقم (29): المخصصات والمصروفات للبابين الأول والثاني لعام 2008

" القيمة بالمليون دينار "

المصروفات الفعلية		المخصصات المعتمدة		البيان
الباب الثاني	الباب الأول	الباب الثاني	الباب الأول	
85.9	87.7	89.8	109.1	- أمانة مؤتمر الشعب العام والجهات التابعة لها
534.2	24.8	533.1	39.3	- اللجنة الشعبية العامة والجهات التابعة لها
123.2	1035.1	125.9	1189.7	- اللجنة الشعبية العامة للأمن العام والجهات التابعة لها
39.4	135.1	34.8	147.7	اللجنة الشعبية العامة للعدل والجهات التابعة لها
206.6	287.3	632.4	305.1	- اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي والجهات التابعة لها
201.7	120.8	214.0	154.5	- اللجنة الشعبية العامة للمالية والجهات التابعة لها
277.3	681.2	314.8	727.3	- اللجنة الشعبية العامة للصحة والبيئة والجهات التابعة لها
35.0	1740.9	58.3	1696.9	- اللجنة الشعبية العامة للتعليم العام والجهات التابعة لها
128.4	455.2	129.7	594.9	- اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي والجهات التابعة لها
8.3	21.9	9.5	25.2	- اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة والجهات التابعة لها
2.8	6.9	4.9	8.8	- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والجهات التابعة لها
14.2	53.1	19.0	55.5	- اللجنة الشعبية العامة للمواصلات والاتصالات والنقل والجهات التابعة لها
38.7	241.4	44.7	265.8	- اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل والجهات التابعة لها
70.1	47.3	92.5	55.7	- اللجنة الشعبية العامة للثقافة والإعلام والجهات التابعة لها
3.5	11.3	4.0	13.8	- اللجنة الشعبية العامة للصناعة والمعادن والجهات التابعة لها
1.0	0.7	2.1	2.8	- اللجنة الشعبية العامة للكهرباء والمياه والغاز والجهات التابعة لها
5.2	91.5	11.0	155.0	- اللجنة الشعبية العامة للزراعة والثروة الحيوانية والمائية والجهات التابعة لها

تابع جدول رقم (29) " القيمة بالمليون دينار "

المصروفات الفعلية		المخصصات المعتمدة		البيان
الباب الثاني	الباب الأول	الباب الثاني	الباب الأول	
33.7	109.0	52.9	110.7	- اللجنة الشعبية العامة للشؤون الاجتماعية والجهات التابعة لها
6.8	95.1	105.8	121.0	- اللجنة الشعبية العامة للإسكان والمرافق
4.3	9.3	5.8	13.5	- الهيئة العامة للسياحة والصناعات التقليدية والجهات التابعة لها
409.2	937.0	409.2	937.0	- اللجنة العامة المؤقتة للدفاع
800.0	0.0	800.0	0.0	- دعم السلع التموينية والحبوب
500.0	0.0	500.0	0.0	- توفير الأدوية
3529.7	6192.7	4194.1	6729.4	الإجمالي

صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (7) لسنة 2009 بشأن إجراء بعض المناقلات بالبابين الأول والثاني بالميزانية العامة للعام المالي 2008 بتغطية بعض النفقات بين القطاعات وفقاً لنصوص قانون النظام المالي للدولة وقانون الميزانية العامة .
المصدر : اللجنة الشعبية العامة للمالية .

جدول رقم (30) :الموقف التنفيذي لمخصصات الباب الثالث (التحول) لعام 2008

" القيمة بالمليون دينار "

الرصيد المتبقي من المخصص المعتمد	التفويضات الصادرة	المخصص المعتمد	البيان
19.1	43.2	62.3	- أمانة مؤتمر الشعب العام والجهات التابعة له
4598.6	21089.2	25687.8	- اللجنة الشعبية العامة والقطاعات التابعة لها
0.0	1000.0	1000.0	- اللجنة العامة المؤقتة للدفاع
0.0	3800.0	3800.0	- المؤسسة الوطنية للنفط
6.5	1143.5	1150.0	- جهاز تنفيذ وإدارة مشروع النهر الصناعي العظيم وأجهزة استثمار مياهه
150.0	1350.0	1500.0	- إقراض عقاري / مصرف الادخار والاستثمار العقاري
272.6	477.4	750.0	- تصفية التزامات داخلية وخارجية
5046.8	28903.3	33950.0	الإجمالي

المصدر : اللجنة الشعبية العامة للمالية .

جدول رقم (31) :المخصص للباب الرابع بالميزانية العامة لعام 2008 والتفويضات الصادرة والمسيل منها

" القيمة بالمليون دينار "

المسيل خلال عام 2008	المفوض به عام 2008	المخصص المعتمد	البيان
	3204.5	4622.1	مخصصات الباب الرابع
178.5			الهيئة العامة لصندوق التضامن الاجتماعي
83.2			صندوق التقاعد
1889.0			المركز الوطني للتأهيل والتطوير المهني
118.3			صندوق الانماء الاقتصادي
3.5			مركز الدراسات الاجتماعية
3337.4	3204.5	4622.1	الإجمالي

المصدر : اللجنة الشعبية العامة للمالية .

• الميزانية العامة للسنة المالية 2009 :

صدر مؤتمر الشعب العام القانون رقم (1) لسنة 1377 و.ر (2009) بشأن اعتماد الميزانية العامة للسنة المالية 1377 و.ر (2009) ، والذي أجاز إنفاق مبلغ 44.2 مليار دينار موزع على أبواب الميزانية التالية :

الباب الأول : المرتبات وما في حكمها	8,978,470,000	دينار
الباب الثاني : النفقات التسييرية	4,778,880,000	دينار
الباب الثالث : مشروعات وبرامج التنمية	21,500,000,000	دينار
الباب الرابع : نفقات أخرى	8,915,293,000	دينار

وتغطي النفقات المبينة أعلاه من الإيرادات المتوقع تحصيلها خلال السنة المالية 2009 مسيحي على النحو المبين بالجدول رقم (32) التالي :-

جدول رقم (32)

" القيمة بالدينار "

أبواب الميزانية	الموارد السيادية والمحلية	الموارد النفطية	الأرصدة المرحلة *	الإجمالي
الأول	8,978,470,000	-	-	8,978,470,000
الثاني	-	4,778,880,000	-	4,778,880,000
الثالث	-	15,317,790,000	6,182,210,000	21,500,000,000
الرابع	-	7,302,210,000	1,613,083,000	8,915,293,000
الإجمالي	8,978,470,000	27,398,880,000	7,795,293,000	44,172,643,000

* تمثل الأرصدة المتبقية المفوض بها وغير المفوض بها من مخصصات الميزانية العامة للعام 1376هـ و.ر (2008 مسيحي)

وتجدر الإشارة إلى أنه سيتم إيداع مبلغ (5) مليارات دينار في حساب الأموال المجنبة بمصرف ليبيا المركزي وفقاً لأحكام المادة السادسة من القانون المشار إليه . وهذا المبلغ هو خارج الإيرادات النفطية المخصصة للميزانية العامة ، إلا أن هذه الإيرادات تتضمن مبلغ 800 مليون دينار لغرض سداد أقساط الدين العام في شكل التزامات قائمة على الخزنة العامة على النحو التالي :

صندوق التقاعد	305.0	مليون دينار
صندوق الجهاد	145.0	مليون دينار
صندوق تصفية الشركات والأجهزة المنحلة	100.0	مليون دينار
قرض النهر الصناعي (مصرف ليبيا المركزي)	150.0	مليون دينار
الأحكام القضائية	100.0	مليون دينار
المجموع	800.0	مليون دينار

وتجدر الإشارة إلى أن الإيرادات السيادية والإيرادات المحلية المتوقعة لعام 2009 والبالغة نحو 9.0 مليارات دينار موزعة على النحو التالي :

جدول رقم (33) : الإيرادات السيادية والمحلية

المبلغ بالدينار	البيان	رقم
2,823,137,900	الضرائب على دخل الأنشطة الاقتصادية وضريبة الدمغة *	1
178,862,100	الضرائب على مرتبات العاملين بالجهاز الإداري	2
1,000,000,000	رسوم الخدمات وضريبة الإنتاج والاستهلاك على الواردات	3
233,790,500	رسوم الخدمات العامة	4
1,600,000,000	تمليك الوحدات الاقتصادية العامة	5
150,000,000	مساهمة المضمونين في تغطية نفقات الرعاية الصحية والأولية	6
460,000,000	توزيع أرباح مصرف ليبيا المركزي	7
200,000,000	الهيئة العامة للاتصالات	8
9,679,500	خصم الدينار	9
25,000,000	موارد القروض الخارجية	10
1,100,000,000	إيرادات مبيعات الوقود بالسوق المحلي	11
1,200,000,000	منح عودة الشركات النفطية	12
8,978,470,000	الإجمالي	

* الضرائب على دخل الأنشطة الاقتصادية وضريبة الدمغة تشمل مساهمة النشاط الصناعي ..

وتنفيذاً لقانون الميزانية العامة رقم (1) لسنة 1377 و.ر (2009) فإنه سيتم توزيع الإيرادات المتوقعة على الاستخدامات التالية :
جدول رقم (34)

" المبالغ بالدينار "

الباب الرابع (نفقات أخرى)	الباب الثالث (مشروعات وبرامج للتنمية)	الباب الثاني (النفقات التشغيلية)	الباب الأول (المرتبات وما في حكمها)	البيان
-	-	105,264,866	146,804,100	- أمانة مؤتمر الشعب العام والجهات التابعة له
-	-	2,543,615,134	6,437,527,900	- اللجنة الشعبية العامة والجهات التابعة لها
-	450,000,000	430,000,000	1,050,000,000	- اللجنة العامة المؤقتة للدفاع
-	500,000,000	850,000,000	1,344,138,000	- المؤسسة الوطنية للنفط
-	-	*850,000,000	-	- جهاز تنفيذ وإدارة مشروع النهر الصناعي العظيم وأجهزة استثمار مياهه
8,915,293,000	-	-	-	- نفقات أخرى
-	20,550,000,000	-	-	- مشروعات وبرامج التنمية
8,915,293,000	21,500,000,000	4,778,880,000	8,978,470,000	الإجمالي

* وفقاً لأحكام القانون رقم (10) لسنة 1372 و.ر (2004) .

ثالثاً : القطاع الخارجي

• التجارة الخارجية:

أظهرت البيانات الصادرة من الهيئة العامة للمعلومات نمو حجم التجارة الخارجية الليبية (الصادرات والواردات) خلال عام 2007 بمعدل نمو بلغ 11.7% ليصل إلى 49.5 مليار دينار عام 2007 ، مقابل 44.3 مليار دينار عام 2006 .
ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة قيمة الصادرات بمقدار 4.7 مليار دينار لتصل إلى 41.0 مليار دينار ، وقد كان لارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية وزيادة الكمية المصدرة منه أكبر تأثير في زيادة حجم التجارة الخارجية الليبية . وكمقياس لدرجة انفتاح ليبيا على الاقتصاد العالمي بلغت نسبة حجم التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 55.4% مقارنة بنسبة 54.8% لعام 2006 .

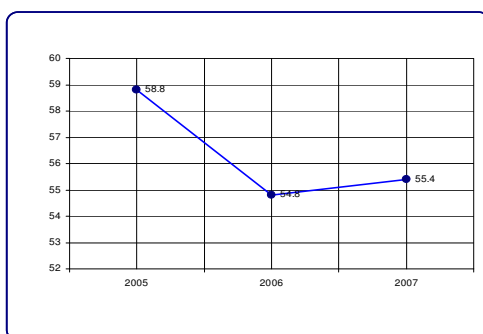
جدول رقم (35) : التجارة الخارجية لعام 2007

" مليون دينار "

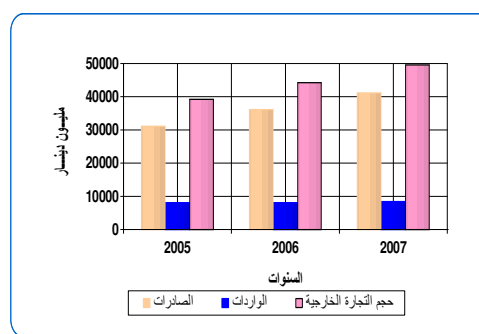
البند	2007	2006	2005
الصادرات	40972.1	36336.3	31148.0
الواردات	8501.4	7934.7	7953.5
حجم التجارة الخارجية	49473.5	44271.0	39101.5
الناتج المحلي الإجمالي	89260.3	80729.9	66450.7
مؤشر الانفتاح %	55.4	54.8	58.8

المصدر : الهيئة العامة للمعلومات - إحصاءات التجارة الخارجية .

شكل (7) : مؤشر الانفتاح



شكل (6) : التجارة الخارجية الليبية



وفيما يلي تحليل لأهم مؤشرات التجارة الخارجية الليبية خلال عام 2007 :
أولاً - الصادرات :

تشير البيانات الخاصة بالمبادلات التجارية الليبية مع العالم الخارجي إلى استمرار وتيرة النمو لإجمالي الصادرات (نفطية وغير نفطية) منذ عدة سنوات ، فقد بلغت قيمة الزيادة في إجمالي الصادرات خلال عام 2007 نحو 4.7 مليار دينار أو ما نسبته 12.9% مقارنة بزيادة مقدارها 5.2 مليار دينار أو ما نسبته 16.7% خلال عام 2007 ليصل بذلك إجمالي الصادرات إلى نحو 41.0 مليار دينار خلال عام 2007 ، مقابل 36.3 مليار دينار عام 2006 .

وكان لارتفاع قيمة الصادرات النفطية والتي تشكل ما نسبته 96.6% من قيمة الصادرات الأثر الكبير في هذه الزيادة ، حيث بلغت 39.6 مليار دينار عام 2007 مقابل 34.9 مليار دينار عام 2006 ، وذلك نتيجة للارتفاع الملحوظ في أسعار النفط العالمية .

أ- التركيب السلعي للصادرات :

إن المتتبع لإحصائيات التجارة الخارجية الليبية يلاحظ من الوهلة الأولى إن الاقتصاد الليبي يعاني من اختلال قطاعه الخارجي بسبب عدم تنوع صادراته نتيجة هيمنة صادرات النفط الخام على كامل الصادرات تقريباً إذ بلغت حوالي 96.6% من إجمالي قيمة الصادرات لعام 2007 ، وقدر ما تشير هذه البيانات إلى ارتفاع درجة التركيز السلعي في الصادرات الليبية لصالح سلعة واحدة فقط وهي النفط ، فهي تشير بالقدر نفسه إلى تدني نسبة مشاركة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات حيث بلغت نسبتها 3.4% من إجمالي الصادرات ، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الوضع يجعل الاقتصاد الليبي أكثر تأثراً بالتقلبات التي تحدث في أسواق النفط العالمية والتي تنعكس على مجمل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا .

ب- التوزيع الجغرافي للصادرات :

بالنظر إلى هيكل الصادرات الليبية نجد أنها كانت ولا تزال تعتمد وبشكل رئيسي على سلعة واحدة وهي النفط الخام لذا فإنه من الطبيعي أن تتجه جل هذه الصادرات جغرافياً نحو أسواق الدول الصناعية المتقدمة باعتبارها المستخدم الرئيسي للمنتجات النفطية ، خصوصاً دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية حيث شكلت الصادرات لدول الاتحاد الأوروبي ما نسبته 77.5% من إجمالي قيمة الصادرات ، ومازالت إيطاليا تصدر قائمة الشركاء التجاريين لليبيا ، حيث بلغت حصتها من الصادرات النفطية حوالي 41.0% ، مقابل 42.5% عام 2006 . تليها ألمانيا 11.4% ، فرنسا 6.4% ، الولايات المتحدة الأمريكية 6.2% وأسبانيا 5.8% . فيما شكلت الصادرات إلى مجموعة الدول الآسيوية ، ومجموعة دول شمال ووسط وجنوب أمريكا ، والدول العربية ما نسبته 8.1% ، 10.7% ، 3.0% على التوالي من إجمالي الصادرات الليبية .

ثانياً - الواردات :

سجلت قيمة الواردات السلعية (سلع جاهزة ومواد خام) لعام 2007 ارتفاعاً طفيفاً بلغ نحو 566.7 مليون دينار لتصل إلى نحو 8.5 مليار دينار عام 2007 .

أ- التركيب السلعي للواردات :

في إطار أهداف السياسة الاقتصادية العامة التي تسعى إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال البرامج والخطط التنموية جاءت واردات الآلات ومعدات النقل في مقدمة السلع استيراداً في ليبيا ، حيث احتلت المرتبة الأولى من حيث نسبتها إلى إجمالي قيمة الواردات ، إذ شكلت ما نسبته 45.6% من إجمالي الواردات الليبية خلال عام 2007 ، أما الواردات من المصنوعات المصنفة على أساس المواد التي صنعت منها فقد شكلت 15.9% ، في حين شكلت الواردات من المواد الغذائية والحيوانات الحية 14.3% .

ب- التوزيع الجغرافي للواردات :

في ظل الهيكلية السلعية للواردات الليبية تعتبر الدول الأوروبية الصناعية سوقاً تقليدية لتجارة ليبيا الخارجية تصديراً واستيراداً نظراً لطبيعة الصادرات والواردات الليبية ، والمتمثلة في صادرات مواد الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها ، أو في استيراد معظم احتياجاتها من السلع المصنعة سواء كانت اللازمة لتلبية متطلبات الأفراد المتزايدة من سلع الاستهلاك النهائي أو لتغذية احتياجات التنمية من المعدات والآلات والسلع الوسيطة ، وقد شكلت الواردات من هذه الدول في عام 2007 ما نسبته 44.2% من إجمالي الواردات الليبية ، فيما شكلت الواردات من الدول الآسيوية في نفس العام ما نسبته 32.1% ، أما الواردات من الدول العربية فقد شكلت ما نسبته 11.7% ، في حين بلغت الواردات من دول شمال ووسط وجنوب أمريكا 11.9% من إجمالي الواردات .

جدول رقم (36) : الصادرات الليبية حسب أقسام السلع

" مليون دينار "

2007		2006		أقسام السلع
نسبة من الاجمالي	القيمة	نسبة من الإجمالي	القيمة	
0.0	0.1	0.0	1.0	- مواد غذائية وحيوانات حية .
0.0	1.4	0.0	2.5	- مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود.
96.6	39589.1	96.0	34891.2	- مواد الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها.
2.9	1173.3	3.4	1224.0	- مواد كيميائية.
0.5	198.3	0.6	215.3	- مصنوعات صنفت في الغالب على أساس المواد التي صنعت منها .
0.0	0.1	0.0	0.3	- آلات ومعدات نقل.
0.0	9.8	0.0	2.0	- مصنوعات مختلفة .
100.0	40972.1	100.0	36336.3	المجموع

المصدر : المصدر السابق

جدول رقم (37) : الواردات الليبية حسب أقسام السلع

" مليون دينار "

2007		2006		أقسام السلع
نسبة من الاجمالي	القيمة	نسبة من الإجمالي	القيمة	
14.3	1215.5	12.7	1008.8	- مواد غذائية وحيوانات حية.
0.4	37.4	0.7	55.0	- مشروبات وتبغ.
2.2	184.6	2.6	201.9	- مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود.
1.1	92.7	0.9	69.1	- مواد الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها.
0.8	69.6	2.3	184.8	- زيوت وشحوم حيوانية ونباتية.
9.3	788.4	6.9	550.5	- مواد كيميائية.
15.9	1348.4	18.0	1430.4	- مصنوعات صنفت في الغالب على أساس المواد التي صنعت منها.
45.6	3878.4	49.3	3910.0	- آلات ومعدات نقل.
10.4	886.4	6.6	524.2	- مصنوعات مختلفة.
0.0	0.0	0.0	0.0	- سلع مصنفة على أساس النوع.
100.0	8501.4	100.0	7934.7	المجموع

المصدر : المصدر السابق .

• حجم التجارة البينية بين ليبيا والدول العربية :

شهدت التجارة البينية مع الدول العربية تطوراً ملحوظاً حيث بلغ حجم التجارة الخارجية 2235.0 مليون دينار عام 2007 ، مقابل 2132.0 مليون دينار عام 2006 وبزيادة قدرها 103.0 ملايين دينار ، أو ما نسبته 4.8% . وسجلت الصادرات 1239.6 مليون دينار عام 2007 ، مقابل 1233.8 مليون دينار عام 2006 أي بزيادة قدرها 5.8 مليون دينار ، أما بالنسبة للواردات فقد سجلت 995.4 مليون دينار عام 2007 ، مقابل 898.3 مليون دينار عام 2006 وبزيادة قدرها 97.1 مليون دينار أو ما نسبته 10.8% ، وتعتبر تونس الشريك التجاري الأبرز للبيبا حيث بلغ حجم التجارة بين البلدين 976.2 مليون دينار عام 2007 حيث شكل ما نسبته 43.7% من إجمالي التجارة البينية مع البلدان العربية ، ثم تأتي مصر في المرتبة الثانية حيث بلغ حجم التجارة 757.5 مليون دينار وبنسبة 33.9% .

والجدول التالي يوضح حجم التجارة البينية بين ليبيا وباقي الدول العربية :

جدول رقم (38) : التجارة البينية لليبيا مع الدول العربية

" ألف دينار "

2007		2006		2005		
واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	
22879	2941	21914	1139	18516	5052	الأردن
109009	1230	49538	203	67564	5	الإمارات
6820	2068	13512	-	37670	-	البحرين
158555	817620	377346	857250	171291	615088	تونس
11062	21577	23536	4131	15206	22425	الجزائر
42686	-	50850	16	35000	66	السعودية
1934	16092	1544	2558	1180	2268	السودان
27734	76033	5788	48674	14559	55627	سورية
-	-	-	-	137	-	الصومال
3776	2263	6533	-	7544	-	عمان
672	-	553	4872	338	-	قطر
382	-	1103	-	9	-	الكويت
5876	32396	120	56991	3133	71166	لبنان
578020	179468	334133	169223	294601	291771	مصر
25146	87793	11553	88727	21724	59645	المغرب
-	-	-	-	56	-	موريتانيا
857	77	253	-	631	-	اليمن
995409	1239558	898276	1233784	689159	1123113	المجموع

● ميزان المدفوعات :

تشير البيانات الأولية المتوفرة لأغراض ميزان المدفوعات الليبي لعام 2008 إلى تحقيق فائض في الميزان الكلي بلغ 18.5 مليار دينار ، مقابل فائض قدره 20.7 مليار دينار عام 2007 . ويعود هذا الفائض الملحوظ أساساً إلى فائض الحساب الجاري والبالغ 44.1 مليار دينار في عام 2008 ، مقابل 35.8 مليار دينار عام 2007 .

وفيما يلي تحليل موجز لأهم بنود ميزان المدفوعات لعام 2008 :

- الحساب الجاري :

أظهرت بيانات هذا الحساب ، المتمثل في السلع والخدمات والدخل ، والتحويلات الجارية تحقيق فائض بلغ 44.1 مليار دينار في عام 2008 ، مقابل فائض قدره 35.8 مليار دينار عام 2007 ، ويرجع هذا الفائض لفائض الميزان التجاري (السلع) البالغ 50.0 مليار دينار ، نتيجة لارتفاع قيمة الصادرات في عام 2008 بنسبة 29.7% لتصل إلى 76.8 مليار دينار ، مقابل 59.2 مليار دينار عام 2007 ، وتعود الزيادة في الصادرات نتيجة لارتفاع الشد في أسعار النفط العالمية وخاصة في النصف الأول لعام 2008 ، في حين ارتفعت قيمة الواردات في عام 2008 بنسبة 20.6% لتبلغ 26.9 مليار دينار ، مقابل 22.3 مليار دينار عام 2007 .

أما صافي العمليات غير المنظورة (خدمات ، دخل وتحويلات جارية) فقد ارتفع عجز هذا الحساب في عام 2008 ليصل إلى 5.9 مليار دينار ، مقابل 1.0 مليار دينار عام 2007 .

- الحساب الرأسمالي والمالي :

سجلت حركة المعاملات المالية الخارجية خلال عام 2008 تدفقاً للخارج بلغ 26.1 مليار دينار ، مقابل تدفق للخارج بلغ 12.0 مليار دينار عام 2007 .

جدول رقم (39) : ميزان المدفوعات

" مليون دينار "

*2008	2007	2006	البنود
44089.9	35845.1	35068.2	أولاً - الحساب الجاري :
45332.4	33579.3	33127.0	1. السلع والخدمات :
49961.7	36878.4	35878.2	أ. السلع:
76818.0	59182.2	51552.4	- الصادرات (قوب)
75281.8	57655.2	50268.6	قطاع الهيدروكربونات
1536.2	1527.0	1283.8	صادرات أخرى
26856.3-	22303.8-	15674.2-	- الواردات (قوب)
4629.3-	3299.1-	2751.2-	ب. الخدمات :
257.5	136.8	144.8	دائن
4886.8-	3435.9-	2896.0-	مدين
47.1	2541.4	1506.0	2. الدخل :
4176.3-	3150.0-	2508.0-	دخل الاستثمار المباشر
4223.4	5691.4	4014.0	دخل استثمارات أخرى
1289.6-	275.6-	435.2	3. التحويلات الجارية :
93.0-	684.8	1602.5	الحكومة العامة
1196.6-	960.4-	1167.3-	القطاعات الأخرى
450.0-	380.0-	367.0-	قطاع النفط
746.6-	580.4-	800.3-	أخرى (تحويلات العاملين للخارج)
26088.4-	12037.9-	7529.0-	ثانياً - الحساب الرأسمالي والمالي
2203.5-	952.8	2007.2	الاستثمار المباشر
13595.4-	1814.5-	2567.0-	استثمار الحافظة
10289.5-	11176.2-	6969.2-	استثمارات أخرى
540.3	3074.8	1818.5-	ثالثاً - الخطأ والسهو
18541.8	20732.4	25720.7	رابعاً - الميزان الكلي
			بنود للتذكير :
1.24	1.26	1.31	سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي / الدولار الأمريكي (متوسط الفترة)
1.25	1.22	1.28	سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي / الدولار الأمريكي (في نهاية الفترة)
115.4	96.9	76.2	إجمالي الاحتياطيات الرسمية (مليارات الدنانير)
			إجمالي الاحتياطيات الرسمية ، بما يعادل شهور من واردات السلع والخدمات في العام التالي
43.5	37.3	36.3	رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
41.2	40.1	43.5	ميزان المدفوعات الكلي (% من إجمالي الناتج المحلي)
17.5	23.2	31.8	إجمالي الناتج المحلي الأسمى (مليارات الدنانير)
105.7	89.3	80.7	

* بيانات أولية.

رابعاً : القطاع المصرفي والنقدي

بالرغم من تداعيات الأزمة المالية العالمية التي شهدتها العالم منذ منتصف شهر الفاتح (سبتمبر) 2008 وما ترتب عليها من تدهور الثقة في النظام المالي العالمي، والشلل الذي أصاب وظيفة الوساطة المالية، فإن التحدي الذي يواجه القطاع المالي والمصرفي في الجماهيرية يتمثل في ارتفاع فائض السيولة لدى المصارف التجارية، وكذلك في كيفية تحسين المناخ الاستثماري، ومنح الائتمان المصرفي بطريقة تضمن ضخ السيولة في الاقتصاد الحقيقي دون حدوث أية تداعيات أو آثار سلبية في شكل ضغوطات تضخمية. وفي هذا الصدد واصل مصرف ليبيا المركزي بذل جهوده من أجل تطوير أدوات سياسته النقدية ووسائل وأنظمة الدفع التي تمكنه من التحكم في عرض النقود وتنظيم وإدارة السيولة بصورة آنية من ناحية، وتوفير الفرص الاستثمارية للمصارف التجارية، بالإضافة إلى تشجيع تبني أفضل الممارسات الدولية في مجال التقييم الائتماني والمحاسبة والتقارير المالية من ناحية أخرى. ففي إطار تفعيل أدوات السياسة النقدية التي ينتهجها مصرف ليبيا المركزي، تم تعديل سعر إعادة الخصم أكثر من مرة، وتحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة. كما تم رفع كل من نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي على الودائع التي تحتفظ بها هذه المصارف، ونسبة السيولة القانونية لمواجهة عمليات السحب النقدي من قبل المتعاملين معها. وفي مجال استخدام الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، خاصة لإغراض إدارة السيولة، قام مصرف ليبيا المركزي بإصدار شهادات إيداع لفائدة المصارف التجارية من خلال عروض أسبوعية بمعدل فائدة ثابت تتم مراجعته من فترة لآخرى، بالإضافة إلى توفير ما يعرف باتفاقية إعادة الشراء (الريبو) لتسهيل حاجة المصارف إلى السيولة في الوقت الذي تحتاجها، إضافة إلى تطوير نظام وطني للمدفوعات وفق أحدث التقنيات لأغراض التسويات الإجمالية الفورية وتسريع عمليات مقاصة الصكوك المصرفية واستخدام بطاقات الائتمان الإلكترونية لمختلف الأغراض. كما تم إنشاء المركز الليبي للمعلومات الائتمانية لبناء القدرات الائتمانية وتوفير قاعدة بيانات دقيقة عن المتعاملين مع المصارف في مجال منح الائتمان والحد من الديون المتعثرة، وقام المصرف بتطوير التشريعات والإجراءات الرقابية لتتلاءم مع التغييرات الجديدة، والعمل بصورة مستمرة على تطوير الرقابة المصرفية بما يتناسب ومقررات لجنة بازل (I) و (II) من خلال رفع مستوى الشفافية وتبني أفضل المعايير والممارسات الدولية من قبل هذه المصارف، مع التوسع في برامج التدريب والتأهيل المهني لرفع قدرات الموارد البشرية في مختلف مجالات العمل المصرفي.

وستواصل السياسة النقدية سعيها للمحافظة على استقرار الأسعار والاستقرار المالي، ولكي تؤتي هذه السياسة ثمارها، فإنه من المهم جدا معالجة موضوع الائتمان، وذلك بأن يكون للقطاع المالي والمصرفي سياسة ائتمانية واحدة شاملة وواضحة وإذا ما رغبت الدولة في منح أي نوع من أنواع الدعم في هذا المجال، فإنه ينبغي أن يتم تمرير كافة أنواع الدعم الائتماني من خلال الميزانية العامة.

ولزيادة المرونة ودعم الثقة في النظام المالي والمصرفي بالجمهورية، ولتفادي الآثار السلبية التي قد تتجم عن استخدام فائض السيولة، طلب المصرف من المصارف التجارية ضرورة العمل على استكمال متطلبات رأس المال لرفع ملاءة رأس مالها بما يتماشى مع المعايير الدولية المطلوبة، كما تم منح صلاحيات واسعة لمجالس إدارة المصارف التجارية في اتخاذ القرارات المتعلقة بمنح الائتمان، ووضع الآليات المناسبة للحوكمة التي يلتزم بها أعضاء مجالس إدارة المصارف.

وحرصاً على تطوير الخدمات المصرفية والرفع من مستوى أداء القطاع المصرفي عموماً، قام مصرف ليبيا المركزي بفتح المجال أمام المشاركة بين المصارف الليبية والمصارف الأجنبية، حيث تم تأسيس مصرفين تجاريين مع كل من دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومساهمة مصرفين أجنيين هما بي. إن. بي. باريبا والبنك العربي في مصرفين محليين هما مصرف الصحارى ومصرف الوحدة. ويقوم مصرف ليبيا المركزي حالياً بتنفيذ خطة لإعادة هيكلة وتحديث القطاع المصرفي بما في ذلك المصرف المركزي نفسه واستحداث أدوات لتعزيز فعالية السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار، حيث بدأ في تنفيذ عدد من المشروعات منها:

1- نظام المدفوعات الوطني

2- تأسيس مكتب للائتمان

3- إعادة هيكلة وتوسيع قاعدة الملكية في المصارف التجارية

4- تقوية الموارد البشرية والتوسع في التدريب بالقطاع المصرفي

5- الحصول على تقييم ائتماني دولي للجمهورية.

إن القيام بكافة هذه البرامج إلى جانب إعادة الهيكلة التدريجية للنظام المصرفي ستخلق الظروف المناسبة للتخصيص الكفء للائتمان وهو أمر ضروري لتحفيز نشاط القطاع الأهلي وزيادة إمكانات وكفاءة القطاعات غير النفطية، كل ذلك بهدف تنويع النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو به.

التطورات المصرفية :

بذل مصرف ليبيا المركزي خلال العام موضوع التقرير جهوداً حثيثة من أجل تفعيل دور السياسة النقدية والمصرفية التي ينتهجها ، ورفع قدرة المصارف التجارية ومساهمتها في النشاط الاقتصادي .

قرارات مجلس الإدارة لعام 2008 :

أصدر مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي خلال عام 2008 ، مجموعة من القرارات ذات الصلة بالقطاع المصرفي ، ومن أهم هذه القرارات ما يلي :-

- الإذن باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ مشروع تطوير إدارة الاحتياطيات .

- تكوين لجنة ، وتحديد اختصاصاتها ، وذلك بأن تتولى مراجعة الشروط المقررة لمنح المصارف التجارية تسهيلات ائتمانية للشركات الأجنبية ، والضوابط المنظمة لمنح الائتمان ، الذي يتطلب موافقة مصرف ليبيا المركزي ، ودراسة القواعد المتعلقة بالتركيز الائتماني .
- الشروع في إصدار شهادات إيداع مصرف ليبيا المركزي بمعدلات فائدة 2.25% .
- رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي من 15% إلى 20% .
- رفع سعر إعادة الخصم من 4% إلى 5% .
- اعتماد مقترح المكتب الاستشاري (ماكينزي) ، الوارد في الخطة الإستراتيجية التي أعدها بشأن إعادة هيكلة المؤسسة المصرفية الأهلية ، والمتعلقة بمعالجة القروض المتعثرة الممنوحة من المصارف الأهلية المندمجة في المؤسسة المصرفية الأهلية ، وذلك بفصل أرصدة هذه القروض عن المركز المالي للمؤسسة ، وتحويلها إلى شركة مستقلة لتحصيل الديون ، وتتولى متابعة هذه القروض وتحصيلها .
- الإذن بإنشاء مكتب المعلومات الائتمانية ، ويفوض المحافظ بإصدار القواعد والإحكام المنظمة لهذا المكتب .
- الإذن بتأسيس شركة خدمات مالية لتحصيل الديون .
- تنظيم السياسة الائتمانية للمصارف التجارية ، بحيث لا تتجاوز المحفظة الائتمانية نسبة 70.0% من إجمالي الخصوم الأيداعية وان يكون هيكل المحفظة الائتمانية على النحو التالي :
- السحب على المكشوف 15% من إجمالي المحفظة الائتمانية .
- القروض التجارية 15% من إجمالي المحفظة الائتمانية .
- القروض والاستثمارات العقارية 15% من إجمالي المحفظة الائتمانية .
- السلف الاجتماعية 20% من إجمالي المحفظة الائتمانية .
- الاعتمادات المستندية 20% من إجمالي المحفظة الائتمانية .
- الضمانات 15% من إجمالي المحفظة الائتمانية .
- تشجيع المصارف التجارية على استقطاب الودائع من الجمهور ومنحها فوائد أكبر على ودائعها لدى المصرف المركزي عن طريق إصدار شهادات إيداع مصرف ليبيا المركزي .
- تشجيع المصارف التجارية على التسجيل في سوق الأوراق المالية .
- دراسة مدى ملاءمة سياسة الصرف الأجنبي من حيث مدى ملاءمة كل من نظام الصرف وسعر الصرف الحاليين .
- العمل على دراسة جعل القروض الممنوحة من المصارف المتخصصة تتم وفق الشروط الائتمانية التي تتبعها المصارف التجارية .

- تحديد معايير إدارة مخاطر الائتمان .
- تقرير بعض الأحكام في شأن بعض المصارف التجارية ، بحيث تم تحديد مهلة تنتهي في 2008.12.31 لتسوية أوضاعها بالاندماج وفتح باب الاكتتاب في رأس المال أمام مساهمين جدد وهذه المصارف هي :
 1. مصرف المتوسط
 2. مصرف السرايا للتجارة والاستثمار
 3. مصرف الوفاء
 4. المصرف التجاري العربي
- طرح بيع نسبة من الأسهم المملوكة لمصرف ليبيا المركزي في رأس مال مصرفي الجمهورية والتجاري الوطني .
- تفويض المحافظ بإصدار القرارات اللازمة لمواجهة الأزمة المالية العالمية ، والحد من مخاطرها وأثرها على الاقتصاد الليبي .
- تحديد نسبة السيولة المطلوب الاحتفاظ بها ، بان يحتفظ كل مصرف بأصول سائلة لا تقل عن نسبة 25% من مجموع خصومه الإيداعية .
- اعتماد المبالغ المستثمرة في مجال السندات .
- إعادة إثبات قيمة مساهمات المصرف في قوائمه المالية ، بحيث تثبت قيمة كل مساهمة بحسب قيمة العملة المحررة بها ، وذلك مع مراعاة ما يلي :
 - أن يتم التقييم في نهاية كل سنة مالية .
 - أن يعالج ناتج التقييم من خلال حساب احتياطي إعادة التقييم .
- زيادة مخصص فروقات أسعار الصرف ، على أن تكون قيمته من حيث المبدأ مليار دينار .
- تحديد ضوابط وشروط تأسيس الفروع والوكالات المصرفية .
- وضع ضوابط تنظيم مركز النقد الأجنبي المسموح الاحتفاظ به.

الرقابة المصرفية :

في إطار الرقابة المصرفية قام مصرف ليبيا المركزي بمتابعة الإشراف والرقابة على المصارف التجارية من خلال الرقابة المكتبية والميدانية للتأكد من التزامها بمتطلبات الاحتياطي النقدي الإلزامي والسيولة القانونية ، بالإضافة إلى متابعة أعمال وقرارات مجالس الإدارة والجمعيات العمومية والمراكز المالية لمختلف المصارف التجارية .

وفي إطار الرقابة الميدانية تم تنفيذ عدد (284) مهمة تفتيشية للتأكد من التزام المصارف بالإجراءات والضوابط التي تضمن السلامة المالية للقطاع المصرفي وتطبيقه لأفضل الممارسات المهنية .

ويتولى مصرف ليبيا المركزي البت في طلبات المصارف التجارية المتعلقة بمنح الائتمان الذي يتجاوز السقف المحددة لها .

ومن ناحية أخرى منح مصرف ليبيا المركزي خلال عام 2008 تراخيص لعدد (3) مكاتب تمثيل لمصارف أجنبية ليصل عددها إلى (22) مكتباً .

وفي إطار التقيد بالتعليمات والقرارات الصادرة عن مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي وفقاً لأحكام القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف تم إصدار عدد (16) منشوراً و(159) رسالة دورية خلال السنة ، تضمنت السياسات والإجراءات المنظمة لمختلف أنشطة القطاع المصرفي .

معهد الدراسات المصرفية والمالية :

إن من أهم وسائل زيادة الإنتاجية ورفع كفاءة العمل وسرعة الانجاز هو إدخال التقنيات الحديثة واستخدامها في الحقل العملي ، ونخص بالذكر هنا استخدام التقنية الحديثة والإلمام بمستجدات أساليب العمل المصرفي .

ومن هذا المنطلق فإن مصرف ليبيا المركزي والمصارف التجارية يبذلان جهوداً كبيرة من أجل خلق كوادر مصرفية بالجهاز المصرفي تكون قادرة على مواكبة التطورات الحاصلة في المجال المصرفي واستخدام التقنيات المتاحة والتي بدورها تساهم في زيادة الإنتاجية وتقديم خدمات أفضل بأقل كلفة وجهد .

وفيما يلي عرض لما تم تنفيذه في هذا المجال من برامج خلال عام 2008 :
نظم المعهد في إطار تنفيذ خطته التدريبية المعتمدة لعام 2008 عدد (194) برنامجاً تدريبياً ، حيث شمل الدورات التخصصية والندوات والملتقيات في مجال العمل المصرفي والبرامج المساعدة في مجال اللغة الانجليزية والحاسوب ، وشارك فيها عدد (5180) متدرباً ، وللمعهد خطة طموحة يجري تنفيذها محلياً وخارجياً لإعداد الكوادر المؤهلة والمدرّبة في مختلف أوجه العمل المصرفي الحديث ، وتطبيقات معايير العمل المصرفي الدولي ، وكذلك بدأ المعهد في تطبيق برامج الدبلومات المتخصصة والماجستير في الداخل والخارج وذلك من أجل النهوض بهذا القطاع والدفع به قدماً نحو مستقبل أفضل .

جدول رقم (40) : البرامج التدريبية للمعهد لعام 2008

عدد المتدربين	عدد الدورات	البرامج المنفذة
2570	119	الدورات التخصصية
352	8	الندوات
201	5	الملتقيات
1425	-	دورات اللغة الانجليزية
632	62	دورات الحاسوب
5180	194	المجموع

جدول رقم (41) : الجهات المشاركة وعدد المتدربين في البرامج المنفذة خلال عام 2008

المجموع	البرامج المنفذة					الجهة
	دورات اللغة الانجليزية	دورات الحاسوب	الملتقيات	الدورات التخصصية	الندوات	
615	343	134	5	111	22	مصرف ليبيا المركزي
1564	337	163	64	900	100	مصرف الجمهورية
966	240	96	45	503	82	المصرف التجاري الوطني
1018	311	99	37	483	88	مصرف الوحدة
527	128	44	28	301	26	مصرف الصحاري
319	51	96	5	140	27	المؤسسة المصرفية الأهلية
37	-	-	-	34	3	المصرف الليبي الخارجي
69	3	-	1	62	3	المصرف الزراعي
9	-	-	-	9	-	مصرف الإجماع العربي
3	-	-	3	-	-	مصرف التنمية
0	0	-	-	-	-	مصرف التجارة والتنمية
11	-	-	5	5	1	مصرف الادخار والاستثمار العقاري
15	-	-	-	15	-	مصرف الواحة
4	-	-	1	3	-	شركة الصرافة
-	-	-	-	-	-	مصرف الأمان
-	-	-	-	-	-	مصرف الوفاء
3	-	-	-	3	-	مصرف التجاري العربي
1	0	-	-	1	-	المصرف الريفي
1	1	-	-	-	-	مصرف المتوسط
14	7	-	7	-	-	معهد الدراسات المصرفية
4	4	-	-	-	-	مصرف السرايا
-	-	-	-	-	-	جهات أخرى
5180	1425	632	201	2570	352	المجموع

نظام المدفوعات الوطني :

شهد عام 2008 الانطلاقة الفعلية لمعظم مكونات مشروع نظام المدفوعات الوطني ،
وفيما يلي بيان بأخر التطورات بشأن هذه المكونات :

1. منظومة التسوية الإجمالية الأنية (RTGS) - نسبة الانجاز 100% :
وتعمل هذه المنظومة على تسوية حسابات المصارف والجهات العامة لدى مصرف ليبيا
المركزي إلكترونياً بشكل نهائي لا رجعة فيه قبل نهاية عمل كل يوم ، وستكون إلزامية
لجميع المصارف العاملة والمؤسسات المالية .
وقد بدأ تشغيل هذا النظام فعلياً منذ شهر الطير (ابريل) 2008 بين المصارف التالية :

- مصرف الجمهورية
- مصرف الوحدة
- المصرف التجاري الوطني
- مصرف الصحاري
- المؤسسة المصرفية الأهلية
- مصرف الواحة
- مصرف التجارة والتنمية
- مصرف الأمان للتجارة والاستثمار

2. منظومة المقاصة الآلية (ACH) - نسبة الانجاز 100% :
وتتعلق بتصفية جميع المعاملات المالية (صغيرة القيمة - كبيرة الحجم) الناتجة من تعاملات المصارف وزبائنها ، مثل دفع المرتبات وفواتير الخدمات وغيرها قبل ترحيله المنظومة التسوية الفورية لإتمام التسوية النهائية .
وقد بدأ تشغيل هذا النظام فعلياً منذ شهر هانبيال (أغسطس) 2008 بين المصارف التالية :

- | | |
|----------------------------------|----------------------------|
| - مصرف ليبيا المركزي | - مصرف الجمهورية |
| - مصرف الوحدة | - مصرف الصحارى |
| - المصرف التجاري الوطني | - المؤسسة المصرفية الأهلية |
| - مصرف الواحة | - مصرف التجارة والتنمية |
| - مصرف الأمان للتجارة والاستثمار | |

3. منظومة معالجة الصكوك (Automated Checks Processing) :
تعمل هذه المنظومة على مقاصة الصكوك بين المصارف إلكترونياً باعتماد أسلوب المسح الضوئي والملفات الرقمية وترحيل صافي العمليات إلى منظومة المقاصة الآلية بما يسمح بتسوية قيم الصكوك بين المصارف بكل يسر وأمان .

وقد بدأ تشغيل هذا النظام فعلياً منذ شهر الطير (ابريل) 2008 بين المصارف التالية :

- مصرف ليبيا المركزي	- مصرف الجمهورية
- مصرف الوحدة	- المصرف التجاري الوطني
- مصرف الصحارى	- المؤسسة المصرفية الأهلية

وتنظم فروع المصارف تبعاً لهذا النظام حسب ما هو بينها وذلك وفقاً لخطة موضوعة بالخصوص .

4. منظومة آلات السحب الذاتي / نقاط البيع وإدارة البطاقات
(ATM / POS & Card Management System) :

توفر هذه المنظومة بنية أساسية لموزع السحب الذاتي الوطني ، الذي يمكن عن طريقه الوصول لكافة حسابات الزبائن الموجودة بأي من المصارف العاملة وانجاز عمليات السحب النقدي للمبالغ المالية عن طريق آلات السحب الذاتي ونقاط البيع باستخدام البطاقة الوطنية " نمو " من خلال الشبكات الوطنية بالإضافة إلى استخدام بطاقات العالمية مثل ماستركارد وفيزا من خلال الشبكات العالمية ، وكذلك تمكين التجار وزبائنهم والشركات من توفير الخدمات وإتمام عمليات تسديد قيمة رسوم الخدمات إلكترونياً باستخدام نقاط البيع وانجاز كافة العمليات المالية الإلكترونية المتعارف عليها عالمياً .

بدأ استخدام بطاقة " نمو " مسبقة التفويض " Pre- authorized debit card " وكذلك بطاقة الدفع المسبق " Pre- paid Card " الدفع المسبق منذ شهر الفاتح (سبتمبر) 2008 بين المصارف التالية :

- مصرف الجمهورية
- مصرف الوحدة
- المصرف التجاري الوطني
- المؤسسة المصرفية الأهلية

5. المنظومة المصرفية الأساسية (Core Banking System) :

تهدف هذه المنظومة لتطوير تقنيات وأساليب العمل بالمصارف الوطنية بما يؤهلها للاستفادة القصوى من التقنيات الهائلة التي سيتيحها مشروع نظام المدفوعات الوطني وتعزيز القدرة على المنافسة أمام المصارف العالمية ، تنفذ هذه المنظومة على جزأين جزء خاص بمصرف ليبيا المركزي وجزء آخر خاص بالمصارف التجارية المشاركة في المشروع باستخدام أسلوب موفر خدمة التطبيقات (ASP) مع ضمان قبول مشتركين جدد في هذه المنظومة كلما دعت الحاجة إلى ذلك . وقد بدأ تشغيل بهذه المنظومة فعلياً منذ شهر الطير (ابريل) 2008 في المصارف التالية:

- مصرف ليبيا المركزي وفروعه الثلاث .
- مصرف الجمهورية ، الإدارة العامة والفرع الرئيسي ووكالتين .
- مصرف الوحدة ، الإدارة العامة وثلاث فروع .
- المصرف التجاري الوطني ، الإدارة العامة وفرع .
- المؤسسة المصرفية الأهلية ، الإدارة العامة وفرعين رئيسيين .

6. شبكة الاتصالات والربط (Communications and Networks) :

• تم ربط مراكز البيانات بالمنظومات المشروع في مصرف ليبيا المركزي مع المصارف التجارية بوسائل الاتصالات المختلفة مثل الأقمار الاصطناعية والشبكة اللاسلكية والألياف البصرية بالإضافة إلى الدوائر الرقمية وغيرها من وسائل الاتصال المتاحة وتزويدها ببرمجيات التشفير والحماية لتوفير بنية أمنية وفورية لتراسل البيانات بين المصارف ومراكز البيانات الجاري تنفيذها وكافة قنوات الخدمات المالية الالكترونية .

• تم ربط المصارف المشاركة في المشروع :

- مصرف ليبيا المركزي
- مصرف الوحدة
- المؤسسة المصرفية الأهلية
- مصرف الجمهورية
- المصرف التجاري الوطني

وقد بلغ عدد الفروع التي تم ربطها بوسائل الاتصالات المختلفة 66 فرعاً ، ويجري تباعاً ربط بقية الفروع وفقاً لخطة التعميم المعتمدة .

7. مراكز البيانات (Data Centers) :

تم إنشاء وتجهيز مركزي بيانات للمشروع ، احدهما رئيسي (Main Data Center) والأخر احتياطي (Backup Data Center) وجاري استكمال مركز الدعم الاحتياطي (Disaster Recovery Center) وستضمن هذه المراكز استمرارية العمل في المصارف الوطنية في جميع الأوقات ومهما كانت الظروف فيما سيتيح الربط الشبكي الملائم بين مركز البيانات الرئيسي ومركز الطوارئ للتناوب في ما بينها آلياً عند الحاجة لتفادي أي أعطال قد تنشأ لأي سبب وضمان استمرار الخدمة على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع وعلى مدار السنة .

التدريب :

تم تدريب وتأهيل اكبر عدد من العاملين بمصرف ليبيا المركزي والمصارف التجارية بهدف تكوين كوادر وطنية قادرة على تشغيل وإدارة كافة مكونات المشروع وتركز التدريب على المنظومات المختلفة المكونة للمشروع وهي :

- منظومة التسوية الإجمالية الفورية .
- منظومة معالجة الصكوك .
- منظومة السحب الذاتي / نقاط البيع والبطاقات .
- المنظومة المحاسبية للمصارف .
- قواعد البيانات أوراكل .
- أنظمة تشغيل (Operating Systems) الأجهزة والمعدات (Hardware)

وما يزال التدريب مستمراً بالنسبة للمصارف التي يتم انضمامها للنظام ، وكذلك تدريب التقنيين على قواعد البيانات (اوراكل) وأنظمة التشغيل .

التطورات النقدية :

1. القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها :

ارتفعت القاعدة النقدية من 10498.3 مليون دينار في نهاية عام 2007 إلى 18233.9 مليون دينار في نهاية عام 2008 وبنسبة 73.7%، أو ما مقداره 7735.6 مليون دينار، ويرجع التغير بالزيادة في القاعدة النقدية إلى التغير الذي طرأ على مكونات هذه القاعدة وهي النقد لدى الجمهور وبخزائن المصارف والودائع تحت الطلب وودائع المصارف التجارية لدى مصرف ليبيا المركزي وودائع المؤسسات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي. وبما أن أحد مكونات القاعدة النقدية هي نقدية بخزائن المصارف ولدى الجمهور، فإن زيادة هذين البندين هو انعكاس لقيمة النقد المصدر عن مصرف ليبيا المركزي، ومن ثم فقد انعكست هذه الزيادة في زيادة نقدية المصارف أما بزيادة بعض الخصوم أو بتغير هيكل الأصول حيث ارتفعت النقدية بالمصارف من 370.9 مليون دينار في سنة 2007 إلى 374.4 مليون دينار وبنسبة تغير قدرها 0.9% في سنة 2008، أما النقد المتداول لدى الجمهور فقد ارتفع من 4581.2 مليون دينار في سنة 2007 إلى 5608.3 مليون دينار في سنة 2008 وبنسبة 22.4%، ويعزى ذلك إلى التوسع في الإنفاق العام، وإلى الزيادة في الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية والمتخصصة.

أما ودايع المصارف التجارية لدى مصرف ليبيا المركزي وهي المكون الأساسي والرئيسي للقاعدة النقدية فقد ارتفعت ودايع تحت الطلب (رصيد الاحتياطي النقدي الإلزامي لدى مصرف ليبيا المركزي ، ورصيد حساب المقاصة) من 4963.6 مليون دينار في سنة 2007 إلى 12239.9 مليون دينار في سنة 2008، بنسبة زيادة 146.6%، أو ما مقداره 7276.3 مليون دينار .

وفيما يتعلق بالودائع تحت الطلب للمؤسسات العامة انخفضت قيمة ودايع هذه المؤسسات لدى مصرف ليبيا المركزي من 582.6 مليون دينار في سنة 2007 إلى 11.0 مليون دينار في سنة 2008، بنحو 571.3 مليون دينار، أو ما نسبته 98.1%، ويرجع ذلك إلى نقل العديد من حسابات المؤسسات العامة إلى المصارف التجارية.

العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية :

بتحليل العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية، كان لصافي الأصول الأجنبية أثر توسعي على القاعدة النقدية بنحو 22951.8 مليون دينار، أو ما نسبته 23.3% ، في حين كان لكل من: صافي المستحقات علي الخزانة العامة والمستحقات علي المصارف التجارية و المستحقات على المؤسسات العامة وصافي البنود الأخرى أثر انكماشى على هذه القاعدة، بما نسبته 11.7%، 1.3%، و31.4%، و25.3% على التوالي .

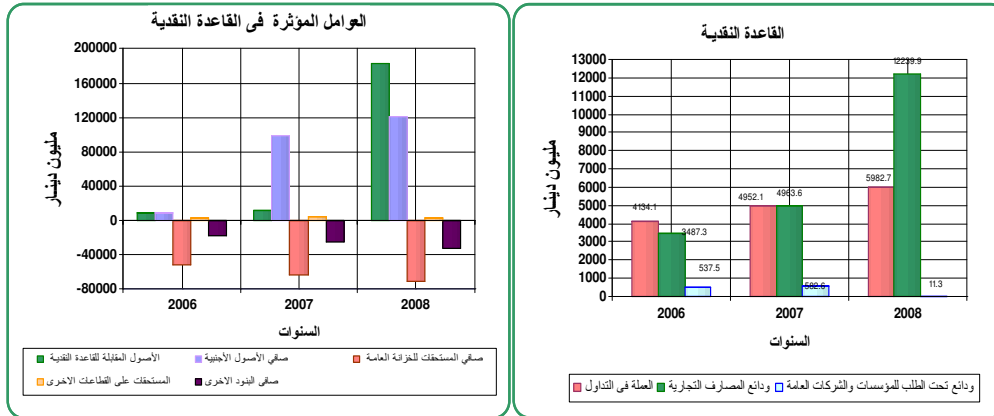
جدول رقم (42) : القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها

" مليون دينار "

معدل التغيير	مقدار التغيير	2008	2007	2006	البيان
73.7	7735.6	18233.9	10498.3	8158.9	القاعدة النقدية :-
20.8	1030.6	5982.7	4952.1	4134.1	1. العملة المصدرة للتداول:
0.9	3.5	374.4	370.9	201.2	- بخزائن المصارف
22.4	1027.1	5608.3	4581.2	3932.9	- لدى الجمهور
146.6	7276.3	12239.9	4963.6	3487.3	2. ودائع المصارف التجارية لدى مصرف ليبيا المركزي*
98.1-	571.3-	11.3	582.6	537.5	3. ودائع تحت الطلب للمؤسسات والشركات العامة
					العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية:-
23.3	22951.8	121257.2	98305.4	77240.8	1. صافي الأصول الأجنبية
17.3	15216.2-	(103023.3)	(87807.1)	(69081.9)	2. صافي الأصول المحلية :
11.7	7603.8-	(72462.2)	(64858.4)	(53247.4)	- الخزانة العامة (صافي)
31.4-	1000.1-	2179.9	3180.0	2819.4	- القطاعات الأخرى
1.3-	0.7-	52.2	52.9	67.9	- المصارف التجارية
25.3	6611.6-	(32793.2)	(26181.6)	(18721.8)	- صافي البنود الأخرى

* ودائع تحت الطلب .

الشكل (7) : القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها



جدول رقم (43) : معدل التغير السنوي في القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها

"نسب مئوية"

2008	2007	البيان
73.7	28.7	القاعدة النقدية :-
20.8	19.8	1. العملة المصدرة للتداول:
0.9	84.3	- بخزائن المصارف
22.4	16.5	- لدى الجمهور
146.6	42.3	2. ودائع المصارف التجارية لدى مصرف ليبيا المركزي
98.1-	8.4	3. ودائع تحت الطلب للمؤسسات والشركات العامة
		العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية :-
23.3	77.3	1. صافي الأصول الأجنبية
17.3	27.1	2. صافي الأصول المحلية :
11.7	21.8	- الخزائن العامة (صافي)
31.4-	12.8	- القطاعات الأخرى
1.3-	22.1-	- المصارف التجارية
25.3	39.8	- صافي البنود الأخرى

2. السيولة المحلية والعوامل المؤثرة فيها :

يقصد بالسيولة المحلية (عرض النقود بالمفهوم الواسع ع₂) النقود وشبه النقود .وقد شهد عرض النقود (ع₂) في نهاية عام 2008 ، ارتفاعاً بنحو 12011.9 مليون دينار، أو ما نسبته 47.8% ليصل إلى 37151.4 مليون دينار، مقابل 25139.5 مليون دينار في نهاية عام 2007 . ويرجع هذا الارتفاع في معظمه إلى زيادة كل من الإنفاق العام والائتمان المصرفي.

وقد تركز هذا الارتفاع في زيادة عرض النقود (ع₁) بنحو 8186.3 مليون دينار، أو ما نسبته 44.5% ليصل إلى 26573.3 مليون دينار، مقابل 18387.0 مليون دينار في نهاية عام 2007 ، وبالنظر إلى التغير في مكونات (ع₁) يلاحظ أن الودائع تحت الطلب ارتفعت من 13805.8 مليون دينار في سنة 2007 إلى 20965.0 مليون دينار في سنة 2008، بنسبة زيادة 51.9%، أو ما مقداره 7159.2 مليون دينار، أما النقد لدى الجمهور فقد ارتفع من 4581.2 مليون دينار إلى 5608.3 مليون دينار وبنسبة تغير 22.4%، أو ما مقداره 1027.1 مليون دينار، وقد شكلت ودائع تحت الطلب 78.9% من عرض النقود (ع₁) و 21.1% للنقد المتداول خارج المصارف، وزيادة شبه النقود بنحو 3825.6 مليون دينار، أو ما نسبته 56.7% لتصل إلى 10578.1 مليون دينار، مقابل 6752.5 مليون دينار في نهاية عام 2007 ، وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة في شبه النقود تركزت في زيادة التأمين النقدي على خطابات الاعتمادات والضمانات التي ازدادت لوحدها بنحو 2610.6 مليون دينار.

وقد بلغ مضاعف النقود بالنسبة إلى (ع1) نحو 1.46 مرة ، في حين بلغ مضاعف النقود (ع2) نحو 2.04 مرة .

العوامل المؤثرة في عرض النقود :

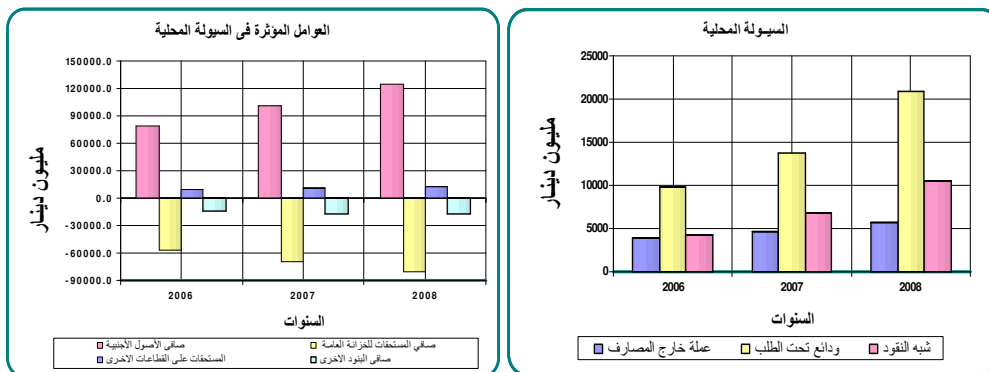
يلاحظ أن صافي الأصول الأجنبية كان له اثر توسعي على عرض النقود . غير أن صافي الالتزامات على الخزانة العامة وكذلك صافي الأصول الأخرى والالتزامات على القطاعات الأخرى كان لها اثر انكماشى على عرض النقود .

جدول رقم (44) : السيولة المحلية والعوامل المؤثرة فيها

" مليون دينار "

البيان	2006	2007	2008	مقدار التغيير	نسبة التغيير
1. عرض النقود (ع1):	13724.5	18387.0	26573.3	8186.3	44.5
- العملة خارج المصارف	3932.9	4581.2	5608.3	1027.1	22.4
- ودائع تحت الطلب	9791.6	13805.8	20965.0	7159.2	51.9
2. شبه النقود :	4218.8	6752.5	10578.1	3825.6	56.7
- ودائع الادخار ولأجل	2479.9	3341.8	4419.2	1077.4	32.2
- ودائع بعملة أجنبية	94.5	151.0	288.6	137.6	91.1
- التأمين على خطابات الضمان والاعتماد	1644.4	3259.7	5870.3	2610.6	80.1
3. السيولة المحلية (ع2) = (2+1)	17943.3	25139.5	37151.4	12011.9	47.8
العوامل المؤثرة في السيولة المحلية:	79433.5	100743.8	124830.3	24086.5	23.9
1. صافي الأصول الأجنبية	(47177.8)	(58414.3)	(69328.1)	10913.8-	18.7
2. الائتمان المحلي:	(57048.4)	(69719.5)	(82044.3)	12324.8-	17.7
أ. على الخزانة العامة (صافي):	(53247.4)	(64858.4)	(72462.2)	7603.8-	11.7
- المصرف المركزي	(3801.0)	(4861.1)	(9582.1)	4721.0-	97.1
- المصارف التجارية	9870.6	11305.2	12716.2	1411.0	12.5
ب. المطلوبات على القطاعات الأخرى	(14312.4)	(17190.0)	(18350.8)	1160.8-	6.8
3. صافي البنود الأخرى					

الشكل (8) : السيولة المحلية والعوامل المؤثرة فيها



جدول رقم (45) : معدلات التغير السنوي في السيولة المحلية والعوامل المؤثرة فيها "نسب مئوية"

2008	2007	البيان
44.5	34.0	1. عرض النقود (ع1):
22.4	16.5	- العملة خارج المصارف
51.9	41.0	- ودائع تحت الطلب
56.7	60.1	2. شبه النقود :
32.2	34.8	- ودائع الادخار ولأجل
91.1	59.8	- ودائع بعملة أجنبية
80.1	98.2	-التأمين على خطابات الضمان والاعتماد
47.8	40.1	3. السيولة المحلية (ع2)
		العوامل المؤثرة في السيولة المحلية:
23.9	26.8	1. صافي الأصول الأجنبية
18.7	23.8	2. الائتمان المحلي:
17.7	22.2	أ. على الخزائن العامة (صافي):
11.7	21.8	- المصرف المركزي
97.1	27.9	- المصارف التجارية
12.5	14.5	ب. على القطاعات الأخرى
6.8	20.1	3. صافي البنود الأخرى

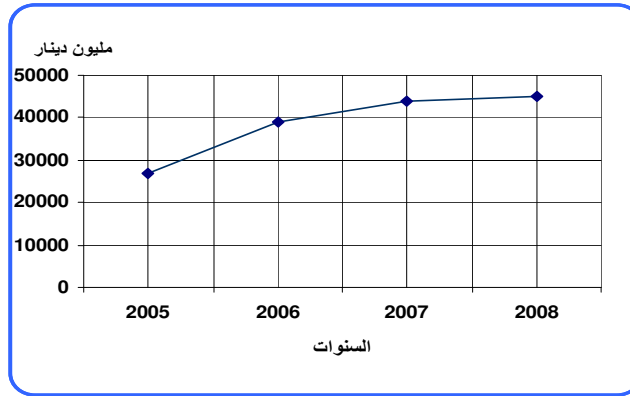
3. مقاصة الصكوك :

رغم ارتفاع قيمة الحسابات الجارية في المصارف التجارية كما هو وارد في عرض النقود (ع1) ، إلا أنه يلاحظ انخفاضاً في عدد الصكوك في غرفة المقاصة طرابلس وبنغازي من 1750 ألف صكا و 459 ألف صكا في سنة 2007 إلى 1404 ألف صكا و 446 ألف صكا في سنة 2008 على التوالي، إلا أن قيمة هذه الصكوك قد ارتفعت من 36636.1 مليون دينار و 6518.9 مليون دينار في سنة 2007 إلى 36853.3 مليون دينار و 7329.4 مليون دينار سنة 2008 على التوالي.

أما الصكوك المارة بغرفة مقاصة سبها فقد ارتفع عددها من 89 ألف صكا في سنة 2007 إلى 113 ألف صكا في سنة 2008 ، كما ارتفعت قيمة هذه الصكوك من 747.3 مليون دينار في سنة 2007 إلى 902.2 مليون دينار في سنة 2008.

وعليه فإن إجمالي صكوك المقاصة قد انخفض عددها من 2298 ألف صكا في سنة 2007 إلى 1963 ألف صكا في سنة 2008، إلا أن القيمة الإجمالية لهذه الصكوك قد ارتفعت من 43902.3 مليون دينار في سنة 2007 إلى 45084.9 مليون دينار في سنة 2008، ونتيجة لذلك فإن قيمة متوسط الصك الواحد قد ارتفع من 19.1 ألف دينار في عام 2007 إلى 23.0 ألف دينار في عام 2008، وهو يعكس ارتفاع قيمة الصفقات المتبادلة من خلال استخدام الصكوك المصرفية .

الشكل (9) : قيمة الصكوك المارة بغرف المقاصة



جدول رقم (46) : مقاصة الصكوك

" القيمة بالمليون دينار "

السنة	طرابلس		بنغازي		سبها		المجموع	
	العدد بالآلاف	القيمة	العدد بالآلاف	القيمة	العدد بالآلاف	القيمة	العدد بالآلاف	القيمة
2006	1882	32947.2	414	5308.5	88	739.4	2384	38995.1
2007	1750	36636.1	459	6518.9	89	747.3	2298	43902.3
2008	1404	36853.3	446	7329.4	113	902.2	1963	45084.9

4. سعر صرف الدينار الليبي :

كان لربط الدينار الليبي بوحدة حقوق السحب الخاصة أثره الإيجابي في خدمة الاقتصاد الوطني من خلال إحداث التوازن المطلوب في أسعار صرف الدينار الليبي مقابل العملات الدولية الرئيسية وذلك بانخفاضه مقابل بعضها وارتفاعه مقابل بعضها الآخر.

لقد انخفض سعر صرف الدينار الليبي أمام الدولار الأمريكي بنسبة 2.0% في سنة 2008 مقابل نسبة ارتفاع بلغت 9.5% في سنة 2007، أي انخفاض من 1.224 ديناراً لكل دولار في سنة 2007 إلى 1.249 ديناراً لكل دولار في سنة 2008، كما انخفض أيضاً أمام الين الياباني بنسبة 28.1% في سنة 2008، مقابل نسبة ارتفاع بلغت 1.0% في سنة 2007، أي انخفاض من 1.074 ديناراً لكل 100 ين في سنة 2007 ليصل إلى 1.376 ديناراً لكل 100 ين في سنة 2008 .

كما واصل سعر صرف الدينار الليبي انخفاضه أمام الفرنك السويسري بنسبة 9.1% في سنة 2008 مقابل نسبة انخفاض بلغت 2.9% في عام 2007، وارتفع سعر صرف الدينار الليبي أمام اليورو بنسبة 2.1% في سنة 2008 مقابل انخفاض بنسبة 6.3% في

سنة 2007 ، كما واصل ارتفاعه أمام الجنيه الاسترليني بنسبة 26.1% في سنة 2008 ، مقابل نسبة ارتفاع بلغت 2.8% سنة 2007 ، كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (47): أسعار صرف الدينار الليبي مقابل أهم العملات الرئيسية "دينار ليبي لكل وحدة"

العملات	2006	2007	2008	%
دولار أمريكي	1.2850	1.2242	1.2485	2.0
يورو	1.6909	1.7986	1.7601	2.1-
جنيه استرليني	2.5200	2.4482	1.8098	26.1-
فرنك سويسري	1.0535	1.0844	1.1829	9.1
ين ياباني (100 ين)	1.0844	1.0739	1.3758	28.1

الشكل (10) : أسعار صرف الدينار الليبي مقابل بعض العملات الدولية



مصرف ليبيا المركزي

سجلت ميزانية مصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2008 ارتفاعاً قدره 19990.1 مليون دينار، أو ما نسبته 18.8% لتبلغ نحو 126395.0 مليون دينار، مقابل 106404.9 مليون دينار في نهاية عام 2007. وفيما يلي تحليل لأهم بنود أصول وخصوم مصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2008 :

أولاً - الأصول :

1. أصول إصدار العملة:

سجلت أصول إصدار العملة ارتفاعاً بنحو 1030.8 مليون دينار، أو ما نسبته 20.8% لتصل في نهاية عام 2008 إلى 5983.2 مليون دينار، مقابل 4952.4 مليون دينار في نهاية عام 2007، وقد تركز الارتفاع في زيادة سندات واذونات خزانة أجنبية وأرصدة بعملات قابلة للتحويل لتشكل ما نسبته 99.0% من إجمالي أصول إصدار العملة، في حين شكل الذهب النقدي النسبة الباقية والبالغة نحو 1.0%.

2. أصول العمليات المصرفية:

بلغ إجمالي أصول العمليات المصرفية في نهاية عام 2008 نحو 120411.8 مليون دينار، مقابل 101452.5 مليون دينار في نهاية عام 2007، مسجلاً ارتفاعاً قدره 18959.3 مليون دينار، أو ما نسبته 18.7%. وفيما يلي تحليل لأهم البنود المكونة لأصول العمليات المصرفية:

- سندات واذونات خزانة أجنبية وأرصدة بعملات قابلة للتحويل:

بلغ رصيد سندات واذونات خزانة أجنبية وأرصدة بعملات قابلة للتحويل لدى مصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2008 نحو 108556.8 مليون دينار، مقابل 91553.4 مليون دينار في نهاية عام 2007، مسجلاً زيادة قدرها 17003.4 مليون دينار، أو ما نسبته 18.6%، ويعزى هذا إلى ارتفاع أسعار الصادرات النفطية خلال العام موضوع التقرير.

- المساهمات والاستثمارات:

ارتفع رصيد المساهمات والاستثمارات في نهاية عام 2008 بنحو 4916.5 مليون دينار، أو ما نسبته 249.4% ليصل إلى 6887.8 مليون دينار، مقابل 1971.3 مليون دينار في نهاية عام 2007، ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة المساهمات في المصارف الخارجية بنحو 4912.7 مليون دينار لتصل إلى 6514.5 مليون دينار، وكذلك ارتفاع المساهمات والاستثمارات المحلية بنحو 3.8 مليون دينار، لتصل إلى 373.3 مليون دينار، مقابل 369.5 مليون دينار في نهاية العام السابق.

- القروض والتسهيلات الممنوحة للجهات العامة:
بلغ إجمالي القروض والتسهيلات الممنوحة لبعض الجهات والمؤسسات العامة في نهاية عام 2008 نحو 2395.7 مليون دينار، مقابل 3453.3 مليون دينار في نهاية عام 2007، مظهراً انخفاضاً قدره 1057.6 مليون دينار، أي ما نسبته 30.6%، وقد تركّز هذا الانخفاض في رصيد القروض الممنوحة لبعض الجهات والمؤسسات العامة بنحو 664.7 مليون دينار، كذلك انخفاض التسهيلات الممنوحة لبعض الجهات والمؤسسات العامة بنحو 392.2 مليون دينار وانخفاض رصيد قروض وتسهيلات للمصارف التجارية بنحو 0.7 مليون دينار.

- الأصول الأخرى:
بلغ رصيد الأصول الأخرى في نهاية عام 2008 نحو 2571.5 مليون دينار، مقابل 4474.5 مليون دينار في نهاية عام 2007، مظهراً انخفاضاً بنحو 1903.0، أو ما نسبته 42.5% .

ثانياً- الخصوم:

1. خصوم إصدار العملة:

بلغ رصيد العملة المصدرة للتداول في نهاية عام 2008 نحو 5983.2 مليون دينار، مقابل 4952.4 دينار في نهاية عام 2007، مسجلاً زيادة قدرها 1030.8 مليون دينار، أو ما نسبته 20.8%. وتجدر الإشارة إلى أن العملة المصدرة للتداول شهدت ارتفاعاً ملحوظاً ابتداءً من عام 2005، وذلك يرجع إلى سياسة الإنفاق العام التوسعية والقروض الممنوحة من قبل المصارف المتخصصة، والتي ساهمت في زيادة عرض النقود في الاقتصاد المحلي.

2. خصوم العمليات المصرفية:

- الودائع:

بلغ إجمالي الودائع لدى مصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2008 نحو 103327.7 مليون دينار، مقابل 83115.1 مليون دينار في نهاية عام 2007، مظهراً زيادة قدرها 20212.6 مليون دينار، أو ما نسبته 24.3%، وقد تركّز هذا الارتفاع في زيادة ودائع الخزنة العامة بنحو 7627.4 مليون دينار، أو ما نسبته 34.3% ليصل رصيدها في نهاية عام 2008 إلى 29867.7 مليون دينار، وزيادة ودائع المؤسسات والأجهزة العامة بنحو 765.1 مليون دينار، أو ما نسبته 2.0% ليصل رصيدها في نهاية عام 2008 إلى نحو 39885.3 مليون دينار، وارتفاع ودائع المصارف التجارية بنحو 14091.8 مليون دينار، أو ما نسبته 74.5%، معظمها شهادات إيداع لدى مصرف ليبيا المركزي، ليصل

رصيدها إلى 33010.3 مليون دينار في نهاية عام 2008 ، مقابل 18918.5 مليون دينار في نهاية عام 2007، وزيادة رصيد حسابات المصارف الخارجية بنحو 9.5 مليون دينار ليصل إلى 25.0 مليون دينار في نهاية عام 2008. في حين انخفض رصيد كل من شعبيات ولجان شعبية عامة وحسابات متنوعة بنحو 762.8 مليون دينار، أو ما نسبته 83.3% و 1518.4 مليون دينار، أو ما نسبته 79.7%، على التوالي، ويرجع ذلك إلى نقل العديد من هذه الحسابات إلى المصارف التجارية.

- الخصوم الأخرى:

سجل بند الخصوم الأخرى انخفاضا قدره 2844.0 مليون دينار، أو ما نسبته 22.0% ليصل في نهاية عام 2008 إلى نحو 10096.0 مليون دينار، مقابل 12940.0 مليون دينار في نهاية عام 2007.

- رأس المال والاحتياطي القانوني:

لم يطرأ أي تغيير على رأس مال مصرف ليبيا المركزي البالغ 500.0 مليون دينار، في حين ارتفع رصيد الاحتياطي القانوني بنحو 249.3 مليون دينار، أو ما نسبته 49.9% ليصل إلى 749.3 مليون دينار في نهاية عام 2008، والذي يمثل ما تمّ اجتازه من صافي أرباح المصرف وفقاً لنص المادة (28) من القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف.

- الاحتياطيات والمخصصات الأخرى:

سجل بند الاحتياطيات والمخصصات ارتفاعا بلغ 1341.4 مليون دينار، أو ما نسبته 30.5%، ليصل إلى 5738.8 مليون دينار في نهاية عام 2008، مقابل 4397.4 مليون دينار في نهاية عام 2007، ويعزى هذا الارتفاع في معظمه إلى ارتفاع مخصص تقلبات الودائع نتيجة تقلبات أسعار الصرف خلال عام 2008، تنفيذاً لقرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (77) لسنة 2008، بشأن زيادة مخصص فروقات أسعار الصرف، على أن تكون قيمته من حيث المبدأ مليار دينار.

جدول رقم (48): أصول وخصوم مصرف ليبيا المركزي

" مليون دينار "

نسبة التغير	مقدار التغير	2008	2007	
				الأصول
20.8	1030.8	5983.2	4952.4	أولاً: أصول إصدار العملة:-
21.1	1030.8	5925.4	4894.6	1- سندات وأذونات خزانة أجنبية و عملات أجنبية
0.0	0.0	57.8	57.8	2- ذهب نقدي
18.7	18959.3	120411.8	101452.5	ثانياً: أصول العمليات المصرفية:-
18.6	17003.4	108556.8	91553.4	1- سندات وأذونات خزانة أجنبية و عملات أجنبية
249.4	4916.5	6887.8	1971.3	2- المساهمات والاستثمارات (محلية، أجنبية)
-	-	0.0	0.0	3- الدين العام الممنوح للخزانة العامة:
-	-	0.0	0.0	- سندات وأذونات الخزانة العامة
-	-	0.0	0.0	- قروض وتسهيلات للخزانة العامة
30.6-	1057.6-	2395.7	3453.3	4- القروض والتسهيلات الممنوحة لبعض الجهات العامة:
31.1-	1056.9-	2343.5	3400.4	- قروض وسلف وتسهيلات لمؤسسات وأجهزة عامة (محلية، أجنبية)
1.3-	0.7-	52.2	52.9	- قروض وتسهيلات لمصارف تجارية
42.5-	1903.0-	2571.5	4474.5	5- الأصول الأخرى
18.8	19990.1	126395.0	106404.9	مجموع الأصول
				الخصوم
20.8	1030.8	5983.2	4952.4	أولاً: خصوم إصدار العملة:-
20.8	1030.6	5982.7	4952.1	1- عملة خارج مصرف ليبيا المركزي
66.7	0.2	0.5	0.3	2- عملة لدى العمليات المصرفية
18.7	18959.3	120411.8	101452.5	ثانياً: خصوم العمليات المصرفية:-
24.3	20212.6	103327.7	83115.1	1- الودائع (الحسابات الجارية):
34.3	7627.4	29867.7	22240.3	- الخزانة العامة
83.3-	762.8-	152.6	915.4	- شعبيات ولجان شعبية عامة
2.0	765.1	39885.3	39120.2	- مؤسسات وأجهزة عامة
74.5	14091.8	33010.3	18918.5	- المصارف المحلية (تجارية، أهلية، متخصصة)
79.7-	1518.4-	386.8	1905.2	- حسابات متنوعة
61.3	9.5	25.0	15.5	- حسابات مصارف خارجية
22.0-	2844.0-	10096.0	12940.0	2- خصوم أخرى
24.9	249.3	1249.3	1000.0	3- رأس المال والاحتياطيات
30.5	1341.4	5738.8	4397.4	4- احتياطيات ومخصصات أخرى
18.8	19990.1	126395.0	106404.9	مجموع الخصوم

المصارف التجارية

سجلت الميزانية المجمعة للمصارف التجارية في نهاية السنة المالية 2008، معدل نمو 82.9%، أو ما مقداره 33274.3 مليون دينار، لتصل إلى 73405.1 مليون دينار، مقابل 40130.8 مليون دينار في نهاية عام 2007، ويعزى ذلك إلى كفاءة إدارة المصارف التجارية لمراكزها المالية واندماج بعض المصارف الأهلية في المؤسسة المصرفية الأهلية وتضمينها إلى قائمة المركز المالي المجمع للمصارف التجارية.

أولاً - مصادر الأموال:

تمثل الموارد المالية المضافة للمصارف التجارية كل زيادة في جانب الخصوم وانخفاض في جانب الأصول. وقد بلغت قيمة تدفقات الأموال الداخلة إلى المصارف التجارية الناتجة من زيادة الخصوم والنقص في الأصول نحو 19504.1 مليون دينار، والجدول رقم (49) يبين مصادر واستخدامات أموال المصارف التجارية بين عامي 2007 و2008، وفيما يلي تحليل للتدفقات النقدية وغير النقدية لمصادر أموال هذه المصارف.

• الزيادة في الخصوم:

1. رأس المال المدفوع:

بلغت قيمة الزيادة في رأس المال المدفوع 145.6 مليون دينار، ويعزى ذلك إلى اندماج بعض المصارف الأهلية في المؤسسة المصرفية الأهلية وتضمينها إلى قائمة المركز المالي المجمع للمصارف التجارية، ليصل إجمالي رأس مالها المدفوع إلى 1105.8 مليون دينار، مقابل 960.2 مليون دينار في نهاية عام 2007.

2. الاحتياطيات والأرباح:

يشمل هذا البند الاحتياطيات القانونية والاحتياطيات العامة والأرباح المرحلة والأرباح القابلة للتوزيع وأرباح العام، وترجع الزيادة في مكونات هذا البند البالغة 354.8 مليون دينار، أو ما نسبته 50.2%، إلى ما حققته المصارف من أرباح خلال العام والأرباح المحتجزة، ليصل إجمالي هذا البند إلى 1061.8 مليون دينار في نهاية عام التقرير.

3. ودائع تحت الطلب:

شكلت الودائع تحت الطلب وأوامر الدفع البالغة نحو 30216.3 مليون دينار في نهاية عام 2008 النسبة الكبرى من إجمالي الودائع إذ بلغت نسبتها 71.2%، كما شكلت ما نسبته 60.1% من إجمالي الخصوم، بزيادة قدرها 11886.2 مليون دينار، أو ما نسبته 64.8%، وتعزى معظم الزيادة في الودائع تحت الطلب إلى زيادة ودائع الجهات والمؤسسات العامة وودائع القطاع الأهلي بسبب التوسع في الإنفاق العام ومنح المزيد من القروض عن طريق المصارف المتخصصة.

4. الودائع لأجل:

بلغت نسبة الزيادة في الودائع لأجل 29.7%، أي بمقدار 1106.0 ملايين دينار لتصل إلى 4826.3 مليون دينار في نهاية عام 2008، ويعزى ذلك إلى زيادة ودائع المؤسسات المالية المصرفية والمؤسسات والهيئات والشركات العامة وشبه العامة المالية وغير المالية وودائع القطاع الخاص.

5. ودائع الادخار:

بلغت قيمة الزيادة في ودائع الادخار 39.9 مليون دينار، أو بنسبة 6.1% لتصل إلى 689.2 مليون دينار، مقابل 649.3 مليون دينار في نهاية عام 2007.

6. التأمينات النقدية:

بلغت قيمة الزيادة في التأمينات النقدية 3690.2 مليون دينار، أي بنسبة 126.3% لتصل إلى 6612.3 مليون دينار في نهاية عام 2008، بسبب التوسع في حجم الاعتمادات المستندية المفتوحة وخطابات الضمان المصدرة الناجمة عن إلزام الموردين بالاستيراد عن طريق فتح الاعتمادات المصرفية.

7. الاقتراض من المصارف:

بلغت قيمة الزيادة في بند الاقتراض من المصارف (محلية وأجنبية) 117.3 مليون دينار، أو ما نسبته 289.6% لتصل إلى 157.8 مليون دينار، مقابل 40.5 مليون دينار في نهاية عام 2008.

8. مخصصات عامة وخصوم أخرى:

بلغت قيمة الزيادة في بند مخصصات عامة وخصوم أخرى نحو 1791.3 مليون دينار، أي بنسبة 47.5% الناتجة من محصلة الزيادة في بنود كل من مخصصات عامة بنحو 587.6 مليون دينار وخصوم أخرى بنحو 1509.7 مليون دينار وفوائد مجانية بنحو 41.9 مليون دينار ورأس المال تحت التسوية بنحو 3.3 مليون دينار، وانخفاض بنود كل من دائنين مختلفين بنحو 21.6 مليون دينار وتقييم أسعار الصرف بنحو 306.4 مليون دينار ومعلقات وحسابات تحت التسوية بنحو 23.2 مليون دينار.

• النقص في الأصول:

بلغت قيمة المصادر النقدية الناتجة من الانخفاض في أصول بعض المصارف التجارية كالودائع تحت الطلب لدى المصارف التي انخفضت بقيمة 86.7 مليون دينار، أو ما نسبته 42.7% نتيجة لسداد التزامات أو إعادة هيكلة الأصول، كما انخفضت قيمة القروض الممنوحة لمشروع النهر الصناعي العظيم بقيمة 154.0 مليون دينار، أو بنسبة 47.0% نتيجة قيام المشروع بسداد هذه الالتزامات، وانخفاض القروض العقارية بنحو 119.1 مليون دينار لتصل إلى 1300.8 مليون دينار، وودائع لأجل لدى المصرف الليبي الخارجي بنحو 13.1 مليون دينار في نهاية عام التقرير.

ثانياً- استخدامات الأموال:

إن كل انخفاض في جانب الخصوم وكل زيادة في جانب الأصول يعبر عن استخدام الموارد المتاحة لدى المصارف التجارية ، وقد انعكست التدفقات النقدية وغير النقدية الخارجة للمصارف التجارية على جانب الأصول ، حيث تم توظيف هذه الأموال في ما يلي:

• الزيادة في الأصول:**1. نقدية بالصندوق:**

بلغت قيمة النقدية بالصندوق في عام 2008 نحو 414.1 مليون دينار شكلت منها العملة المحلية ما نسبته 90.4% أي ما يعادل 374.4 مليون دينار وشكلت العملة الأجنبية النسبة الباقية وقدرها 9.6% أي ما يعادل 39.7 مليون دينار، مقابل 401.9 مليون دينار في نهاية عام 2007، أي بزيادة قدرها 12.2 مليون دينار ، أو ما نسبته 3.0%، ويرجع الارتفاع في نقدية الصندوق إلى إعادة هيكلة الأصول، بالإضافة إلى اندماج بعض المصارف الأهلية في المؤسسة المصرفية الأهلية.

2. الودائع لدى مصرف ليبيا المركزي:

ارتفعت أرصدة المصارف التجارية لدى مصرف ليبيا المركزي بنحو 14359.3 مليون دينار لتصل إلى 32507.7 مليون دينار في نهاية عام 2008، مقابل 18148.4 مليون دينار في العام السابق، ويعزى الارتفاع الذي طرأ على قيمة الودائع تحت الطلب بنحو 7998.4 مليون دينار، أي بنسبة 160.9% والودائع الزمنية بنحو 6360.9 مليون دينار، أي بنسبة 48.3% إلى استثمار المصارف في شهادات إيداع لدى مصرف ليبيا المركزي، حيث شكلت الودائع تحت الطلب لدى مصرف ليبيا المركزي في هيكل الأصول نسبة 25.8% والودائع لأجل لدى مصرف ليبيا المركزي التي ارتفعت نسبتها في هيكل الأصول بنسبة 38.8% في عام 2008.

3. الودائع تحت الطلب لدى المصرف الليبي الخارجي:

بلغت قيمة الزيادة في الودائع تحت الطلب للمصارف التجارية لدى المصرف الليبي الخارجي نحو 285.2 مليون دينار، أي بنسبة 103.6%، لتصل إلى 560.6 مليون دينار في نهاية عام 2008، مقابل 275.4 مليون دينار في نهاية عام 2007.

4. الودائع لدى المصارف الخارجية:

ارتفعت ودائع المصارف التجارية لدى المصارف الأجنبية بنسبة 47.6%، بزيادة قدرها 969.2 مليون دينار لتصل إلى 3005.6 مليون دينار، مقابل 2036.4 مليون دينار في عام 2007، يأتي هذا الارتفاع في إطار استثمار المصارف الجزء الفائض عن مقابلة التزاماتها بالخارج بالعملات الأجنبية سواء وظفت هذه الأموال على هيئة ودائع تحت الطلب أو ودائع آجلة، وتُعد هذه الأموال من الأصول السائلة المرعبة للمصارف التجارية.

5. الاستثمار:

بلغت قيمة التدفقات الخارجة من المصارف التجارية لغرض الاستثمار 63.1 مليون دينار، لتصل إلى 180.8 مليون دينار، مقابل 117.7 مليون دينار في عام 2007، ويعزى ذلك إلى منح المصارف التجارية الإذن بتأسيس شركات للاستثمار العقاري من قبل مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي.

6. الائتمان المصرفي:

ارتفعت التسهيلات الائتمانية بحوالي 2353.1 مليون دينار، أو ما نسبته 28.7% في نهاية عام 2008، مقابل 1124.0 مليون دينار، أو ما نسبته 15.9% في العام السابق، لتصل إلى 10544.9 مليون دينار في نهاية عام التقرير، وشكلت ما نسبته 21.0% من إجمالي أصول المصارف التجارية.

- ارتفاع قروض الأنشطة الاقتصادية بقيمة 2052.8 مليون دينار، وبنسبة زيادة قدرها 45.2%، وشكلت ما نسبته 13.1% في هيكل الأصول لسنة 2008 لتصل إلى 6596.8 مليون دينار، وترجع الزيادة إلى منح المصارف التجارية العديد من القروض للأنشطة الاقتصادية المختلفة.

- أما فيما يتعلق بالسلف الاجتماعية فقد ازدادت خلال عام 2008 بنحو 573.4 مليون دينار، أو ما نسبته 30.2% لتصل إلى 2473.3 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى رفع سقف القروض الاجتماعية التي تمنحها المصارف بشكل عام، طبقاً لقرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (73) لسنة 2007.

7. الأصول الثابتة والأصول الأخرى:

شهدت الأصول الثابتة للمصارف التجارية ارتفاعاً قدره 178.3 مليون دينار لتصل في نهاية عام 2008 إلى 714.4 مليون دينار، مقابل 536.1 مليون دينار في نهاية عام 2007 وارتفاع الأصول الأخرى بنحو 639.5 مليون دينار لتصل إلى 1781.7 مليون دينار في نهاية عام 2008.

• النقص في الخصوم:

بلغت التدفقات الخارجة لسداد جزء من قيمة الاقتراض من مصرف ليبيا المركزي نحو 0.8 مليون دينار لتصل إلى 52.2 مليون دينار، مقابل 53.0 مليون دينار في نهاية عام 2007.

جدول رقم (49) : أصول وخصوم المصارف التجارية *

" مليون دينار "

نسبة التغير	مقدار التغير	2008	2007	البيان
				الأصول
78.0	14655.2	33432.6	18777.4	1. الأصول السائلة:
3.0	12.2	414.1	401.9	- نقدية بالصندوق:
2.5	9.0	374.4	365.4	بالعملة المحلية
8.8	3.2	39.7	36.5	بالعملة الأجنبية
79.1	14359.3	32507.7	18148.4	- الودائع لدى مصرف ليبيا المركزي:
160.9	7998.4	12969.1	4970.7	ودائع تحت الطلب
48.3	6360.9	19538.1	13177.7	لأجل **
124.9	283.7	510.8	227.1	- وودائع لدى المصارف المحلية:
42.7-	86.7-	116.4	203.1	ودائع تحت الطلب
1543.3	370.4	394.4	24.0	لأجل
70.9	272.1	655.7	383.6	2. وودائع لدى المصرف الليبي الخارجي:
103.6	285.2	560.6	275.4	ودائع تحت الطلب
12.1-	13.1-	95.1	108.2	لأجل
47.6	969.2	3005.6	2036.4	3. وودائع لدى المصارف في الخارج
53.6	63.1	180.8	117.7	4. الاستثمارات
28.7	2353.1	10544.9	8191.3	5. الائتمان:
45.2	2052.8	6596.8	4543.5	قروض للأنشطة الاقتصادية
8.4-	119.1-	1300.8	1419.9	القروض العقارية
30.2	573.4	2473.3	1899.9	السلف الاجتماعية
47.0-	154.0-	174.0	328.0	قروض النهر الصناعي العظيم
48.7	817.8	2496.1	1678.8	6. أصول ثابتة وأصول أخرى
158.1	14143.8	23089.4	8945.6	7. حسابات مقابلة
82.9	33274.3	73405.1	40130.8	مجموع الأصول
				الخصوم
30.0	500.4	2167.6	1667.2	1. رأس المال والاحتياطيات:
15.2	145.6	1105.8	960.2	رأس المال
50.2	354.8	1061.8	707.0	الاحتياطيات والإرباح غير الموزعة
65.3	16722.3	42433.1	25621.8	2. الودائع:
64.8	11886.2	30216.3	18330.1	ودائع تحت الطلب وأوامر الدفع
29.7	1106.0	4826.3	3720.3	لأجل
6.1	39.9	689.2	649.3	ادخار
126.3	3690.2	6612.3	2922.1	التأمينات النقدية
94.3	116.5	240.0	123.5	3. الاقتراض من المصارف:
1.5-	0.8-	52.2	53.0	مصرف ليبيا المركزي
26.0	5.6	27.1	21.5	مصارف محلية
-	0.0	0.0	0.0	المصرف الليبي الخارجي
-	0.0	30.0	30.0	جهات أخرى
587.9	111.7	130.7	19.0	المصارف الأجنبية
47.5	1791.3	5564.0	3772.7	4. مخصصات عامة وخصوم أخرى
158.1	14143.8	23089.4	8945.6	5. حسابات مقابلة
82.9	33274.3	73405.1	40130.8	إجمالي الخصوم

* تشمل جميع المصارف التجارية العاملة في الجماهيرية .

** تشمل شهادات الإيداع .

جدول رقم (50) : مصادر أموال المصارف التجارية واستخداماتها لعام 2008
" مليون دينار "

معدل التغير	قيمة التدفق	
		أولاً - مصادر الأموال:
		1. الزيادة في الخصوم:
15.2	145.6	- رأس المال المدفوع
50.2	354.8	- الاحتياطيات
64.8	11886.2	- ودائع تحت الطلب وأوامر الدفع
29.7	1106.0	- ودائع لأجل
126.3	3690.2	- التأمينات النقدية
6.1	39.9	- ودائع الادخار
26.0	5.6	- اقتراض من مصارف محلية
587.9	111.7	- اقتراض من المصارف الأجنبية
47.5	1791.3	- مخصصات عامة وخصوم أخرى
		2. النقص في الأصول:
42.7	86.7	- ودائع تحت الطلب لدى " مصارف محلية "
12.1	13.1	- ودائع لأجل لدى المصرف الليبي الخارجي
8.4	119.1	- القروض العقارية
47.0	154.0	- قروض النهر الصناعي العظيم
	19504.1	الإجمالي
		ثانياً - استخدامات الأموال:
		1. الزيادة في الأصول:
3.0	12.2	- النقدية بالصندوق لدى المصارف
160.9	7998.4	- ودائع تحت الطلب لدى مصرف ليبيا المركزي
48.3	6360.9	- ودائع لأجل لدى مصرف ليبيا المركزي
1543.3	370.4	- ودائع لأجل لدى المصارف المحلية
103.6	285.2	- ودائع تحت الطلب لدى المصرف الليبي الخارجي
47.6	969.2	- ودائع لدى المصارف الخارجية
53.6	63.1	- الاستثمار
45.2	2052.8	- قروض للأنشطة الاقتصادية
30.2	573.4	- السلف الاجتماعية
48.7	817.8	- أصول ثابتة
		2. النقص في الخصوم:
1.5	0.8	- الاقتراض من مصرف ليبيا
	19504.1	الإجمالي

جدول رقم (51): الوزن النسبي لهيكل الأصول والخصوم في المصارف التجارية

2008	2007	
		الأصول
0.8	1.3	النقدية بالصندوق
64.6	58.2	ودائع لدى مصرف ليبيا المركزي:
25.8	15.9	- تحت الطلب
38.8	42.3	- لأجل
2.3	1.9	ودائع لدى المصارف المحلية:
1.3	1.5	- تحت الطلب
1.0	0.4	- لأجل
5.9	6.5	ودائع لدى المصارف الأجنبية
0.4	0.4	الاستثمارات
21.0	26.3	الائتمان:
13.1	14.6	- قروض للأنشطة الاقتصادية
2.6	4.6	- القروض العقارية
4.9	6.1	- السلف الاجتماعية
0.4	1.0	- قروض النهر الصناعي العظيم
5.0	5.4	أصول ثابتة أخرى
		الخصوم
2.2	3.1	رأس المال
2.1	2.3	الاحتياطيات
84.2	82.2	الودائع:
60.1	58.8	- تحت الطلب
9.6	11.9	- لأجل
1.4	2.1	- ادخار
13.1	9.4	- التأمينات النقدية
0.5	0.4	الاقتراض من المصارف:
0.1	0.2	- مصرف ليبيا المركزي
0.1	0.1	- مصارف محلية
0.3	0.1	- مصارف أجنبية
11.0	12.1	مخصصات عامة وخصوم أخرى

وضع السيولة والاحتياطي النقدي الإلزامي:

على الرغم من قيام مصرف ليبيا المركزي بامتصاص أكبر قدر ممكن من السيولة الفائضة لدى المصارف التجارية، وذلك من خلال رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي وإصدار شهادات الإيداع، إلا أن رصيد فائض السيولة لدى المصارف التجارية في نهاية عام 2008 ازداد بمقدار 10000.2 مليون دينار، أو ما نسبته 67.0% ليصل إلى 24915.8 مليون دينار، مقابل 14915.6 مليون دينار في نهاية عام 2007، وتحققت هذه الزيادة نتيجة لزيادة الفرق بين رصيد الأصول السائلة الفعلية البالغ 33432.6 مليون دينار ورصيد الأصول السائلة المطلوب قانوناً البالغ 8516.8 مليون دينار، وتجدر الإشارة إلى أن احتفاظ المصارف التجارية بسيولة مرتفعة يعود إلى أسباب عديدة لعل من أهمها محدودية مجالات توظيف هذه الأموال في غياب البيئة الاستثمارية المناسبة، وعدم توفر الضمانات الكافية التي تشجع المصارف على منح المزيد من الائتمان، وعدم وجود المنافسة العادلة مع مؤسسات الإقراض الأخرى.

أما فيما يخص إجمالي الاحتياطي النقدي الإلزامي على الودائع فقد بلغ 8468.9 مليون دينار، أي بزيادة قدرها 5172.5 مليون دينار، أو ما نسبته 156.9% عما كان عليه في نهاية عام 2007، وقد بلغت الودائع الفعلية للمصارف التجارية لدى مصرف ليبيا المركزي نحو 32507.7 مليون دينار، وبالتالي فإن فائض الاحتياطي الإلزامي بلغ نحو 24038.8 مليون دينار، مقابل 14854.5 مليون دينار في نهاية عام 2007، مسجلاً زيادة قدرها 9184.3 مليون دينار، أو ما نسبته 61.8%.

جدول رقم (52) : وضع السيولة والاحتياطي النقدي الإلزامي

"مليون دينار"

معدل التغير	2008	2007	البيان
65.4	42584.2	25745.3	الخصوم الإيداعية والإقتراض من المصارف
78.0	33432.6	18777.4	الأصول السائلة الفعلية:
120.5	8516.8	3861.8	- احتياطي الأصول السائلة(*)
67.0	24915.8	14915.6	- فائض الأصول السائلة
65.3	42344.1	25621.8	الخصوم الإيداعية الخاضعة للاحتياطي الإلزامي:
64.8	30216.3	18330.1	- الودائع تحت الطلب
66.3	12127.8	7291.7	- الودائع لأجل وودائع الادخار
156.9	8468.9	3296.4	الاحتياطي النقدي الإلزامي على الودائع(**)
119.8	6043.3	2749.5	- تحت الطلب
343.5	2425.6	546.9	- لأجل وودائع الادخار
79.1	32507.7	18148.4	ودائع لدى مصرف ليبيا المركزي
61.8	24038.8	14854.5	فائض الاحتياطي الإلزامي

(*) نسبة احتياطي السيولة 20% من إجمالي الخصوم الإيداعية والإقتراض من المصارف اعتباراً من 2008.

(**) تم توحيد الاحتياطي الإلزامي ليصبح 20% على جميع الودائع اعتباراً من شهر الصيف 2008.

المصرف الليبي الخارجي

في إطار إعادة هيكلة وتطوير القطاع المصرفي في الجماهيرية ، يجري العمل على إعادة هيكلة وتحديث المصرف الليبي الخارجي في مختلف المجالات ، خاصة ما يتعلق منها بشكل الملكية وأغراض ومجالات نشاط المصرف في الداخل والخارج ، وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية ، وتطوير أساليب الحوكمة في أعمال المصرف . ومن ناحية أخرى ، يلاحظ أن المصرف الليبي الخارجي سجل انخفاضا في إجمالي الميزانية (بما فيها الحسابات المقابلة) في نهاية عام 2008 بلغ 1.4% ، أي بمقدار 430.8 مليون دينار لتصل إلى 29485.9 مليون دينار ، مقابل 29916.7 مليون دينار في نهاية عام 2007 .

وفيما يلي تحليل لأهم بنود الميزانية :
أولاً - جانب الأصول :

بلغ إجمالي أصول المصرف الليبي الخارجي في نهاية عام 2008 نحو 20812.2 مليون دينار ، مقابل 21976.6 مليون دينار في نهاية عام 2007 ، بمقدار انخفاض بلغ 1164.4 مليون دينار وبنسبة بلغت 5.3% وذلك نتيجة لانخفاض معظم بنود الأصول ، وفيما يلي تحليل لأهم بنود الأصول :

1. نقدية بالخرزينة ولدى المصارف :

ارتفع رصيد نقدية بالخرزينة ولدى المصارف بمقدار 2200.1 مليون دينار ليصل إلى 2478.6 مليون دينار في نهاية عام 2008 ، مقابل 278.5 مليون دينار في نهاية عام 2007 . وقد تركز هذا الارتفاع في بند نقدية لدى المصارف بمقدار 2216.0 مليون دينار ليصل إلى 2466.6 مليون دينار في نهاية عام 2008 ، مقابل 250.6 مليون دينار في نهاية عام 2007 ، في المقابل أنخفض رصيد نقدية بالخرزينة بمقدار 15.9 مليون دينار ليصل إلى 12.0 مليون دينار في نهاية عام 2008 ، مقابل 27.9 مليون دينار في نهاية عام 2007 .

2. الودائع الزمنية (ودائع لأجل لدى المصارف والمؤسسات المالية الدولية وشهادات الإيداع) :

سجل رصيد الودائع الزمنية انخفاضا بلغت نسبته 16.4% ، أي بمقدار 2603.9 مليون دينار ليصل إلى 13315.4 مليون دينار في نهاية عام 2008 ، مقابل 15919.3 مليون دينار في نهاية عام 2007 ، وقد تركز هذا الانخفاض في ودائع لأجل لدى المصارف والمؤسسات المالية الدولية بمقدار 2405.3 مليون دينار ، أو ما نسبته 15.4% ليصل إلى 13245.6 مليون دينار ، مقابل 15650.9 مليون دينار في نهاية عام 2007 ، كما انخفض رصيد شهادات الإيداع بمقدار 198.6 مليون دينار ، أو ما نسبته 74.0% ليصل

إلى 69.8 مليون دينار في نهاية عام 2008 ،مقابل 268.4 مليون دينار في نهاية عام 2007 .

3. الاستثمارات :

بلغ رصيد الاستثمارات 836.8 مليون دينار في نهاية عام 2008 ، مقابل 1349.6 مليون دينار في نهاية عام 2007 ، منخفضاً بمقدار 512.8 مليون دينار ، أو مانسبته 38.0% ، ويعزى ذلك إلى انخفاض رصيد المحفظة الاستثمارية بمقدار 479.3 مليون دينار ، و ما نسبته 43.4% ليصل إلى 648.3 مليون دينار في نهاية عام 2008 ، مقابل 1145.6 مليون دينار في نهاية عام 2007 ، كما انخفضت الاستثمارات المالية بمقدار 15.5 مليون دينار في نهاية عام 2008 ، وبنسبة 7.6% .

4. صافي القروض والتسهيلات :

شهد رصيد صافي القروض والتسهيلات انخفاضاً بمقدار 688.6 مليون دينار ، أو ما نسبته 23.8% ليصل إلى 2203.2 مليون دينار في نهاية عام 2008 ، مقابل 2891.8 مليون دينار في نهاية عام 2007 .

5. المساهمات وأصول ثابتة وأصول أخرى :

سجل رصيد المساهمات ارتفاعاً بنسبة 33.0% ، وبمقدار 458.1 مليون دينار ليصل إلى 1845.2 مليون دينار في نهاية عام 2008 ، مقابل 1387.1 مليون دينار في نهاية عام 2007 ، كما ارتفع رصيد الأصول الثابتة بمقدار 14.0 مليون دينار وفي المقابل انخفض رصيد الأصول الأخرى بمقدار 31.3 مليون دينار في نهاية عام 2008 .

ثانياً - جانب الخصوم :

بلغ رصيد الخصوم الايداعية في نهاية عام 2008 نحو 16948.4 مليون دينار ، مقابل 18341.5 مليون دينار في نهاية عام 2007 ، مسجلاً بذلك انخفاضاً قدره 1393.1 مليون دينار ، وما نسبته 7.6% ، ويعود ذلك إلى الانخفاض الكبير في رصيد الودائع لأجل بنسبة 38.5% ، بمقدار 6108.0 مليون دينار ليصل إلى 9749.6 مليون دينار في نهاية عام 2008 ، مقابل 15857.6 مليون دينار في نهاية عام 2007 ، وقد شكل رصيدها ما نسبته 57.5% من إجمالي الودائع ، وفي المقابل ارتفع رصيد الودائع تحت الطلب بمقدار 4714.9 مليون دينار ، أو ما نسبته 189.8% ليصل رصيدها إلى 7198.8 مليون دينار في نهاية عام 2008 ، مقابل 2483.9 مليون دينار في نهاية عام 2007 ، وقد شكل رصيدها النسبة المتبقية من إجمالي الودائع وهي 42.5% .

سجل رصيد التأمينات النقدية ارتفاعاً قدره 153.0 مليون دينار، أو ما نسبته 24.0% ليصل إلى 791.7 مليون دينار في نهاية عام 2008 ، مقابل 638.7 مليون دينار في نهاية عام 2007 ، في حين انخفض رصيد المخصصات بنسبة 18.0% ، وبمقدار 32.2 مليون دينار في نهاية عام 2008 ليصل رصيدها إلى 146.8 مليون دينار ، مقابل 179.0 مليون دينار في نهاية عام 2007 ، أما رصيد حسابات الاستثمار فقد انخفض بمقدار 21.6 مليون دينار ليصل إلى 433.5 مليون دينار في نهاية عام 2008 ، مقابل 455.1 مليون دينار في نهاية عام 2007 . وكمحصلة للتغير في هذه الحسابات انخفض رصيد مجموع التزامات المصرف بنسبة 6.9% ، أو ما مقداره 1367.6 مليون دينار ليصل إلى 18466.2 مليون دينار في نهاية عام 2008 ، مقابل 19833.8 مليون دينار في نهاية عام 2007 .

كما أظهر بند إجمالي حقوق المساهمين ارتفاعاً بلغت نسبته 5.2% ، وبمقدار زيادة بلغ 98.9 مليون دينار ليصل إلى 2017.4 مليون دينار في نهاية عام 2008 ، مقابل 1918.5 مليون دينار في نهاية عام 2007 ، ويعزى ذلك إلى التغيرات التي طرأت على البنود المكونة لهذا الرصيد ، حيث ارتفع رأس مال المصرف بنحو 30.0 مليون دينار ، وبنسبة 2.5% ويرجع الارتفاع في رأس مال المصرف إلى ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الدينار ، أما احتياطات المصرف فقد ارتفعت بنحو 151.5 مليون دينار لتصل إلى 624.9 مليون دينار في نهاية عام 2008 ، مقابل 473.4 مليون دينار في نهاية عام 2007 ، وفي المقابل انخفضت أرباح الفترة بمقدار 81.5 مليون دينار ، وبنسبة 36.4% لتصل إلى 142.5 مليون دينار في نهاية عام 2008 ، مقابل 224.0 مليون دينار في نهاية عام 2007 ، أما الأرباح المحتجزة فقد ارتفعت بمقدار 0.3 مليون دينار لتصل إلى 1.4 مليون دينار في نهاية عام 2008 .

جدول رقم (53) : أصول وخصوم المصرف الليبي الخارجي

" مليون دينار "

البيان	2007	2008	مقدار التغيير	نسبة التغيير %
الأصول				
1. نقدية بالخرزينة ولدى المصارف :	278.5	2478.6	2200.1	790.0
- نقدية بالخرزينة	27.9	12.0	15.9 -	57.0 -
- لدى المصارف	250.6	2466.6	2216.0	884.3
2. الودائع الزمنية :	15919.3	13315.4	2603.9 -	16.4 -
- ودايع لأجل لدى المصارف والمؤسسات المالية الدولية	15650.9	13245.6	2405.3 -	15.4 -
- شهادات الإيداع	268.4	69.8	198.6 -	74.0 -
3. استثمارات :	1349.6	836.8	512.8 -	38.0 -
- استثمارات مالية	204.0	188.5	15.5 -	7.6 -
- المحفظة الاستثمارية	1145.6	648.3	497.3 -	43.4 -
4. صافي القروض والتسهيلات	2891.8	2203.2	688.6 -	23.8 -
5. مساهمات	1387.1	1845.2	458.1	33.0
6. أصول ثابتة	34.0	48.0	14.0	41.2
7. أصول أخرى	116.3	85.0	31.3 -	26.9 -
إجمالي الأصول	21976.6	20812.2	1164.4 -	5.3 -
الحسابات النظامية	7940.1	8673.7	733.6	9.2
إجمالي الميزانية	29916.7	29485.9	430.8 -	1.4 -
الخصوم				
1. مجموع الودائع:	18341.5	16948.4	1393.1 -	7.6 -
- ودايع تحت الطلب	2483.9	7198.8	4714.9	189.8
- ودايع لأجل	15857.6	9749.6	6108.0 -	38.5 -
2. تأمينات نقدية	638.7	791.7	153.0	24.0
3. مخصصات	179.0	146.8	32.2 -	18.0 -
4. حسابات الاستثمار	455.1	433.5	21.6 -	4.7 -
5. الضرائب	219.5	145.8	73.7 -	33.6 -
مجموع الالتزامات	19833.8	18466.2	1367.6 -	6.9 -
6. إجمالي حقوق المساهمين :	1918.5	2017.4	98.9	5.2
- رأس المال	1220.0	1250.0	30.0	2.5
- احتياطي قانوني	225.7	288.6	62.9	27.9
- احتياطي الطوارئ	115.9	125.0	9.1	7.9
- احتياطي	131.8	211.3	79.5	60.3
- أرباح محتجزة	1.1	1.4	0.3	27.3
- أرباح الفترة	224.0	142.5	81.5 -	36.4 -
7. خصوم أخرى	224.3	328.6	104.3	46.5
إجمالي الخصوم	21976.6	20812.2	1164.4 -	5.3 -
الحسابات النظامية	7940.1	8673.7	733.6	9.2
إجمالي الميزانية	29916.7	29485.9	430.8 -	1.4 -

المصدر : المصرف الليبي الخارجي .

المصارف المتخصصة

● مصرف التنمية :

واصل مصرف التنمية منح القروض وتمويل المشاريع الإنتاجية والخدمية الكبيرة والمتوسطة ، وذلك بهدف تطوير القطاع الإنتاجي والصناعي والخدمي وتشجيع المشروعات التي تستخدم الأساليب الحديثة في التصنيع ، وتقوم باستخدام المواد الخام المتوفرة محلياً ، مع توسيع دائرة أنشطته لتشمل وسائل النقل والخدمات الصحية والعلاجية والبناء والتشييد والمواد الغذائية والأعلاف والقيام بدور فاعل في التنمية الاقتصادية والصناعية .

حيث بلغت القروض الممنوحة من مخصصات المصرف عدد 89 قرصاً بقيمة إجمالية بلغت 47.2 مليون دينار في حين بلغت عدد القروض الممنوحة وفق القرار (73/20 و.ر) عدد 124 قرصاً بقيمة إجمالية 13.7 مليون دينار وبذلك يكون إجمالي القروض الممنوحة خلال الفترة 213 قرصاً بقيمة إجمالية قدرها 60.9 مليون دينار .
والجدول التالي يوضح القروض الممنوحة خلال الفترة موضوع التقرير موزعة حسب الأنشطة :

جدول رقم (54) : عدد وقيمة القروض الممنوحة من مصرف التنمية

" بالمليون دينار "

2008		2007		البيان
القيمة	العدد	القيمة	العدد	
40.8	45	129.8	48	بناء وتشبيد
11.8	103	36.8	512	وسائل نقل
4.7	32	29.2	57	غذائية وأعلاف
1.0	14	6.9	53	خدمية
0.8	5	0.2	2	خشبية وورقية
0.6	2	0.5	3	نسيجية وجلود
0.4	3	7.8	16	بلاستيكية وكيمياوية
0.3	2	1.7	12	خدمات سياحية
0.3	4	6.0	28	معدنية وهندسية
0.2	3	3.0	6	خدمات صحية وعلاجية
60.9	213	221.9	737	الإجمالي

المصدر : مصرف التنمية .

ونتيجة ما تشهده الجماهيرية من تطوير في البنية التحتية ، فقد أولى المصرف اهتماماته بمنح القروض لصناعة مواد البناء والتشييد حيث بلغت القروض الممنوحة 40.8 مليون دينار أي بنسبة بلغت 67.0% من إجمالي القروض التي احتلت النسبة الكبرى في التنفيذ.

● المصرف الزراعي :

واصل المصرف تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية ومساهمته في زيادة وتحسين وتنمية الإنتاج الزراعي والحيواني للمزارعين والمربيين الأفراد والشركات والتشاريكات والمشاريع الزراعية العامة ، حيث بلغت قيمة القروض الممنوحة من قبل المصرف خلال العام 2008 نحو 117.0 مليون دينار ، مقابل 216.6 مليون دينار في نهاية عام 2007 ، مظهراً بذلك انخفاضاً بلغ 99.6 مليون دينار .

ويحتل الأهمية النسبية للقروض يتضح إن القروض متوسطة الأجل شكلت 47.9% لتصل إلى نحو 56.0 مليون دينار . في حين شكلت القروض طويلة الأجل ما نسبته 29.9% لتصل إلى نحو 35.0 مليون دينار ، وكذلك قصيرة الأجل ما نسبته 22.2% لتصل إلى نحو 26.0 مليون دينار خلال العام موضوع التقرير

جدول رقم (55) : قيمة القروض الممنوحة من المصرف الزراعي

"بالمليون دينار"

السنة	قصيرة	متوسطة	طويلة	الإجمالي
2007	26.6	103.4	86.6	216.6
2008	26.0	56.0	35.0	117.0

المصدر : المصرف الزراعي .

● مصرف الادخار والاستثمار العقاري :

بلغ رصيد القروض والتمويلات التي قدمها المصرف (عقارية ، إنشائية) حتى نهاية عام 2008 نحو 5847.1 مليون دينار ، مقابل 4784.8 مليون دينار في نهاية عام 2007 محققاً ارتفاعاً بلغ 1062.3 مليون دينار ، حيث تركز الارتفاع في القروض الإنشائية التي بلغت 1495.4 مليون دينار في نهاية عام 2008 ، مقابل 194.6 مليون دينار في نهاية عام 2007 مشكلة ما نسبته 26.0% من إجمالي القروض ، وكذلك زيادة تنفيذ المشاريع وفق برنامج الإسكان الوطني المخصص لكل شعبية حسب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (143 / 2008) .

جدول رقم (56) : رصيد القروض الممنوحة من مصرف الادخار والاستثمار العقاري

" مليون دينار "

السنة	القروض العقارية	مشاريع إنشائية	المجموع
2007	4590.2	194.6	4784.8
2008	4351.7	1495.4	5847.1

● **المصرف الريفي :**

بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (12) لسنة 1370 و.ر تم إنشاء مؤسسة تمويلية عامة تحت اسم (المصرف الريفي) يدار بلجنة شعبية ويمارس نشاطه تحت إشراف أمانة اللجنة الشعبية العامة للمالية وبرأسمال قدره (100) مليون دينار ومقره الرئيسي مدينة هون ويجوز له إنشاء فروع ومكاتب له بالجماهيرية العظمى وفقاً لما يستدعيه نشاطه .

ويُعد هذا المصرف أحد دعائم الاقتصاد الوطني وإضافة هامة للمؤسسات التمويلية الأخرى الهادفة إلى زيادة وتنمية الإنتاج الوطني في جميع مجالاته الإنتاجية والحرفية والخدمية وذلك من خلال تحفيز وتنشيط ذوي الدخل المحدود وتحسين أوضاعهم المعيشية .

ويهدف هذا المصرف إلى تحقيق الآتي :

- منح القروض النقدية والعينية لذوي الدخل المحدود ، أفراد ، تشاركيات في مجالات الإنتاج الزراعي ، الحيواني ، البحري ، الحرفي ، الصناعي ، الخدمي .
- تقديم المساعدة والمشورة الفنية للمشروعات الإنتاجية والحرفية بما يساعد على تحقيق أغراضها .
- تشجيع ذوي الدخل المحدود على إقامة تشاركيات في مختلف المجالات الإنتاجية والخدمية .

حيث بلغ عدد القروض الممنوحة من المصرف منذ إنشائه 110356 قرصاً وبقيمة إجمالية 453.0 مليون دينار وزعت على عدد من المجالات ، منها 45828 قرصاً وبقيمة 136.0 مليون دينار في المجال الحيواني بنسبة 30.0% من إجمالي القروض ، وكذلك 32045 قرص وبقيمة 197.9 مليون دينار في المجال الخدمي وبنسبة 43.7% من إجمالي القروض الممنوحة ، فيما وزعت باقي القروض في المجالات الحرفية ، الصناعية ، الزراعية ، البحرية .

جدول رقم (57) : عدد وقيمة القروض الممنوحة حتى نهاية عام 2008
" مليون دينار "

البيان	العدد	القيمة
الزراعي	7480	22.5
الحيواني (مواشي ، نحل ، دواجن)	45828	136.0
بحري	928	4.6
صناعي	7935	28.7
حرفي	16140	63.3
خدمي	32045	197.9
المجموع	110356	453.0

خامساً : المؤسسات المالية غير المصرفية

تعتبر المؤسسات المالية غير المصرفية من مكونات القطاع المالي في الاقتصاد الوطني وهي تتواجد في شكل صناديق سيادية أوكل إليها استثمار الفوائض من الإيرادات النفطية ، وذلك بهدف تحقيق عوائد مالية تسهم في تنويع مصادر الدخل بما يحقق استقرار الموارد المالية للمجتمع وتمارس تلك الصناديق السيادية نشاطها من خلال محافظ وشركات استثمارية تمتلكها ، منها ما يمارس نشاطه في الخارج ليساهم في تحقيق عوائد مالية في إطار تنويع مصادر النقد الأجنبي ، وعدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للنقد الأجنبي ، ومنها ما يمارس نشاطه في الداخل في إطار دعم حركة التنمية وتحقيق جملة من الأهداف الاجتماعية أهمها تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع عادل للدخل ومكافحة الفقر ودعم شبكة الأمان الاجتماعي ، ومن المؤسسات المالية المهمة التي تشكل جزء من نشاط القطاع المالي الشركات العاملة في قطاع التأمين والتي شهد نشاطها تطوراً ملموساً خلال السنوات القليلة الماضية ، حيث وصل عدد الشركات العاملة في قطاع التأمين إلى سبعة شركات في نهاية 2008 ، وتجدر الإشارة إلى أن معظم تلك الشركات مملوكة للقطاع الأهلي وثلاثة منها مدرجة في سوق الأوراق المالية ، ومن المؤسسات المالية المهمة التي يتوقع لها أن تؤدي دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني سوق الأوراق المالية الليبي والذي واصل نشاطه للعام الثالث منذ تأسيسه ، وقد شهد السوق تطوراً متواضعاً في عدد الشركات المدرجة وحجم التداول بالرغم من الجهود الكبيرة التي تبذل في نشر ثقافة الاستثمار - من خلال سوق الأوراق المالية - بين الأفراد والمؤسسات الاقتصادية في المجتمع .

وفيما يلي استعراض لأنشطة بعض المؤسسات المالية غير المصرفية :

● المؤسسة الليبية للاستثمار :

باشرت المؤسسة الليبية للاستثمار نشاطها في أواخر الربع الثاني من عام 2007 ، وقد بلغ إجمالي أصولها في نهاية السنة المالية 2007 نحو 35.1 مليار دولار وبلغت أرباحها خلال نفس السنة 1.6 مليار دولار وقد شهدت سنة 2008 تطوراً في إجمالي أصول المؤسسة ونشاطها حيث بلغت في نهاية 2008.12.31 ما قيمته 64.8 مليار دولار .
وفي ما يلي بيان بالأصول والخصوم وصافي الأرباح المحققة عن السنة المالية 2008 :

جدول رقم (58) : الميزانية العمومية للمؤسسة الليبية للاستثمار في 2008.12.31
" مليون دولار "

القيمة	
	أولا - الأصول :
35495.7	1. الأصول المتداولة :
970.2	- النقدية والحسابات الجارية
31881.1	- استثمارات قصيرة الأجل
2644.4	- الأرصدة المدينة
29282.2	2. الاستثمارات :
11991.2	- محافظ الأوراق المالية
1495.9	- القروض
15418.8	- المساهمات
426.2	- استثمارات لدى الغير
9.9	3. الأصول الثابتة:
1.2	- صافي الأصول الثابتة
8.7	- مشروعات تحت التنفيذ
64787.8	إجمالي الأصول
	ثانياً - الخصوم :
2.8	1. الخصوم المتداولة :
0.7	- حسابات دائنة أخرى
2.1	- المخصصات
64785.0	2. حقوق الملكية :
49476.2	- موارد نقدية
14729.5	- موارد عينية
1115.5	- التغير في القيمة المعادلة
1694.7	- أرباح الفترة
64787.8	إجمالي الخصوم

- من خلال المركز المالي للمؤسسة نلاحظ ما يلي :
- بلغ إجمالي الأصول عام 2008 نحو 64.8 مليار دولار شكلت الأصول المتداولة ما نسبته 54.7% ، في حين شكلت الاستثمارات 45.2% من إجمالي الأصول كانت نسبة الأصول الثابتة 0.01%.
 - شكلت الاستثمارات في المحافظ الاستثمارية ما نسبته 40.6% من إجمالي الاستثمارات لعام 2008 ، في حين شكلت القروض ما نسبته 5.1% من إجمالي الاستثمارات بينما الجزء الأكبر من هذه الاستثمارات كان في شكل مساهمات بما نسبته 52.9% ، وقد بلغت قيمة الاستثمارات الأخرى 1.4% ، تركزت الاستثمارات

في شكل ودائع زمنية لدى المصارف الأجنبية ولدى مصرف ليبيا المركزي ، حيث بلغ إجمالي الإيرادات المحققة خلال العام 2008 نحو 2.7 مليار دولار ، كما بلغت قيمة الأرباح الصافية نحو 1.7 مليار دولار تقريباً . توزعت في شكل محافظ استثمارية متنوعة بلغت تقريباً في 2008.12.31 في حدود 11.9 مليار دولار توزعت على مجموعة من الاستثمارات المالية .

- المحفظة الاستثمارية طويلة المدى :

تعتبر هذه المحفظة أحد المحافظ الاستثمارية التابعة للمؤسسة الليبية للاستثمار ، هادفة إلى استثمار الأموال وتحقيق عوائد مالية في إطار تنويع مصدر الدخل وعدم الاعتماد على مصدر وحيد للدخل الأجنبي .

وقد بلغ إجمالي الأرباح المحققة في السنة المالية 2008 ما قيمته 63.5 مليون دولار أمريكي مقابل 687.3 مليون دولار أمريكي عام 2007 ويعزى هذا الانخفاض الكبير في الأرباح إلى الأزمة المالية العالمية والآثار المترتبة عليها ويتضح هذا جلياً من خلال الجدول رقم (59) الذي يوضح توزيع استثمارات المحفظة لعامي 2007 و 2008 .

جدول رقم (59) : توزيع استثمارات المحفظة خلال عامي 2007 - 2008
" مليون دولار "

2008	2007	
4592.7	4940.9	محافظ الأوراق المالية
490.5	595.0	مساهمات
1077.7	1629.5	قروض
1551.1	1288.6	حسابات تحت الطلب والودائع
71.6	73.9	عقارات (صافي القيمة الدفترية)
404.6	50.5	حسابات مدينة ودائنة أخرى

حيث انخفضت قيمة الاستثمارات في محافظ الأوراق المالية من 4940.9 مليون دولار أمريكي إلى 4592.7 مليون دولار محققة بذلك انخفاض بلغ 7.0% ، كما انخفضت قيمة المساهمات من 595.0 مليون دولار أمريكي عام 2007 إلى 490.5 دولار أمريكي عام 2008 محققة بذلك انخفاضاً بلغ 17.6% . هذا وقد بلغ الانخفاض في قيمة القروض حوالي 33.9% بينما سجل كل من حسابات تحت الطلب والحسابات المدينة والدائنة الأخرى ارتفاعاً بلغ 20.4% ، 70.1% على التوالي .

- الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية :

هي إحدى الشركات التابعة للمؤسسة الليبية للاستثمار وتمارس نشاطها الاستثماري في الخارج ، وقد بلغ إجمالي أصول الشركة لعام 2008 حوالي 3.6 مليار دينار ، مقابل 2.6 مليار دينار عام 2007 أي بنسبة نمو قدرها 37.4% وقد بلغ إجمالي الاستثمارات طويلة الأجل في شكل مساهمات 2.4 مليار دينار عام 2008 مقابل 1.6 مليار دينار لعام 2007 أي بنسبة نمو قدرها 51% ، كما بلغ إجمالي حقوق المساهمين 1.3 مليار دينار لعام 2008 ، مقابل 1.1 مليار دينار محققة نمو قدره 19.0% .

هذا وقد حققت الشركة إيرادات مالية قدرها 177.0 مليون دينار عام 2008 ، مقابل 132.0 مليون دينار عام 2007 أي بزيادة قدرها 34.0% ، وقد بلغ صافي الأرباح المحققة في عام 2008 حوالي 139.0 مليون دينار مقابل 110.0 ملايين دينار لعام 2007 محققاً نمو قدره 28.0% ، وفيما يلي بيان بالمركز المالي للشركة الليبية للاستثمارات لعام 2008 .

جدول رقم (60): المركز المالي للشركة الليبية للاستثمارات الخارجية
" بالمليون دولار "

القيمة	
	الأصول :
222.3	مجموع الأصول المتداولة
3254.7	مجموع الاستثمارات
142.4	مجموع الأصول الثابتة والأخرى
3619.4	مجموع الأصول
	الخصوم :
39.3	مجموع الخصوم قصيرة الأجل
951.0	مجموع جاري المساهمين والقروض
746.0	إجمالي المخصصات
1286.1	مجموع حقوق المساهمين
3619.4	مجموع الخصوم

المصدر : التقرير المالي للشركة الليبية للاستثمارات الخارجية .

● سوق الأوراق المالية الليبي :

شهد عام 2008 بداية التداول الإلكتروني لسوق الأوراق المالية الليبي متزامناً مع إطلاق المؤشر الافتتاحي بـ 1000 نقطة وقد وصل المؤشر لأعلى نقطة في شهر الطير (ابريل) عند 1207.6 نقطة ثم انخفض تدريجياً ليصل إلى أدنى نقطة له في شهر الحرث (نوفمبر) عند 749.6 نقطة . ثم عاود الارتفاع من جديد ليقف في نهاية العام عند 746.8 نقطة .

وفيما يلي استعراض لأهم التطورات في أداء السوق : أولاً - الإدراج والتداول :

بلغ عدد الشركات المدرجة في نهاية عام 2008 سبع شركات ، مقابل ستة شركات عام 2007 ، وقد بلغ عدد عمليات التداول داخل سوق الأوراق المالية الليبي عام 2008 في حدود 5264 عملية بقيمة إجمالية بلغت 427.8 مليون دينار ، مقابل 254.6 مليون دينار مليون دينار عام 2007 ، أي بنسبة زيادة قدرها 68.0% ، وفيما يلي كشف بأسماء الشركات المدرجة وعدد عمليات التداول وقيمتها :

جدول رقم (61) : كشف عدد عمليات التداول وقيمتها في عام 2008

" دينار "

الجهة	قيمة التداول	كمية التداول	عدد العمليات
مصرف الصحاري	15759977.940	816.645	1.492
مصرف الوحدة	9136396.490	415.506	1.457
مصرف التجارة والتنمية	2982912.620	222.195	713.0
مصرف السراي للتجارة والاستثمار	273191.900	2.710	118.0
شركة ليبيا للتأمين	627623.550	56.485	324.0
الشركة المتحدة للتأمين	450625.000	33.207	24.0
شركة الصحاري للتأمين	45338.100	2.468	13.0
الإجمالي	29276065.600	1549.216	4231

المصدر : تقرير سوق الأوراق المالية الليبي لسنة 2008 .

وتجدر الإشارة إلى أن الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية جميعها شركات مالية (مصرفية وغير مصرفية) ، ويمكن ملاحظة أن حجم التداول في سوق الأوراق المالية لا يزال ضعيفاً رغم التطور الذي حققه في عام 2008 ويرجع ذلك لمحدودية عدد الشركات المدرجة ومحدودية انتشار ثقافة الاستثمار من خلال سوق الأوراق المالية لدى الأفراد والمؤسسات .

ثانياً - الاكتتاب :

تمّ خلال عام 2008 الاكتتاب في عدد 1,512.000 سهم لمصرف الوحدة بقيمة اسمية 10 دنانير للسهم الواحد وسعر الاكتتاب 16 دينار للسهم الواحد وكانت نسبة التغطية 108% ، كما تمّ خلال هذا العام الاكتتاب في عدد 1,750.000 سهم لشركة سوق الأوراق المالية بقيمة اسمية 10 دنانير وسعر الاكتتاب 10 دنانير ، وقد تمت التغطية بنسبة 108% .

الجهود المبذولة لتفعيل دور سوق الأوراق المالية :

يقوم مصرف ليبيا المركزي ببذل جهود حثيثة لتفعيل دور سوق الأوراق المالية في الاقتصاد الوطني ، وذلك من خلال حث المؤسسات المالية لتلعب دوراً مهماً في دعم نشاط السوق . وفي هذا الإطار دعا مصرف ليبيا المركزي المصارف التجارية ومدير عام سوق الأوراق المالية ورئيس لجنة إدارة صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي إلى اجتماع عقد بتاريخ 2008.8.18 لمناقشة الآليات والإجراءات المطلوبة لتفعيل سوق الأوراق المالية ، وفي هذا الإطار تمّ تكليف المصارف التجارية غير المدرجة بالسوق لإدراج أسهمها في سوق الأوراق المالية الليبي ، وتمثل في - المصرف التجاري الوطني، المؤسسة الأهلية ، مصرف الامان ، مصرف الواحة - ، كما تمّ تكليف المصارف التجارية بالدخول في عمليات الطرح للاكتتاب في الاسهم وضمان الاكتتاب في اسهم الشركات التي تعرض في سوق الأوراق المالية ، كما تمّ تكليف المصارف التجارية بدراسة امكانية أن تقوم بوظيفة الايداع والقيود المركزي ، كما تمّ أيضاً مناقشة الضوابط اللازمة لعمليات تمويل المصارف التجارية للاستثمار في الاسهم المطروحة في السوق ، وحث المصارف على المساهمة في زيادة النشاط الاقتصادي وسوق راس المال من خلال انشاء صناديق استثمارية تساهم في حركة التنمية في المجتمع ، وفي اطار تفعيل دور سوق الأوراق المالية تمّ تكليف المصارف التجارية بانشاء شركات واسطة للعمل في السوق ، وفي اطار رفع كفاءة نظام المدفوعات الوطني تمّ مناقشة آليات واحتياجات ربط السوق بمنظومة نظام المدفوعات الوطني .

● صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي :

واصل صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي نشاطه للعام الثالث على التوالي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف الأنشطة الاقتصادية ، وتعدّ محفظة تنمية وتوزيع الثروة التي يديرها لصالح المستفيدين من برنامج توزيع الثروة من أهم أدواته الاستثمارية ، هذا ويمارس الصندوق نشاطه الاستثماري من خلال الاستثمار المباشر في النشاط السياحي ، العقاري ، الصناعي ، الخدمي والنشاط المالي في قطاع المصارف والتأمين ، كما يمارس نشاطه الاستثماري غير المباشر المتمثل في استثمارات خارجية في شكل أسهم وسندات وغيرها من الأوراق المالية .

وتجدر الإشارة إلى أن الصندوق يمارس نشاطه الاستثماري عن طريق أربع شركات قابضة متخصصة في مجالات السياحة ، الخدمات ، الصناعة والتطوير العقاري يتبعها 63 شركة تساهم فيها الشركات القابضة بنسب مختلفة تتجاوز في معظمها 51% .

وقد بلغ إجمالي أصول الصندوق في عام 2008 حوالي 11.2 مليار دينار ، مقابل 10.7 مليار دينار لعام 2007 أي بزيادة قدرها 4.7% ، وقد بلغ إجمالي استثمارات الصندوق خلال عام 2008 في حدود 10.0 مليارات دينار ، مقابل 9.7 مليار دينار في عام 2007 بمعدل نمو بسيط بلغ 3.0% .

هذا وقد بلغ إجمالي إيرادات الصندوق 729.0 مليون دينار محققاً بذلك أرباحاً بلغت 660.5 مليون دينار خلال عام 2008 مقابل 584.8 مليون دينار عام 2007 محققاً نمواً بلغ 12.9% . وفيما يلي بيان المركز المالي لصندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي لعام 2008 :

جدول رقم (62) : المركز المالي صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي لعام 2008
" بالمليون دينار "

القيمة	
	الأصول :
103.8	تقديية وحسابات المصارف
9992.4	إجمالي الاستثمارات
26.1	صافي الأصول الثابتة
100.4	مصاريف إيرادية مؤجلة
1024.5	المدينون والأرصدة المدينة الأخرى
11247.1	إجمالي الأصول
	الخصوم :
10000.0	موارد الصندوق
708.7	فائض النشاط
0.9	المخصصات
538.3	الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى
11247.1	إجمالي الخصوم

● صندوق التقاعد:

يتركز نشاط الصندوق في تحصيل الاشتراكات الضمانية واستثمار الأموال المحصلة وتقديم المنافع التقاعدية للمستفيدين، وقد وصل الصندوق خلال العام 2008 تحقيق نتائج إيجابية ساهمت في تحسين وضعه المالي ورفع حجم ومستوى جودة الخدمات التي يقدمها للمستفيدين منه، ويمكن إبراز أهم التغيرات المالية التي طرأت على الصندوق خلال عام 2008 في الآتي:

1. تحصيل الاشتراكات :

بلغ إجمالي الاشتراكات الضمانية المحصلة من قبل الصندوق خلال عام 2008 ما قيمته تقريباً 1.4 مليار دينار ، مقابل 1.1 مليار دينار تقريباً خلال عام 2007 أي بزيادة قدرها 27.0% ، ويعزى ذلك إلى الزيادة التي طرأت على هيكل المرتبات في القطاعات المختلفة بالإضافة إلى الزيادة في عدد المضمونين المسجلين خلال عام 2008 وزيادة فعالية وجودة إجراءات تحصيل الاشتراكات الضمانية .

2. المعاشات المدفوعة :

بلغ عدد الأفراد المستفيدين من المعاشات الضمانية حوالي 1.25 مليون فرد يشكلون ما نسبته 24.0% من إجمالي السكان كما بلغ عدد الأسر التي تتقاضى معاش ضمانى 334,768.0 أسرة تقريباً خلال عام 2008 أي بنسبة 35.0% من إجمالي الأسر الليبية هذا وقد بلغت قيمة المنافع النقدية المصروفة فى عام 2008 ما قيمته 1,018.0 مليار دينار ، مقابل 0.8 مليار دينار خلال عام 2007 أي بمعدل نمو قدره 27.3% ومتوسط معاش شهري نحو 221.0 دينار ، وبمقارنة إجمالي الإيرادات الفعلية المحصلة بالمصروفات خلال عام 2008 والتي بلغت 1.04 مليار دينار يتبين أن الفائض المحقق 1.1 مليار دينار أي بنسبة قدرها 52.0% . وتجدر الإشارة إلى أن العجز فى إيرادات الصندوق فى السنوات الماضية قد تلاشى خلال السنوات الأربع الأخيرة ليصبح الفائض بقيمة تقدر 30.0% ، 35.0% ، 26.0% ، 52.0% على التوالي من إجمالي الإيرادات الفعلية المحصلة .

وتجدر الإشارة إلى ان هذا التنامي فى الفائض المحقق خلال الاربع سنوات الاخيرة يعني الاطمئنان على قدرة الصندوق فى مواجهة التزاماته نحو المضمونين واسرهم إذا ما تمّ تحصيل الاشتراكات الضمانية بشكل منظم واستثمار عائدات الصندوق فى اوجه استثمارية تحقق عائداً جيدة .

وبالنظر إلى نسبة مساهمة الاستثمارات فى العوائد من إجمالي إيرادات الصندوق يمكن القول بأنها متدنية جداً وبالتالي نرى أهمية زيادة تفعيل دور هذه الاستثمارات فى تحقيق عائد افضل ، وذلك لضمان استمرار الصندوق فى اداء عمله كمظلة اجتماعية توفر دخول منتظمة للأسر الليبية التى تتقاضى معاشات ضمانية .

الاستثمارات :

يحفظ الصندوق بمحفظة استثمارية متنوعة الأنشطة يعمل من خلالها على توظيف فوائض الأموال المتاحة لديه، وقد بلغت إيرادات الصندوق من استثماراته والمتمثلة فى عوائد فوائض الودائع المصرفية وعوائد استثمار الشركات ومساهمات الصندوق وإيرادات أملاك الصندوق والإيرادات الأخرى نحو 22.1 مليون دينار والتي شكلت ما نسبته 1.2% من إجمالي إيرادات الصندوق .

● شركات التأمين :

شهدت صناعة التأمين فى السوق الليبي تطوراً ملموساً خلال السنوات الأخيرة ويأتي هذا التطور تلبية لحاجة الاقتصاد الوطني لصناعة التأمين المتطورة لما لها من دور مهم فى مساندة النشاط الاقتصادي من خلال توفير شبكة أمان جيدة للمؤسسات الاقتصادية فى المجتمع ، وقد وصل عدد شركات التأمين العاملة إلى 7 شركات حتى نهاية عام 2007 .

والجدول التالي يبين الشركات العاملة في قطاع التأمين حتى نهاية عام 2007 .

جدول رقم (63) : شركات التأمين العاملة في ليبيا حتى نهاية 2007

عدد العاملين	رأس المال (بالمليون دينار)		رقم التسجيل التجاري	سنة مزاولة النشاط	اسم الشركة
	المدفوع	المكتتب فيه			
1025	50.0	50.0	2768	1964	شركة ليبيا للتأمين
202	10.0	10.0	40819	1998	شركة المتحدة للتأمين
118	5.4	10.0	58536	2004	شركة الإفريقية للتأمين
63	15.0	15.0	58969	2005	شركة الصحارى للتأمين
89	3.0	10.0	61803	2005	شركة الليبو للتأمين
73	3.0	10.0	65756	2006	شركة الثقة للتأمين
22	3.0	10.0	67104	2007	شركة التكافل للتأمين
1592	89.4	115			الإجمالي

المصدر : هيئة الإشراف والرقابة على التأمين .

وتجدر الإشارة إلى أن القطاع الأهلى يلعب دوراً مهماً فى صناعة التأمين فى الاقتصاد المحلى ، حيث أن معظم الشركات العاملة فى هذا القطاع مملوكة من قبل القطاع الأهلى . ومن خلال الجدول أعلاه يتضح أن رأس المال المكتتب فيه فى قطاع التأمين قد بلغ 115.0 مليون دينار ، فى حين بلغ رأس المال المدفوع فى هذا القطاع 89.4 مليون دينار حتى نهاية 2007 .

أما فى مجال نشاط شركات التأمين العاملة فى الاقتصاد الليبى خلال الفترة 2000 - 2008 فيتضح أن هناك تطوراً فى سوق التأمين من حيث حجم الأقساط من سنة إلى أخرى فى كافة فروع التأمين ، أما فيما يتعلق بالإقساط والتعويضات فقد بلغ حجم الإقساط خلال عام 2008 نحو 275.1 مليون دينار ، مقابل 192.0 مليون دينار عام 2007 أى بنسبة 43.3% ، فى حين بلغ حجم التعويضات فى عام 2008 ما قدره 110.4 مليون دينار ، مقابل 82.9 مليون دينار عام 2007 محققة نمواً بنسبة 33.2% .

والجدول التالي يبين الإقساط المباشرة والواردة والتعويضات المسدد خلال الفترة (2000-2008) :

جدول رقم (64) : إقساط وتعويضات شركات التأمين العاملة بالسوق الليبي

" بالمليون دينار "

السنة	الإقساط	معدل النمو	التعويضات	معدل النمو
2000	88.4		88.6	
2001	97.9	9.8	91.7	3.4
2002	146.7	33.3	90.1	1.8-
2003	201.5	27.2	120.2	25.0
2004	166.1	21.3-	79.2	51.8-
2005	192.5	13.7	66.0	20.2-
2006	195.0	1.3	72.8	9.5
2007	192.0	1.6-	82.9	12.2
2008	275.1	43.3	110.4	23.2

المصدر: هيئة الإشراف والرقابة على التأمين .

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن حركة التنمية التي يشهدها الاقتصاد الوطني ينبغي أن تواكبها صناعة تأمين جيدة وأمنة توفر مظلة لكافة ممارسي النشاط الاقتصادي في المجتمع من أفراد ومؤسسات وهذا الأمر يتطلب ضوابط فعّالة وجدية لمراقبة المؤسسات المالية العاملة في قطاع التأمين وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمتها في البرامج الاستثمارية طويلة الأمد والعمل على إنشاء شركات لإعادة التأمين توفير مظلة تأمينية للشركات الكبرى التي تعمل في مجال النفط والصناعات الثقيلة ووسائل النقل الاستراتيجية وهذا بدوره سيؤدي إلى التقليل من تدفق النقد الاجنبي إلى شركات التأمين الاجنبية التي تقوم باعادة التأمين من خلال وسطاء محليين .